وزارة التعليـم العالـي والبحـث العلمـي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم

كلية الحقوق و العلوم السياسية

المرجع: .....

قسم: القانون العام

مذكرة نهاية الدراسة لنيل شهادة الماستر

الهجرة الغير الشرعية بين القانون والواقع

ميدان الحقوق و العلوم السياسية

الشعبة: حقوق.

التخصص: قانون جنائي وعلوم جنائية

من إعداد الطالب(ة):

جلالي منصور

تحت إشراف الأستاذ(ة):

بنور سعاد

أعضاء لجنة المناقشة

الأستاذ(ة)	**زواتين خالد**	رئيسا
الأستاذ(ة)	**بنور سعاد**	مشرفا مقررا
الأستاذ(ة)	**بوزيد خالد**	.مناقشا

السنة الجامعية: 2021/2020

نوقشت يوم :2021/09/27

الشكر و التقدير

قال رسول الله صلى الله عليه و سلم "لا يشكر الله من لا يشكر الناس "
لذلك فإننا نتقدم بالشكر الجزيل و خالص الامتنان للأستاذة المشرفة الدكتور"بن نور سعاد " التي لم تبخل علينا بنصائحها و ارشاداتها التي كانت بمثابة السند,الذي ساعدنا على تخطي كل الصعاب و العقبات صادفتنا في انجاز هذا العمل

كما نتقدم بالشكر الجزيل للأساتذة الفضلاء أعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم بقبول مناقشة هذا البحث داعيين لهم بالتوفيق و السداد على مجمل نصائحهم و توجيهاتهم التي ستنير دربنا العلمي

دون أن ننسى التوجه بالشكر الى كل من قدم لنا المساعدة من قريب او من بعيد الى جميع أساتذة "العلوم الْقانونية بكلية الحقوق و العلوم السياسية بجامعة مستغانم

و في الأخير نرجوا من الله ا أن يجعل عملنا هذا علما نافعا للبلاد و العباد .

إهداء أشكر

أشكر الله تبارك و تعالى على فضله و كرمه أن أمدني بنعمة الصحة و القوة و الصبر و أعانني ووفقني على إكمال هذا العمل المتواضع و أسأله عزوجل علما نافعا و عملا متقبلا .

فإلى الذين أمر ربي ببرهما و جعل رضاه من رضاهما علي و ما كنت لأصل إلى ما وصلت إليه لوال توفيق من هللا و دعوات من دعواتهما .

أهدي ثمرة جهدي إلى مالكي في الحياة.....إلى معنى الحب و إلى معنى الحنان و التفاني.....إلى بسمة الحياة و سر الوجود إلى من كان دعائها سر نجاحي و حنانها بلسم جراحي إلى أغلى الحبايب

"أمي الحبيبة."

إلى من كلله الله بالهيبة و الوقار.....إلى من علمني العطاء بدون انتظار.....إلى من أحمل اسمه بكل افتخار.....أرجو من هللا أن يمد في عمرك لترى ثمارا قد حان قطافها بعد طول انتظار و ستبقى كلماتك نجوم أهتدي بها اليوم و في الغد و الى الأبد...إلى من حصد الأشواك عن دربي ليمد لي طريق العلم إلى القلب الكبير"والدي العزيز."

مقدمة

إن الهجرة هي ظاهرة قديمة مست كل المجتمعات،إن لم نقل ظاهرة كونية ظهرت منذ أن خلق الله الحياة على هذه الأرض ، و قد وجدت هجرة البشر و تنقلهم من منطقة إلى أخرى منذ أن أمر الله عز و جل أبونا آدم عليه السلام بالهبوط إلى الأرض بقوله تعالى في سورة البقرة الآية 36 ﴿فَأَزَلَّهُمَا الشَّيْطَانُ عَنْهَا فَأَخْرَجَهُمَ ا مِمَّا كَانَا فِيهِ ۖ وَقُلْنَا اهْبِطُو ا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ ۖ وَلَكُمْ فِي الْأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ وَمَتَاعٌ إِلَىٰ حِينٍ﴾ و كذا الآية 61 من نفس السورة ﴿وَإِذْ قُلْتُمْ يَا مُوسَىٰ لَنْ نَصْبِرَ عَلَىٰ طَعَامٍ وَاحِدٍ فَادْعُ لَنَا رَبَّكَ يُخْرِجْ لَنَا مِمَّا تُنْبِتُ الْأَرْضُ مِنْ بَقْلِهَا وَقِثَّائِهَا وَفُومِهَ ا وَعَدَسِهَا وَبَصَلِهَا ۖ قَالَ أَتَسْتَبْدِلُونَ الَّذِي هُوَ أَدْنَىٰ بِالَّذِي هُوَ خَيْرٌ ۚ اهْبِطُوا مِصْرًا فَإِنَّ لَكُمْ مَا سَأَلْتُمْ ۗ وَضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ الذِّلَّةُ وَالْمَسْكَنَةُ وَبَاءُوا بِغَضَبٍ مِنَ اللَّهِ ۗ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ كَانُوا يَكْفُرُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَيَقْتُلُونَ النَّبِيِّينَ بِغَيْرِ الْحَقِّ ۗ ذَٰلِكَ بِمَا عَصَوْا وَكَانُوا يَعْتَدُونَ﴾ و سورة قريش ﴿لِإِيلَافِ قُرَيْشٍ إِيلَافِهِمْ رِحْلَةَ الشِّتَاءِ وَالصَّيْفِ فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هَذَا الْبَيْتِ الَّذِي أَطْعَمَهُمْ مِنْ جُوعٍ وَآمَنَهُمْ مِنْ خَوْفٍ﴾.

و عن النبي صلى الله عليه و سلم في السيرة النبوية عندما أمر أتباعه بالهجرة إلى الحبشة ،و كذا المدينة المنورة .

و مع تطور المجتمعات و ظهور و تنامي فكرة التملك و الاستقرار في المناطق الغنية بالخيرات و الموارد المائية و خصوبة التربة للزراعة فأصبحت شيئا فشيئا الجماعة الواحدة التي جمعت أفرادها معتقدات و عادات و تقاليد تنبذ الدخيل الأجنبي نتيجة رفض مشاركتهم و تقاسمهم لخيرات المنطقة ، و مع ظهور الدولة و تحديد الرقعة و الحدود لكل تكتل اجتماعي ،برز إلى الوجود وجوب خلق تنظيم يقوم على أسس قانونية و تنظيم حركة التنقل من و إلى خارج الأوطان.

غير آن الهجرة تحولت من مسارها الشرعي إلى مسار غير شرعي مما أدى إلى بروز الهجرة السرية أو غير الشرعية في المجتمعات خاصة المجتمع الجزائري و المعروفة تحت تسمية "الحرقة" التي أصبحت احد مواضيع الساعة التي نسمع و نقرا عنها كل يوم و هذا نظرا للظروف الاجتماعية و الاقتصادية المزرية التي يعيشها أفراد المجتمع الجزائري بالأخص ، والتغيرات الكثيرة التي حدثت خاصة في العشرية السوداء التي شهدتها البلاد في جل الميادين .

ضف إلى ذلك مختلف الصراعات الناجمة عن التحولات التي يعيشها مجتمعنا و مدى قدرة الفرد الجزائري على التأقلم و التعايش مع تلك الصراعات ، و من ثم قدرته على إيجاد التوازن اللازم

لمعايشة الصراع الداخلي و الخارجي الذي تولدت بسببه أزمة حادة لدى أفراد المجتمع الجزائري خاصة الشباب منهم و هي أزمة الهوية الوطنية أو الاجتماعية التي أصبحت الشبح الأسود الذي يضايق كل فرد معني بالوطنية ، و احد أسباب الهجرة الغير شرعية هو التهميش و الإحساس بعدم الانتماء و هذا راجع لسوء الاهتمام بالشباب و هي شريحة حساسة سواء كانت متعلمة أو غير متعلمة ، و كذا انتشار المحسوبية و الرشوة في أوساط العمل و الفوضى الإدارية في كل المجالات.

هذه العوامل أدت بالشباب إلى البحث عن طريقة عيش أكثر ملائمة لتحقيق _حسب اعتقادهم_ طموحهم في مجتمع أخر و ذلك على حساب أمالهم بالمخاطرة و المغامرة بحياتهم و امتطاء قوارب الموت بعد صعوبة الطرق القانونية للمغادرة و الهجرة.

_ومن الأسباب التي دفعتنا إلى دراسة موضوع ظاهرة الهجرة الغير شرعية هي :

➢تفشي ظاهرة الحرقة و انتشارها بصورة واسعة النطاق خاصة في الجزائر.

➢هذه الظاهرة أصبحت من مواضيع الساعة ، بحيث أصبحت اهتمام من طرف العام و الخاص.

➢معرفة الأسباب المؤدية بالشباب إلى الهجرة الغير شرعية خاصة عدم الاهتمام بهم من طرف المجتمع و المسؤولين.

➢خطورة هذه الظاهرة خاصة إن الوجهة فيها غير معروفة ولا ضمان للوصول إلى الضفة الأخرى .

➢التوعية بهذه الظاهرة ،و تكثيف الجهود للقضاء عليها و إبقاء القوة البشرية التي نزخر بها.

و بالتالي الإشكالية تتمثل في:

ماهي أسباب ظاهرة الهجرة غير الشرعية في العالم عامة و في الجزائر خاصة؟وماهي المساعي التي تقترحها هذه الأخيرة للتصدي لهذه الظاهرة؟

➢ كون قضية هجرة الشباب عبر البحر المتوسط بطريقة غير شرعية احتلت مساحة واسعة من اهتمام وسائل الإعلام و عدد من منظمات المجتمع المدني و المؤسسات الحكومية و الإقليمية في الآونة الأخيرة خصوصا بعد أن باتت قضية الهجرة غير الشرعية مشكلة تؤرق الدول المستقبلة لهؤلاء المهاجرين و على رأسهم دول أوربا التي تعتبر المستقبل الأول للمهاجرين غي الشرعيين من دول شمال إفريقيا ،وقد ركزت كل الجوانب على الحلول الأمنية و الحرص على الحدود و رقابتها متجاهلة بذلك الأسباب و الجانب الاجتماعي الذي دفع بهؤلاء الشباب للتضحية بأرواحهم من اجل الحصول على منصب عمل و حياة أفضل.

ومن هذا الطرح سوف نجيب على الاشكالية المطروحة باالاعتماد على أربع مناهج : منهج تاريخي والمقارن والوصفي والتحليلي ،حيث قسمنا بحثنا الى فصلين عالجنا لافي الفصل الاول:الهجرة غير الشرعية بين القانون والواقع والفصل الثاني :مكافحة الهجرة الغير الشرعية من المنظور الأمن الإنساني.

الفصل الأول : الهجرة الغير شرعية بين القانون و الواقع

تمهيد:

تطرح ظاهرة الهجرة إلى الإتحاد الأوروبي العديد من الإشكاليات المتعلقة بالتنمية والأمن و الاندماج، فقد كانت القارة العجوز بعد الحرب العالمية الثانية في حاجة إلى سواعد وعقول المهاجرين للمساعدة على بناء ما دمرته سنوات الحرب الطويلة وهو ما جعل الدول الأوروبية تعمل على تشجيع الهجرة الوافدة إليها والتي كانت في أغلبها من الدول المغاربية جنوب المتوسط، إلا أن سياسة التشجيع على الهجرة هذه سرعان ما تحولت إلى سياسة غلق الحدود في وجه المهاجرين، وبالتالي القضاء على آمال الكثيرين في الحصول على حياة أفضل وفي هذا السياق كتبت اللجنة الديمغرافية الأوروبية التابعة لمجلس أوروبا سنة 1982 في تقريرها حول الهجرة أنه:" خلال السنوات الأخيرة كان هناك تزايد التدفق مكون من طالب، مستخدمي المنازل، عمالة غير مؤهلة ومهاجرين موسميين قادمين من بلدان متوسطية عديدة ويعيشون مهمشين في وضع غير معروف وفي أحيان كثيرة في وضعية غير قانونية وهم يتزايدون بصفة مستمرة".

ومن أجل بيان حقيقة الهجرة غير الشرعية وتطورها نحو أوروبا بالتحديد، فقد تناولنا في هذا الفصل مبحثين: تناولنا في المبحث الأول التأصيل المفاهيمي و القانوني لظاهرة الهجرة غير

الشرعية وتمييزها عن بعض الظواهر ذات الصلة، أما في المبحث الثاني يوضح واقع الهجرة الغير الشرعية نحو أوروبا ومراحلها المختلفة.

المبحث الأول : التأصيل المفاهيمي و القانوني لظاهرة الهجرة الغير شرعية

يعتبر موضوع الهجرة الدولية وبما تنطوي عليه من شبكة معقدة من المحددات والنتائج الديمغرافية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية إنتقلت إلى صدارة الاهتمامات القطرية والدولية، حيث أصبح موضوع الهجرة في الأعوام القليلة الماضية من المسائل الرئيسية التي تدعو للقلق في عدد متزايد من البلدان نتيجة لتفاقم آثارها وتسارع وتيرتها بشكل كبير ما يستدعي دراستها وتحليلها بشكل علمي حتى تتمكن من معرفة أسبابها حتى تسهل سبل معالجتها بطريقة عملية.

المطلب الأول: مفهوم ظاهرة الهجرة الغير شرعية

نظرا لكون الهجرة غير الشرعية جزءا من الهجرة بصفة عامة فإنه من الواجب البدء بتعريفها كمصطلح عام كخطوة أولى ثم التدرج لتعريف النوع غير الشرعي منها:

أولا:التعريف اللغوي

الهجرة تعني الاغتراب أو الخروج من أرض إلى أخرى أو الانتقال من أرض إلى أخرى سعيا وراء الرزق[1] أو العلم أو العلاج أو أي منفعة أخرى، كما تعني الهجرة بصفة عامة الانتقال للعيش من مكان إلى أخر مع نية البقاء في المكان الجديد لفترة طويلة.

و الهجرة اسم من فعل هجر يهجر هجرا و هجرانا ، نقول هجر المكان أي تركه و الهجرة هي الخروج من ارض إلى أخرى و مفارقة من بلد إلى غيره[2].

أما في اللغة الفرنسية فتنقسم الهجرة لغة إلى لفظين :

اللـــفـــــظ الأول : Immigré وهو الشخص الذي يدخل إلى إقليم الدولة المستقلة مهاجرا أو وافدا وينطبق نفس المعنى على اللفظين 3 .Immigré /Migrant

اللفـظ الثـــاني : Emigré وهو الشخص الذي يغادر إقليم بلده مهاجرا إلى بلد آخر[3] ويعطي قاموس ويبشر الجديد ثالث معاني للفعل "هاجر Migrate "هي:

[1] معجم الكافي، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ط3 ،بيروت، 1994 ،ص1055.

[2] الفيروز أبادي مجد الدين محمد بن يعقوب، القاموس المحيط، بيروت دار الفكر، ج2 ،دون سنة الطبع، ص157.

[3] Abdel Fattah Mourad, Dictionnaire moured des termes juridique, économique et commerciaux, 2eme partie, lieu et année de publication non spécifies.

➢الانتقال من مكان إلى أخر وبخاصة من دولة أو إقليم أو محل سكن أو إقامة إلى مكان آخر بغرض الإقامة فيه.

➢الانتقال بصفة دورية من إقليم إلى آخر.

➢ينتقل أو يحول totransfer.[4]

وفيما يتعلق بمصطلح الهجرة غير الشرعية فهو مركب من لفظين "الهجرة" ولفظ "غير الشرعية "والذي يدل في معناه مخالفة القوانين والتشريعات المعمول بها في تنظيم دخول الرعايا الأجانب إلى الإقليم السيادي لدولة ما، وبذلك فالهجرة غير الشرعية هي كل حركة للفرد أو الجماعة العابرة للحدود خارج ما يسمح به القانون والتي ظهرت مع بداية القرن العشرين وعرفت أوج إزدهارها بعد قرار سياسات غلق الحدود في أوروبا خلال سبعينات القرن الماضي.[5]

ويترادف هذا المصطلح مع عدة تسميات منها"الهجرة غير القانونية" و"الهجرة السرية" ومصطلح الحرقــة الذي يعني في مدلوله حرف كل الروابط والأوامر التي تربط الفرد بجذوره وهويته، وكذا حرف كل القوانين والحدود من أجل الوصول إلى أوروبا.

ثانيا : التعريف الاصطلاحي

من الصعب إيجاد مفهوم دولي دقيق للهجرة، وترجع هذه الصعوبة بالأساس إلى تعدد[6] المفاهيم المقدمة من طرف الدول لاختلاف الأغراض و الأسباب التي ترمي إلى تحقيقها وبشكل عام ينظر إلى الهجرة على أنها عبارة عن إنتقال البشر من مكان إلى آخر سواء كان في شكل فردي أو جماعي ألسباب سياسية أو إقتصادية أو إجتماعية أو أمنية. ويمكن التفريق بين الهجرة الشرعية والهجرة غير الشرعية على أساس كون الأولى تنظمها قوانين وتحكمها تأشيرات دخول

[4]_ ن.لين. سميث، ترجمة محمد السيد غالب وآخرون، أسياسات علم السكان، القاهرة، دار الفكر الغربي، 1971 ،ص499.

[5]_ Vaisse mourice, dictionnaire des relations internationales au 20emesiéckes, éditionarmand colin paris , 2000, p173.

[6]_زوزو عبد الحميد، دور المهاجرين الجزائريين في الحركة الوطنية بين الحربين 1919_ 1939 ،الجزائر، الشركة الجزائرية للنشر والتوزيع، 1984 ، ص 11.

الهجرة الغير الشرعية أو الغير النظامية هي سلسلة من الظواهر المختلفة وتشمل الأشخاص الذين يدخلون أو يظلون في دولة ليسوا من مواطنيها على خالف ما تقتضيه القوانين الداخلية لتلك الدولة،وتشمل المهاجرين الذين يدخلون أو يظلون في دولة دون تصريح وضحايا التجارة غير المشروعة .

والإتجار بالبشر وطالبي اللجوء المرفوض طلبهم والذين لا يمتثلون لأمر الإبعاد والأشخاص الذين يتحايلون على ضوابط الهجرة بزواج تم الإتفاق عليه[7].

وقد عرف الأستاذ "فارليز لويس" المهاجر على أنه:"كل من يغادر بلده للإقامة في دولة أجنبية إقامة دائمة أو لمدة طويلة لقضاء حاجات يراها ضرورية[8].

أما المكتب الدولي للعمل" BIT" فيعرف المهاجر غير الشرعي بأنه: "كل شخـص يدخل أو يقيم أو يعمل خارج وطنه دون حيازة الترخيصات القانونية اللازمة، لذلك يعتبر مهاجرا غير شرعي أو سري أو بدون وثائق أو في وضعية غير قانونية[9].

أما المفوضية الأوروبية فتعتبر الهجرة غير الشرعية هي كل دخول عن طريق البر أو البحر أو الجو إلى إقليم دولة عضو طريقة غير قانونية بواسطة وثائق ضرورة أو بمساعدة شبكات الجريمة المنظمة أو من خلال الدخول إلى منظمة القضاء الأوروبي "الإتحاد الأوروبي" بطريقة قانونية من خلال موافقة السلطات بالحصول على تأشيرة ومن تم البقاء بعد إنقضاء الفترة المحدد، أو تغيير غرض الزيارة فيبقون دون موافقة السلطات، وأخيرا هناك طالبوا اللجوء السياسي الذين لا يحصلون على الموافقة على طلبهم لكنهم يبقون في البلاد.

أما الإتفاقية الدولية حول حماية حقوق العمال المهاجرين و أفراد عائلاتهم التي أقرتها الجمعية العامة في 18 ديسمبر 1990 فتعرف العمال المهاجرين في المادة "2 "فتعرف العمال المهاجرين في المادة "2 "من القسم الأول فقرة "أ" بأنهم:" الأشخاص الذين يعملون أو سيعملون أو قد عملوا في نشاط مأجور في دولة غير دولتهم."

[8] _الهجرة في عالم مترابط، اتجاهات جديدة للعمل، تقرير اللجنة العالمية للهجرة الدولية، أكتوبر 2005 ،ص35

[8] _نقلا عن: قزو محمد أكلي، الوضع القانوني للمهاجرين الجزائريين بفرنسا، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة تيزي وزو، الجزائر، 1986 ،ص -ص 21_22.

[9] _ Bureauteanational du travail, une approche equitable pour les traveilleures migrants dans une économie mondialisé, conférence intemationale du 2eme session, rapport m6 genére, 2004, pp15_21.

وبطاقات إقامة تمنحها السلطات المختصة بالهجرة و الجوازات ،بينما الهجرة غير الشرعية تتم بشكل غير قانوني دون حصول المهاجرين على تأشيرات دخول أو بطاقات إقامة.

[10]وتضيف المادة"5 "الفقرة "أ" بأن المهاجرين يعتبرون في وضعية قانونية هو وأفراد عائلاتهم إذا رخص لهم الدخول والإقامة والعمل في الدولة التي يمارس فيها العمل وفقا لنظام المعمول به في تلك الدولة وبما لا يتعارض مع الإتفاقيات الدولية التي تلتزم بها، أما الفقرة "ب" فتنطوي على تعريف خاص بالمهاجر غير القانوني، حيث تنص على أنه: " يعتبر بدون وثائق وفي وضعية غير قانونية كل من لا يشمل الشروط المنصوص عليها في الفقرة "أ" من هذه المادة[11].

أما المنظمة الدولية للعمال oit فتعتبر الهجرة السرية أو غير الشرعية: " هي التي يكون بموجبها المهاجرون مخالفين للشروط التي تحددها الإتفاقيات الدولية والقوانين الوطنية، ويقصد على هذا الأساس بالمهاجرين غير الشرعيين كال من :

الأشخاص الذين يعبرون الحدود بطرق غير قانونية وخلسة من الرقابة المفروضة.

الأشخاص الذين رخص لهم العمل بموجب عقد، ويخالفون هذا العقد سواء بالقيام بعمل غير مرخص له،أو عمل يعاقب عليه القانون المحلي.

الأشخاص الذين يدخلون إقليم دولة ما بصفة قانونية و بترخيص إقامة ثم يتخطون مدة إقامتهم ويصبحون في وضعية غير قانونية[12].

وتعرف الهجرة غير الشرعية في القانون الجزائري حسب الأمر رقم 211/66 المؤرخ في 21 جويلية 1966 بأنها: "دخول شخص أجنبي إلى التراب الوطني بطريقة سرية أو بوثائق مزورة بنية الإستقرار أو العمل."

وتعرف الهجرة في علم السكان "الديمغرافيا" بأنها الإنتقال –فرديا كان أو جماعيا- من موقع إلى آخر بحثا عن وضع أفضل إجتماعيا أو إقتصاديا أو دينيا أو سياسيا ، وعليه فإن هنا التعريف يؤكد على أهمية العوامل التي تحفز على هذا الإنتقال ويضع العامل الإجتماعي والإقتصادي في مقدمتها، ثم تليها العوامل

[7]_على الحوات وآخرون، مجلة الدارسات، طرابلس، المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، العدد 28 ،2007 ، ص2.
[11]_ علي عبد الرزاق ، علم الإجتماع السكان www .lohchr ,org/french/law/cmw.ntm.02/02/2016
[12]_ Bit, op, cit, p11./02/02

الأخرى التي تقف وراء هذا الانتقال الفردي أو الجماعي ؟ تداخل المجتمع أو الدولة تتعرض لنقص في إشباع تلك الاحتياجات، ومن ثم يدفعها ذلك دفعا إلى التوجه بالهجرة لمجتمعات أخرى حيث مزيد من القرص وتحقيق الإشباع.

أما في علم الاجتماع فتدل الهجرة على تبدل الحالة الاجتماعية كتغيير الحرقة أو الطبقة الاجتماعية للهجرة، إن ركز على ذلك التغيير الإجتماعي الذي يطال الفرد أو الطبقة ، فقد ينتقل الفرد من طبقة فقيرة إلى طبقة أكثر ثراء أو في ظروف إجتماعية معينة، قد يتقلص الدور الإجتماعي للطبقة المتوسطة مثال أو يتلاشى دورها.

ومن ثم يلاحظ على هذا التعريف أنه جعل من مفهوم الطبقة مفهوما مركزيا كما أنه جعل الإنتقال من طبقة لأخرى داخل المجتمع هي الحالة المعبرة عن الهجرة في علم الإجتماع أما التعريف الإحصائي للهجرة فيعتبر أن كل حركة من خلال الحدود الدولية ما عدا الحركات السياحية تدخل ضمن إحصائيات الهجرة، ، فإن كانت أقل من سنة تعتبر هجرة مؤقة[13] إذا كانت هذه الحركة لمدة سنـة فأكثر تحسي هجرة دائمة.

وعموما يمكن تفسير مفهوم الهجرة من خلال أربعة تصنيفات بينها محمد الغريب عبد الكريم كالتالي [14] :

_تفسير وفق محك سيكولوجي باعتبار الهجرة سرية أو إختيارية من مكان لآخر تحت أي سبب كان

_تفسير وفق محك زمني باعتبار الهجرة قتية، أي تكون لفترة محدودة حدود زمنيا أو دائمة من مكان لآخر .

_تفسير وفق محك جغرافي باعتبار الهجرة داخلية أو خارجية، أي تتم داخل حدود الدولة أو خارجها

_ تفسير وفق محك عددي على اعتبار أنها قد تكون هجرة فردية أو جماعية من مكان لآخر

ومن خلال استعراض هذه التعريفات يتضح أن ثمة معيارين هامين في تحديد مفهوم الهجرة همـا :

أ_ المعـــيار المـكاني :

إن الهجرة تشير إلى تغيير مواطن الإقامة أي الإنتقال الدائم من بلد، أو مواطن إقامة إلى بلد أو موطن إقامة آخر ويعني ذلك أن الحراك من مكان لآخر داخل ذات البلد أو الموطن لا يعتبر

[13] _علي عبد الرزاق جلبي، علم اجتماع السكان، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ط4 ،2005 ،ص207.
[14] _محمد الغريب عبد الكريم، فسيولوجيا السكان، الإسكندرية، دار الكتاب الحديث، 1995 ،ص ص 89_90.

هجرة،فانتقال البدو الرحل من مواضع إقامتهم إلى مواضع آخرى في باطن الصحراء لا يعتبر هجرة مهما كانت المسافة التي تفصل بين الموضعيين .

ب_ المـعـيار الـزماني :

وهو ما يتعلق بمدة الهجرة، وهذا معيار هام في التمييز بين الهجرة باعتبارها نقلة دائمة من أنواع الحراك المكاني الأخرى، ذلك أن ثمة إنتقال عبر المكان ولكنه يفتقر إلى البعد الزماني الذي يجعل منه هجرة، فإنتقال أحدهم إلى المدينة أخرى بضعة أيام للزيارة، أو غيرها يفتقد إستهداف الإقامة الدائمة.

وبالرغم من أهمية هذين المعيارين في تحديد مفهوم الهجرة إلا أن الإعتماد عليها و الإكتفاء بهما في تحديد مفهوم الهجرة لوحدهما يؤدي إلى خطط شديد في تفهم مضمون هذا المفهوم، بل لابد من إضافة شروط أخرى مثل الموقف الشخصي للمنتقل، فالمستهدف للسياحة أو التعليم أو القائم بأعمال تجارية ليس مهاجرا [15]

فالهجرة ليست مجرد نقلة جسدية من مكان إلى آخر، وإنما هي موقف عقلي و إتجاه ذهني وتوجه نفسي من الشخص ذاته، وقد أوصت الأمم المتحدة حكومات الدول بجمع البيانات والمعلومات عن جميع القادمين إليها والراحلين عنها، كما أوصت كذلك بتقسيمها إلى الفئات التالية :

مـهاجر دائـم:وهو من لم يحمل على تصريح إقامة بعد، ولكنه ينوي البقاء في الدولة مدة تزيد عن سنة، هو من حصل على وضع قانوني يخوله الإقامة في الدولة

مهاجر مؤقـت: وهو من لم يحصل على تصريح إقامة وينوي ممارسة مهنة داخلها ويحصل على دخل مستمد من داخل هذه الدولة وذلك لمدة سنة أو أقل.

زائـــر: وهو من لم يحصل على تصريح إقامة ولكنه ينوي البقاء لمدة سنة أو أقل دون ممارسة ألية مهنة ودخله مستمد من داخل الدولة وكذلك من يعولهم.

مقيـم عـائـد: وطنيا كان أو ميتا بعد بقائه في الخارج مدة لا تؤيد عن سنة كما نجد من يعرف ظاهرة الهجرة لتوضيح أحد دوافعها من حيث الرغبة الإختيارية أو الظروف القهرية كالحروب

[15] _ محمد حسين صادق حسن، الهجرة الخارجية وآثارها على البناء الطبقي، دراسة ميدانية على قريتي خزام والعياشية بمحافظة فنا، رسالة ماجستير غير مستورة، قسم علم الإجتماع، كلية الأدب جامعة جنوب الوادي، 1998 ،ص ص 6_7

والكوارث للتمييز في الهجرة بين التحركات التي تحدث قسرا، ويمكن أن تطلق عليها الهجرة القسرية أو الإجبارية وتلك التي تحدث 3طواعية وتعرف بالهجرة الإختيارية أو الطوعية[16].

وقد قررت الأمم المتحدة بعد مناقشة الخبراء اعتبار التحركات التالية نوعا من أنواع الهجرة:

_سفر غير السياح ورجال الأعمال أو من يحملون جواز مرور.

_سفر غير المقيمين على الحدود ممن يقتضي عملهم تخطي الحدود باستمرار.

_ سفر غير اللاجئين أو الأشخاص الذين يبحثون عن عمل بصفة مستدامة أو موسمية أو مؤقتة ومن يعولهم .

فالمهاجرون يختلفون عن المنتقلون، ذلك أن المهاجر الذي يعتبر مكان إقامته المعتاد حتى منطقة إلى آخرى يختلف عن الذين ينتقلون من بيت إلى آخر حتى ولو اضطرهم إلى تخطي حدود بلدهم، ألن نقل مكان الإقامة في حالة الهجرة يترتب عليه بالضرورة نقل حياة الإنسان المهاجر برمتها،أما الذي ينتقل بين مسكن وآخر فقد يظل يمارس حياته كلها في مكان السكن الأول .

كما أن هناك فرقا واضحا بين التنقل الاجتماعي والهجرة، فالتنقل الاجتماعي يعتبر من قبيل تغيير المركز الاجتماعي والاقتصادي وربما يتم هذا التغيير داخل منطقة واحدة في المجتمع دون الحاجة إلى الانتقال إلى منطقة آخرى، وبالتالي تغيير جذري في الحياة، ذلك ألن المهاجر قد يحقق أثناء إقامته في منطقة المهجر مستوى أفضل من الحياة الإجتماعية والاقتصادية في بلد[17] .غغ

وبناء على تحديد مفهوم الهجرة غير الشرعية يمكن تمييزها عن بعض الظواهر ذات الصلة تجنبا للخلط المفاهيمي، وتتمثل في :

الإتـــــجار بالبشـــــر :

لقد أبرمت العديد من المواثيق الدولية التي تتعلق بجريمة الإتجار بالبشر، ومن أهمها البروتوكول الإضافي لإتفاقية الأمم المتحدة للقضاء على الجريمة المنظمة العابرة للحدود والذي يهدف إلى منع والقضاء والمعاقبة على الإتجار بالبشر ولا سيما الأطفال والنساء منهم.

[16] _محمد حسين صادق حسن، الهجرة الخارجية وآثارها على البناء الطبقي، مرجع سابق، ص7
[17] __1علي عبد الرزاق جلبي، علم اجتماع السكان، مرجع سابق، ص 288_289.

فالهجرة غير الشرعية والإتجار بالبشر كالهما جرم يشتمل على نقل أفراد من البشر لربح أو تحقيق منفعة مادية[18] وتمر عملية الإتجار بالبشرية بثالث مراحل أولها يتمثل في اصطياد الضحية عن

طريق الخطف أو الإكراه أو الإغراء، ومن ثم يتم نقل الضحية بالإكراه تحت التهديد من خلال حجز حرية الحركة للضحايا وخاصة النساء باحتجاز وثائق السفر وأخيرا الوصول إلى الوجهة النهائية

حيث تجبر الضحية على العيش كحياة العبيد وغالبا ما تجبر النساء والأطفال على الدعارة أو الإنضمام إلى مجموعات منظمة من المتسولين أو المجرمين [19].

وعليه يمكن الإختلاف بينهما أنه في حالة التهريب يكون للمهاجرين)المهاجرين السريين(حرية الإرادة بعد عبورهم الحدود، أما في حالة الاتجار بالبشر فإنهم يصبحون في وضعية سخرة، وبذلك فإن مصدر الربح الرئيسي في حالة الاتجار بالبشر يتأتى من عوائد استغلال الضحايا في البقاء أو السخرة أو نقل الأعضاء أما في حالة تهريب المهاجرين فإن أجرة التهريب التي يدفعها المهاجر غير الشرعي هي مصدر الربح الرئيسي، وبذلك لا توجد أي عالقة مستمرة بين مرتكبي جرم التهريب و المهاجر غير الشرعي بعد وصوله إلى الدولة، المقصد على النقيض تماما من وضع الإتجار بالبشر حيث تبقى العالقة مستمرة حتى بعد عبور الحدود.

_ **اللـــــجوء:** تعرف اتفاقية جنيف الخاصة بوضع اللاجئين لعام 1951 اللاجئ بأنه:" كل شخص يوجد سبب خوف له ما يبرره من التعرض للاضطهاد بسبب عرقه أو جنسه أو دينه أو جنسيته أو إنتمائه إلى فئة إجتماعية معينة أو آرائه السياسية خارج بلد جنسيته، وال يستطيع أو لا يريد حسب ذلك الخوف أن يستظل بحماية ذلك البلد أو كل شخص لا يملك جنسية ويوجد خارج بلد إقامته المعتادة السابقة نتيجة مثل تلك الأحداث أو لا يريد بسبب ذلك الخوف أن يعود إلى ذلك البلد [20]."

وبذلك فالفرق بين اللجوء والهجرة غير الشرعية يمكن في الوضع القانوني للاجئ على العكس من المهاجر غير القانوني، وفي هذا السياق يحاول المهاجر السري عادة أن يقوم طلب اللجوء باعتبارها وسيلة من الوسائل من أجل تسوية وضعيته في دولة المقصد، كما يتجلى الفرق بينهما في الدوافع فالأساس في 3الهجرة السرية يعود إلى الدافع الإقتصادي على عكس اللجوء الذي بسببه الخوف من الحالات سالفة الذكر[21].

[18] _أحمد أبو الوفاء، الإتجار بالأشخاص، ندوة إقليمية عن الجريمة المنظمة عبر الوطنية برعاية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي القاهرة، يرمي 29/28 مارس 2007 ،ص5.

[19] _د. أمير فرج يوسف، مكافحة االتجار بالبشر والهجرة غير الشرعية طبقا للمواقع والمواثيق والبرتوكوالت الدولية، اإلسكندرية، المكتب العربي الحديث، 2011 ،ص21.

[20] _شريف السيد، اللجوء حماية من انتهاكات حقوق االنسان، مجلة الموارد، صيف 2005 ،ص11.

[21] _إتفاقية جنيف لعام 1951.

_النظريات المفسرة للهجرة

زاد الإهتمام الأكاديمي بظاهرة الهجرة في السنوات الأخيرة في دول البحر الأبيض المتوسط في محاولة لسد الفجوة والنقص النظري لهذه الظاهرة، حيث أنه من الصعب الحديث عن نظرية للهجرة طالما أن آليات تنفيذها معقدة وفردية، إضافة إلى تمايز الأبعاد القائمة وفقا للظروف التاريخية والسياسية والإقتصادية .فمن خلال مواجهة الأدبيات الخاصة بالهجرة الدولية يتميز عدم وجود نظرية متكاملة أو نموذج شامل وحيد قادر على تفسير أسباب وديناميكيات الهجرة فالإسهامات المقدمة في هذا المجال تمثل نظريات ونماذج جزئية تقترب من ظاهرة الهجرة من منظورات مختلفة .

أولا: النظـــــرية الإقـتصادية

إن النظريات الإقتصادية المتعلقة بالهجرة عديدة ونتطرق إلى تفسير مسألة الهجرة بالعوامل المرتبطة بالوظيفة والعمل، ويعد أرنست رافينستين Raffinistine Arnist صاحب أول نظرية في تفسير الهجرة " 1885"من خلال وضعه لقوانين الهجرة وذلك في المقال الذي قدمه بعنوان "قوانين الهجرة " حيث خلص من خلال تحليله لبيانات كعداد السكان إلى أن الهجرة محكومة بعوامل الدفع والجذب، حيث تدفع الظروف الإقتصادية؟ والفكر الأفراد إلى ترك أوطانهم والانتقال إلى مناطق أكثر جاذبية [22].

وقد سار العديد من المنظرين على نهج رافينستين مع بعض الاختلافات الجزئية حيث أعاد افيرت لي " 1996 "leé vait صياغة نظرية رافينستين مع التركيز بشكل أساسي على عناصر الدفع[23] وأشار لي إلى وجود أربع عوامل أسياسية تحدد الهجرة يرتبط أو عاملين بالوضع في دول المنشأ ودول المقصد مع إعطاء أهمية كبيرة لعوامل المسافة، العوائق السياسية وكذا العوامل الشخصية المرتبطة بتعليم المهاجرين والمعرفة بالبلاد المستقبلية للهجرة، والروابط العائلية في دول المنشأ والمقصد الأمر الذي يسهل أو يعرقل الهجرة أما النظرية النيو كلاسيكية نواردو "1969 "فقد فسرت الهجرة في إطار عالقة العرض والطلب للسوق مع وضع عالقة متبادلة بين تطور هجرة العمل والتطور الاقتصادي [24]، حيث تدفع الفوارق في الأجور إلى انتقال المهاجرين من المناطق ذات الأجور المتدنية نحو المناطق ذات الأجور المرتفعة وذلك بهدف زيادة النحل.

[22] _رنست رافيستيف، قوانين الهجرة، صحفية جمعية الإحصاء، لندن، 1885 ،ص ص 167_227.
[23] _ أس. لي، افيرت، نظرية الهجرة، الديمغرافيا، 1996 ،ص ص 47_57.
[24] _ كورادو، ميشيل بي أي، هجرة العمل والبطالة المدنية في الدول الأقل تقدما، المراجعة الإقتصادية الأمريكية، 1969 ،ص 138_148.ص

فازدياد الفجوة بين الشمال والجنوب وتحول الأخيرة إلى دول الهامش في انتظام الإقتصادي الدولي يزيد من معدلات الهجرة من الجنوب إلى الشمال بحثا عن حياة أفضل، ويمكن أن نشير في هذا السياق إلى الآثار المختلفة التي تتركها الشركات متعددة الجنسيات العاملة في دول الهامش على الهياكل الإقتصادية والإجتماعية في تلك الدول، تلك الآثار التي تؤدي في النهاية إلى أن تصبح مجموعات متزايدة من الأفراد بعيدة الصلة عن الواقع الذي يعتبر ومن ثم تكون أكثر استعداد للهجرة من مواطنها الأصلية[25].

فعندما يتحول المزارعون على سبيل المثال، إلى الإنتاج من أجل السوق العالمي وليس من أجل تحقيق الإكتفاء الذاتي فإنهم يلجئون إلى الإعتماد على الآلات والتكنولوجيا الحديثة ومحاولة توسيع ملكية الأراضي لتعظيم الإنتاج، وعليه يصبح الطب على العمالة الزراعية اليدوية وخاصة غير المدرية منخفض ما يؤدي إلى دفع مجموعات مختلفة نحو الهجرة إلى الخارج .

ومن جانب آخر تناولت ساسكيا ساسن" 1988("sacin Saskia (في تفسرها لظاهرة الهجرة الدولية أن هذه الأخيرة هي نتاج للنظام الرأسمالي وأن نماذج الهجرة تميل إلى تأكيد تقسيم العالم إلى مركز "الدولة الفنية" ومحيط "الدول الفقيرة"، كما يتسبب التطور الصناعي في الدول الفنية إلى إحداث مشكلات في إقتصادات الدول النامية مما يشجع على الهجرة رقي هذا السياق تعد الهجرة ليس فقط نتيجة للإنتاج القوي ولطلب العمل في الدول الصناعية ولكن بشكل أعم لهياكل السوق العالمي [26].

وبناء على ما سبق تحلل هذه النظرية الهجرة بمنظور شامل مؤكدة على أهمية الإقتصاد فهي تشير إلى أن التبادلات بين الأنشطة الإقتصادية الضعيفة والأنشطة الإقتصادية القوية العالية للمستوى سوف تؤدي إلى تخبط الدوائر الإقتصادية، فهذه العالقات غير المتكافئة تزيد من حتما إلى ركود في الأنشطة الأولى و التشجيع على الهجرة بشكل متزايد، كما أن اعتماد الدول النامية على الزراعة وتصدير المواد الخام مواكبة بذلك التأثير الصناعي، ما يفسر جليا سبب تحرك تدفقات الهجرة نحو مسار واحد من المحيط إلى المركز .

ثـانيا: النـظرية السوسيولوجيـة

يرى التحليل السوسيولوجي لظاهرة الهجرة غير الشرعية بأن هذه الظاهرة ترتبط بالأبعاد التالية:

[25]_Douglasse S. Massay, ln marelo mauarez onozo, tge newlmmigration an interdxiplinary reader, new york, routhedge, 2005, pp25_26

[26] __2ساسكيا ساسن، تنقلية العمل ورأس المال، دراسة في الإستثمار الدولي وتدفق العمل، المملكة المتحدة، كامبريدج، 1988

_ضغوط البيئة وما يصاحبها من تفكك في قواعد الضبط الإجتماعي والروابط الإجتماعية، وينعكس ذلك ميدانية في صورة أن المهاجرين غير الشرعيين يعيشون في بيئات إجتماعية منخفضة المستوين الإقتصادي والإجتماعي .

_إختلال التوازن بين الوسائل والأهداف المتاحة لتحقيق هذه الأهداف بالطرق المشروعة فالمجتمع يؤدي في حالات متعددة إلى حدوث الإضطرابات ما يؤدي بدوره إلى إضعاف التماسك والتساند الإجتماعيين وبالتالي ظهور إنزلاقات.

وعليه يمكن تصنيف الهجرة وفق نظرية "؟ كايم" إلى ثالث أنواع[27] :

1_الهجرة السرية وكونها انتحار أناني :

ويحدث هذا السلوك بسبب النزعة الفردية المتطرقة وانفصال الفرد عن الثقافة التي يعيش فيها،وينشأ هذا النوع من السلوك نتيجة ضعف درجة التضامن الاجتماعي داخل المجتمع، حيث لا يجد المهاجر السري حتى يسانده عندما تحل به أية مشكلة وبذلك تصبح الهجرة السرية من الإستراتيجيات الحيوية التي يحددها لنفسه.

2_الهجرة السرية وكونها إنتحار إيثاري:

وتحدث هذه الحالة عندما يكون الفرد مرتبطا إرتباطا وثيقا بجماعات أو أشخاص متشيعين بفكرة الهجرة غير الشرعية.

3_الهجرة السرية وكونها إنتحار أنومي: تحدث الهجرة السرية في هذه الحالة عندما:

_ تدخل النظم الإجتماعية والثقافية والأخلاقية في المجتمع.

_ تضطرب الحياة السياسية والإقتصادية في المجتمع.

_ تحمل هوة ثقافية تفصل بين الأهداف وبين الوسائل، بين الطموح الشخصي وما هو متوفر فعلا.

وبالنتيجة تخلص نظرية دور كايم في تفسيرها لظاهرة الهجرة السرية إلى أن المهاجر السري يشعر بأنه غير قادر على الوصول إلى الوسائل المشروعة لتحقيق الأهداف التي وضعها المجتمع لأفراده ، بسبب عدم توافر الفرص الوظيفية أو ألنه لا يستطيع الإندماج في الثقافة المجتمعية فيجبر على الإنسحاب وهذا الموقف يعتبر نمط من أنماط عدم المعيارية.

[27] __للمزيد أنظر:المؤتمر الدولي حول العالم والأزمات والرهانات والتحديات، مداخلة تجيب بخوش، سعاد سراي، بعنوان ":المعالجة العالمية لظاهرة الهجرة السرية في الجزائر"، كلية الاقتصاد، جامعة، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة.

_مخالفة القيم والمعاييـــر: التي يشترك فيها غالبية الناس في المجتمع، وفي هذا الصدد تفسير الهجرة السرية على أساس أنها سلوك منحرف، وبذلك يقوم المجتمع بإضفاء صفة الإنحراف على المهاجر السري.

_التقـــــليد: حيث أن الهجرة السرية تنشأ بتأثير نموذج يحتذي به، وتلعب وسائل الإعلام دورا هاما في تحريك الدوافع الذاتية، حيث أن الفرد الذي يملك إستعدادا للهجرة يندفع بقوة التقليد نحو ممارسة هذا السلوك .

ثـــالثـا: نظرية الشبكات أو دام الهجرة :

إن البعد المتعلق بشبكات الهجرة مهم للغاية لأنه يفسر استمرار ظاهرة الهجرة عن طريق إقامة الروابط الإجتماعية بين المهاجرين وغير المهاجرين، تلك الروابط التي تربط أكثر دول المنشأ ودول المقصد، ففي الواقع يقدم كل مهاجر قرصا للأشخاص من محيطه "أفرادا من عائلته أو عشيرته أو حتى جيرانه" لحثهم ومساعدتهم على الهجرة .

وفي هذا السياق فإن قرار الهجرة لا يقوم بشكل أساسي على حساب إقتصادي وعقالني يحث على النحو الذي تدعو إليه النظرية النيوكالسيكية، ولكن على المعلومات التي تم جمعها عمن مدى توفر ونفسيا خلال جميع مراحل إنتقاله، كما أن شبكات الهجرة الأشخاص الذي يستطيعون دعم المهاجر ماديا تسمح من خلال تأثيراتها في تقليل المخاطر والتكاليف عن المهاجر في المستقبليين بالإستمرار الذاتي لعملية الهجرة [28].

أيضا يعمل هذه الشبكات كمقدمة لخدمات تعمل على التقليل من تكلفة الهجرة ويكون ذلك بالأخذ في الإعتبار، بوجود مخزون من تعداد المهاجرين المشتتين في عدة مدن وبلدان والذي هو أحد المعايير الهامة التي تتدخل في قرار الهجرة، وهكذا كلما كانت شبكة الهجرة متطورة كلما إنخفضت التكاليف وزادت الهجرة تطورًا ويلعب رأس المال الإجتماعي للمهاجر دورا أكثر أهمية من أرس المال النقدي .

وفيما يتصل بنظرية الشبكات في تفسير ظاهرة الهجرة، تظل المؤسسة الأسرية جوهرية في التحفيز على الهجرة وتنمية قدرات المهاجرين .

وقد أوضحت "سارة هاربيزون" تعقد البنيات العائلية التي تميز عملية الهجرة وذلك لكون العائلة الوسيط بين الفرد والمجتمع.

[28] ـــ مونسوتي الكساندرو، الحروب والهجرات، الشبكات والإستراتيجيات الإقتصادية لشعب الضرارة في أفغانستان، إصدارات معهد نوشباتال الأنتروبرجيا، باريس، دار العلوم للإنسان، 2004 ،ص45.

وفي هذا الإطار تقدم كل من "سارة هاربيزون" و"بويد" ثالثة عوامل أساسية تعطي للوحدة السرية أهمية كبيرة في عملية الهجرة وهي:

الأسرة هي الداعم الأساسي للمهاجر: فهي التي تدبر الموارد من أجل السفر والإقامة.... في البلد المستقبل وخاصة عندما تتعامل مع تعداد المهاجرين الشباب الذين لا يملكون وسائل مادية كافية .
_تمتلك الأسرة شبكتها الاقتصادية والاجتماعية ويضيف حد صلة القرابة في المساحة الجغرافية شديدة الاتساع، فينتقل الأشخاص حيث توجد لديهم عائلات تستطيع مساعدتهم وتتحمل مسؤوليتهم في حالة المشقة وتبحث لهم عن عمل وتساندهم نفسيا في حالة الضيق أو في حالة صدام الثقافات وتتوطد الروابط بين أفراد العائلة الكبيرة لتوجد تضامنا متعدد القوميات والذي يجعل من المهاجر مثال فعال في تنمية بلده الأم.

الأسرة هي نقطة التجمع الرئيسية وهي في هذا السياق توجد الفرد وتعمل على تطويره وحمايته[29].

رابـــعا: نظـــــريـــة الطرد والجذب

تعد نظرية الطرد والجذب من أبرز النظريات المفسرة للهجر ة، وقد حددت الأسباب الأساسية للهجرة في عاملين هما الاتصال وتعدد العالقات القائمة بين البلدان المرسلة والمستقبلة للمهاجرين أو البلدان التي يهاجر إليها الناس متغيرات تساعد في إختيار جماعات معينة لكي تهاجر من مكان آخر . وتتمثل عوامل الطرد البسيطة في الفقر والاضطهاد والعزلة الاجتماعية، أما عوامل الطرد القوية فتتجلى في المجاعات والحروب والكوارث الطبيعية، كما يمكن أن تكون عوامل للطرد عوامل بنائية كالنمو السكاني السريع وأثره على الغذاء والموارد الأخرى، والعامل السكاني يكون أكثر وضوحا في الدول الفقيرة التي تناضل فعال في مواجهة مشكلات غذاء كبرى ويتمثل العامل البنائي الأخر في الهوة المرتبطة بالرفاهية بين الشمال والجنوب أو الحرب كعامل من عوامل الطرد بين الأمم أو داخلها [30].

أما عوامل الجذب فتتمثل في الزيادة المضطردة على العمل في بعض القطاعات والمهن فأسواق العمل تستورد مهاجرين في ظل عدم قدرة العرض فيها على تلبية الطلب على نوعيه معينة من العمال،وهناك أيضا عوامل الشيخوخة التي تزحف على الدول الصناعية وبالذات في أوروبا الغربية ما يؤدي إلى إنكماش قوة العمل وزيادة أعداد الخارجية من سوق العمل.

[29] _سارة هاربيزونه، هيكل الأسرة وقرار الأسرة بشأن إتخاذ قرار الهجرة في عملية صنع قرار الهجرة، مناهج متعددة الاختصاصات للدراسات على المستويات البسيطة في الدول النامية والمتقدمة، نيويورك، مطابع بير حمامام، 1981.

[30] _علي عبد الرزاق جلبي، علم اجتماع السكان، مرجع سابق، ص ص 261_264.

خامســا: نظرية تخطي الحدود الدولــية

تعرف هذه النظرية أيضا "بنظرية عابري الحدود القومية"، وتتحدد الهجرة بموجب هذه النظرية بصفتها عملية اجتماعية، حيث يتخطى المهاجرون الحدود الجغرافية والسياسية والثقافية، وتؤكد على أهمية تصنيف المسافة الاجتماعية بين مجتمعات الطرد والجذب من خلال تحسين وسائل المواصلات من أجل تسهيل تحركات السكان وكذلك تحسين وسائل اتصالات السريعة والرخيصة يؤدي إلى حب الناس للانتقال من الأقطار الفقيرة إلى الأقطار الغنية.

وقد برزت هذه النظرية عن حقيقة أن المهاجرين الوافدين يحافظون على علاقتهم بمجتمعاتهم الأصلية، حيث يوحدون التفاعل الاجتماعي لمجتمعهم الأصلي ومجتمع الجذب، إذن يحدث التحول الاجتماعي من خلال ثالث آليات:

_أولا: عندما يعود المهاجرين ليعيشوا أو يزوروا مجتمعاتهم الأصلية، أو عندما يزور غير المهاجرين Xأعضاء أسرهم المهاجرين، أو من خلال إرسال الخطابات وشرائط الفيديو والأحداثات التليفونية وشبكة المعلومات الدولية.

_ثانيــــا: عندما يتحدث المهاجرون مباشرة مع أعضاء أسرهم.

_ثالثـــــا: يحدث التحول الإجتماعي بين فردين يعرف كل منهما الآخر معرفة خاصة، أو يتصل كل منهما بالآخر من خلال الروابط الإجتماعية[31].

إن السجل التاريخي لظاهرة الهجر ة كشف عن أن الهجرات الدولية قد تمت وتزايدت ليس في حجمها فقط، بل في المسافات التي تغطيها من مكان إلى آخر وينبغي أن نعلم من هذه الظاهرة أن الهجرات قديما وحديثا كانت عاملا مهما في تاريخ تطور وتقدم الجنس البشري وتمكن أهمية ظاهرة الهجرة الدولية للسكان سواء ما كان منها على المستوى العالمي أو على المستوى المحلي في أنها تعد العنصر الأساسي الثالث المؤثر في حجم السكان في أية دولة في العالم[32] .

_أنماط الهجرة الغير الشرعية و إتجاهاتها :

هناك نمط الهجرة إلى أوروبا يرتبط بالروابط التي تربط الدول الإفريقية وأمريكا الجنوبية والدول الآسيوية بالدول الأوروبية التي كانت تستعمرها قبل الإستقلال، ما نتج عنه نشوء إتجاهات

[31] _ربيع كمال كردي صالح، الأبعاد الإجتماعية والثقافية لهجرة المصريين الريفيين إلى إيطاليا، دراسة أنثرو بولوجية في قرية تطوان بمحافظة الفيوم، رسالة دكتوراه منشورة، قسم علم الإجتماع، جامعة عين شمس، القاهرة ن 2005 ،ص ص 6_7.
[32] _أمل يوسف الصباح، البيانات الإحصائية لظاهرة الهجرة، مجلة عالم الفكر المجاد السابع عشر، العدد الثاني، 1990 ،ص 109.

وتيارات للهجرة بين الدول الإنجلوفونية في غرب القارة الإفريقية وآسيا بالمملكة المتحدة وبين دول الفرانكوفون في إفريقيا بفرنسا.

تعد شمال دول إفريقيا محطة مهمة ونقطة عبور "ترانزيت" تقليدية للعمالة الإفريقية المهاجرة إلى أوروبا أو ما يسمى بالهجرة العابرة Migration Transit وبالنسبة إلى أوروبا كأنه اتجاهات الهجرة إليها في الهجرة إليها في الماضي القريب بإستثناء ألمانيا والنمسا من دول الجوار خارج أوروبا من آسيا وشمال إفريقيا بالإضافة إلى التدفقات من دول منظمة التعاون والتنمية OECD.

والأسباب التاريخية والجغرافية من الطبيعي أن تكون فرنسا و اسبانيا و ايطاليا وجهة المهاجرين من المغرب و الجزائر و تونس .

وظاهرة الهجرة غير الشرعية منتشرة في معظم الدول الإفريقية وبعض الدول الأسيوية غير أنها تزداد حدة كلما اتجهنا شمال نتيجة لتردي الأوضاع الإقتصادية في الدول المغاربية عموما من جهة وسياسية الحدود المغلقة التي انتهجتها الدول الأوروبية من جهة آخرى والغرب الجزائري من جهة ثالثة كل هذه العوامل حولت الدول المغاربية "إضافة لكونها دوال مصدر ة للهجرة السرية". إلى دول عبور الأفارقة المهاجرين بصورة غير قانونية إلى أوروبا[33].

ونظرا للدور الحيوي الذي تلعبه الجزائر في خريطة الهجرة السرية سواء نحو تونس أو المغرب أو باتجاه أوروبا مباشرة، فقد تزايد عدد المهاجرين غير الشرعيين الذين يصلون إليها في فترة وجيزة حيث ارتفع الرقم من 2806 سنة 2000 إلى 4273 سنة 2001 وارتفع هذا الرقم إلى 6217 سنة 2004 وفي هذا السياق لم تعد تقتصر الهجرة غير الشرعية على رعايا الدول الإفريقية المجاورة بل تعداها إلى الدول الأسيوية التي أصبحت كذلك مصدره للمهاجرين السريين إلى دول المغرب العربي ومنها الجزائر قادمين خاصة من الهند وبنغلاديش وبالرغم مما يكثف هذا النمط من الهجرة من مخاطر وصعوبات ما زالت القوارب الصغيرة والغير مجهزة تعبر البحر الأبيض المتوسط إلى أوروبا يوميا، وهو واحد من شرايين الهجرة غير الشرعية إليها وسمي الطريق الأزرق Route Bleu ويستخدم لنقل المهاجرين من شمال إفريقيا إلى أوروبا عبر إيطاليا و اسبانيا واليونان والبرتغال الأكثر حداثة في هذا المجال، وتشير التقديرات الرسمية إلى أن هناك أكثر من ألف حالة هجرة غير شرعية غرقت في مضيق جبل طارق وحده سنة 1992 إلى 1998 ،كما قدر

[33] _علي الحوات، الهجرة الشرعية إلى أوروبا عبر بلدان المغرب العربي، طرابلس، منشورات الجامعة المغاربية، 2007،ص55.

أن حوالي 4018 مهاجر استقروا في قادش يحتوي إسبانيا سنة 1997 كما منحت الحكومات الأوروبية حق الإقامة لعشرات الألاف من المهاجرين الشرعيين[34] فعلى سبيل المثال منحت

الحكومة إسبانيا حق الإقامة لحوالي 27 ألف تصريح إقامة للأجانب معظمهم من إفريقيا وتشير التقديرات إلى أن أعمار معظم المهاجرين كانت تتراوح بين 60_20 سنة أي مهاجرين في سن العمل.

وتعد أوروبا الغربية في الغالب هي الوجهة الأساسية للمهاجرين غير الشرعيين حيث تشير إحصائيات سنة 2000 إلى وجود حوالي 200,5 مليون مهاجر بها، أما في العالم ككل فيوجد حاليا أكثر من 175 مليون مهاجر وحسب إحصائيات المكتب الدولي للعمل فإنه يوجد ما بين 10 إلى 15 %من المهاجرين في حالة غير شرعية وعليه فإن عدد المهاجرين غير الشرعيين يكون ما بين17.5 إلى 26,5 مليون مهاجر غير شرعي[35].

وفيما يختص بالجزائر فقد أكد رئيس قسم الشرطة القضائية لقيادة الدرك الوطني العقيد عبد السالم زغيدة أن الجزائر تحولت من بلد استقرار ل70 %من المهاجرين غير الشرعيين.

متوقعا أن يصل عدد المهاجرين السرين الأجانب إلى 9 آلاف مهاجر نهاية 2009 فيما أشار محافظ شرطة الحدود بن شريف مهدي من جهته إلى أن 26 %من الصينيين المتواجدين بالجزائر يفضلون البقاء بطريقة غير شرعية.

كما أوضح العقيد زغيدة خلال مداخلة ألقاها في اليوم البرلماني الذي احتضنته نادي الجيش بالعاصمة حول حماية الإقتصادية الوطني ومكافحة مختلف أشكال الجريمة المنظمة العابرة للحدود بخصوص مراقبة تدفق الهجرة على الحدود ومكافحة الهجرة غير الشرعية إلى مواطن الاستقرار هؤلاء وهو ما يمثل 70%من عدد المهاجرين الأفارقة والآسيويين، مضيفا بأن المهاجرين الأفارقة يلجئون إلى مختلف أشكال الجرائم المنظمة من بينها التهريب وتزوير العملات والمتاجرة بالمخدرات للحصول على الأموال.

وفي هذا السياق يسدد رئيس قسم الشرطة القضائية في قيادة الدرك الوطني على أن ظاهرة الهجرة السرية تفاقمت في السنوات العشرة الأخيرة، حيث تمت معالجة 740 قضية سنة 2000 أين تم توقيف 2806 مهاجر سري مقارنة سنة 2008 التي عرفت ارتفاعا في عدد القضايا التي بلغت

[34] _د.عزيز محمد علي بدر، تيارات الهجرة إلى أوروبا، حالة شمال إفريقيا، ورقة مقدمة لندوة "المغتربون العرب من شمال إفريقيا في المهجر الأوروبي"، القاهرة، جامعة الدول العربية وبرنامج الدراسات المصرية ألفريقية، أفريل 2007،ص9.

[35] _Guennouni Naima, Op, cit, pp 8_10

1755 قضية تم من خلالها توقيف 7824 شخص بها أن أغلب هؤلاء المهاجرين سيسلكون ممرات النيجر ومالي والإستقرار لفترة معينة بولاية تمنراست لترتيب الجزء الثاني من حلقة "الحرقـة" ومن ثمة التوجه إلى غرداية والعاصمة ولذا الواليات الشمالية الغربية كوهران ومستغانم وعين تموشنت وتلمسان من أجل محاولة التسلل إلى أوروبا عن طريق البحر.

ويرجع سبب التدفق الكبير والخطر الذي يهدد الجزائر نتيجة المهاجرين غير الشرعيين إلى شساعة الرقعة الجغرافية ومجاورتها لـــ 7 دول سلكها المهاجرون بإتجاه الجزائر ومن ثمة "الحرقة من المناطق الساحلية نتيجة لقربها من الضفة الأخرى على اعتبار أن بعض السواحل الجزائرية لا تفصلها سوى ما بين 100و180 كلم عن إسبانيا، وكذا ما بين 217 و230 كلـم عن إيطاليا، كما أن 53 %من "الحرقـة" تقل أعمارهم عن 26 سنة.

صورة ملتقطة بالأقمار الصناعية توضح نقاط مغادرة قوارب "الحراقـة" في المسالك البحرية إنطلاقـــا من ولاية عنابة _ الجزائر _

صورة ملتقطة بالأقمار الصناعية توضح نقاط مغادرة قوارب "الحرافـة" في المسالك البحرية إنطلاقـــا من ولاية مستغانم _ الجزائر _

طرق الهجرة غير الشرعية عبر مضيق جبل طارق
مالقة
قادس
إسبانيا
مناطق انطلاق ووصول قوارب المهاجرين
الجزيرة الخضراء
طريفة
سبتة
الفنيدق
طنجة
المضيق
المغرب
km
0 10
©DW
المصدر: المنظمة الدولية للهجرة

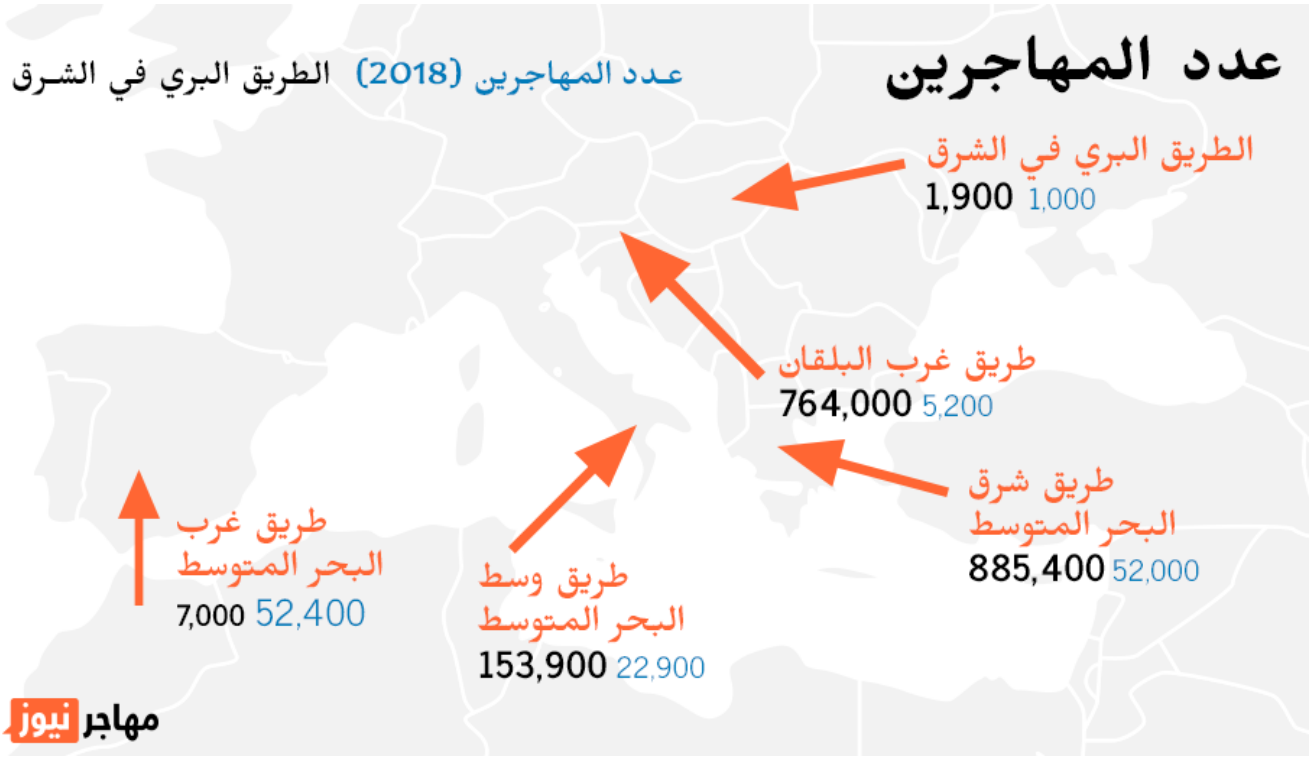
عدد المهاجرين
عدد المهاجرين (2018) الطريق البري في الشرق
الطريق البري في الشرق
1,900 1,000
طريق غرب البلقان
764,000 5,200
طريق شرق البحر المتوسط
885,400 52,000
طريق وسط البحر المتوسط
153,900 22,900
طريق غرب البحر المتوسط
7,000 52,400
مهاجر نيوز

المطلب الثاني : التطور التاريخي لظاهرة الهجرة الغير الشرعية

لقد كانت أوروبا ولا زالت محورا أساسيا ومهما للتحركات السكانية خاصة وأن حضاراتها تضرب في عمق التاريخ نظرا لموقعها الجغرافي الذي يتوسط العالم بها دائما للمهاجرين بإختلاف أنواعهم، كما أن هناك جملة من العوامل خاصة الإقتصادية منها جعلتها من أهم مناطق الهجرة الوافدة.

وقد مرت الهجرة نحو أوروبا بثلاث مراحل أساسية كانت الثانية نتاج الأولى والثالثة نتاج الثانية وتتمثل هذه المراحل في مرحلة تشجيع الهجرة والتي لم تدم طويلا نتيجة للتدفق الكبير الذي ميزها، ثم نتيجة لهذه الوضعية جاءت مرحلة وقف الهجرة وتشجيع عودة المهاجرين إلى أوطانهم، وأخيرا مرحلة بروز ظاهرة الهجرة غير الشرعية أو غير القانونية.

_مرحلة تشجيع الهجرة القانونية :

تميزت الهجرة في الحقبات التاريخية السابقة بسهولة دخول أي بلد عند الخروج من الوطن الأصلي وفي هذا السياق يقول "فولتير" في المنجد الفلسفي الصادر سنة 1764" :كان لمنع خروج أي مواطن من البلد الذي ولد فيه... وهو خوف من أن يهجره الجميع، ولذلك يجب تشجيع بقاء المواطنين وكذلك تشجيع دخول المهاجرين"، فالحركات السكانية في هذه الفترة لم تكن كبيرة على إعتبار أن المواطن كان بمثابة ندوة الدول من الجانب العسكري والإقتصادي وما كان وجودا من الهجرة ظهر نتيجة للصراعات المذهبية أخذت بشكل الإقصاء والتهجير مثلما حدث لليهود والبروتستانت والكاثوليك نحو العالم الجديد بحثا عن الثورة[36] .

ومما يتصل منطقة شمال إفريقيا خاصة دول المغرب العربي الثالث "الجزائر، تونس، المغرب" فإن هجرتها إلى القارة الأوروبية تعود إلى فترة الإستعمار الفرنسي لشمال إفريقيا، فقد شهدت فترة الإستعمار الفرنسي موجات كبيرة للهجرة خاصة من الجزائر وكانت أكبر هذه الموجات في فترة ما قبل الحرب العالمية استقدامهم لخدمة الحرب أولا ثم لإعادة الأولى، حيث أصبحت هناك حالة إلحاح أكبر لتشجيع المهاجرين وإعمار ما دمر خلال الحرب بعد نهايتها[37] فقد كان للحرب العالمية الأولى الفضل الأكبر في فتح باب الهجرة الجزائرية إلى فرنسا على مصر ؟، ومما ساعد على ذلك بعض القوانين التي أصدرتها السلطات الإستعمارية الفرنسية لصالح الهجرة منها قانون صدر سنة 1914 والذي نص على رفع القيود وتشجيع الهجرة التلقائية، ثم عملية الإشراف على الهجرة سنة 1916 .

[36] _ _Emission de télèvision produite par France 3, vu eau/www.france 3.rr.
[37] _ Henry Jean robert ; Maghrébines en France de la « mère- patrie »aunages de l'européensrevue panoramiques N°55_4émè trimestre paris, 2001, p27.

من طرف السلطات الفرنسية نفسه حيث أسست"مصلحة عمال المستعمرات" وتنظيمها لصالح المتطلبات الفرنسية، حيث تم استغلال عمالة دول الشمال الإفريقي للعمال في المصانع والمناجم وفي صفوف الجيش الفرنسي، وفي هذا الإطار تذكر بعض الدراسات التاريخية أن دول المغرب العربي ؟ أمنت للدولة الفرنسية حوالي 175 ألف جندي و150 ألف عامل في الحرب العالمية الأولى كان معظمهم من الجزائريين الذين إزدادت هجرتهم إلى فرنسا بشكل واضح وبأعداد ضخمة [38].

كانت فرنسا قد واجهت خلال الفترة 1900_1939 نقصا في العمالة غير مسبوق ونتج هذا بسبب إنخفاض معدل المواليد على نطاق واسع وترفق مع الخسائر البشرية الكبيرة في الحرب العالمية الثانية، وبدون إستخدام العمالة الأجنبية كان الإقتصاد الفرنسي سيعاق نموه بشدة وكأنه إستجابة الحكومة والقطاع الصناعي الخاص هي تطور أول نظام في أوروبا الحديثة لاستخدام العمالة الأجنبية على نطاق واسع.

ومع نهاية الحرب عاد معظم العاملين إلى بلدانهم ولم يبق سوى حوالي 10 ألاف عامل من دول الشمال الإفريقي مقيمين بفرنسا، غير أن هذا العدد تزايد إلى حوالي 120 ألف عامل مع منتصف العشرينات نظرا لتزايد الطلب على العمالة في الوقت الذي تدهورت فيه الأحوال الإقتصادية لهذه الدول وبخاصة الجزائرنتيجة للسياسات الإستعمارية الفرنسية التي شملت مصادرة الأراضي واتخاذ بعض الإجراءات العقابية ضد المناطق التي تنشط فيها قادة الإستقلال[39].

ففي عام 1930 كأنه في فرنسا أعلى نسبة من الأجانب في أوروبا كلها، وفي إحصاء عام 1931 شكلوا 7 %من مجموع السكان منهم 102000 ينحدرون من شمال إفريقيا وكان عدد المهاجرين الجزائريين قد ارتفع من 13000 عشية الحرب العالمية الأولى إلى 1300000 في عام 1930 و إلى 250000عام 1950,و 350,000 عام 1962 في فرنسا [40].

وكانوا يعملون بأجور منخفضة وبمشقة في الأعمال العضلية وفي الغالب الخطرة مثل المناجم والأعمال الكيماوية والمصافي والموانئ وسبك المعادن واستمرت نفس الحالة إلى ما بعد النهاية الحرب العالمية الثانية، ومع تزايد الحاجة إلى العمالة الأجنبية وتزايد الأوضاع الإقتصادية في الدول المغاربية سواء ومنها الجزائر، شهدت الفترة من بداية الستينيات إلى أوائل السبعينيات موجات كبيرة للهجرة فقد كانت هذه الفترة عالمة فارقة في الهجرة إلى الدول الأوروبية المجاورة حتى أن

[38] _ محمد عابد الجابري، وحدة المغرب العربي، تونس، مطابع الجامعة، 1978 ،ص6

[39] _ Sarah collision, shore to shore, the politics of migrationMaghreb relations, London, the royale institute of international affair, 1996, p97.

[40] _ هاشم نعمة، جريدة الشرق الأوسط، الجزائريون في فرنسا، الهجرة والهوية الوطنية، العدد 8292 ،11أوت 2001.

بعض الدراسات اعتبرت استعاب هذه الدول للعمالة المغاربية في هذه الفترة من أهم العوامل التي ساعدت على تحقيق الإستقرار في منطقة المغرب العربي اعتبرتها دارسات أخرى بداية لإختفاء

الحواجز أمام حركة العمالة وتحولها ألحد المكونات الأساسية ، والاقتصاد الدولي الجديد، فقد قدر عدد المهاجرين من دول المغرب السنوي في فرنسا وحدها منتصف السبعينيات بحوالي 1,1 مليون مهاجر.

إلا أن هذا الوضع إختلف تماما مع أزمة ارتفاع أسعار النفط سنة 1973 حيث أصدر تحول المهجر الأوروبية قرارات بعدم إستقبال عمالة مهاجرة جديدة وقد أثر ذلك بشكل سلبي على الدول المرسلة للعمالة ومنها الدول المغاربية التي كانت تعتمد على العمالة المهاجرة سواء للتخفيف من حدة البطالة أولإمدادها بالنقد الأجنبي الناتج عن التحولات.

كما تميزت هذه الفترة أيضا بتحول العديد من الدول الأوروبية من بلدان مصدر للهجرة إلى بلدان مستقلة لها مثل إيطاليا التي كانت تمول الواليات المتحدة الأمريكية والأرجنتين بالمهاجرين، فتحولت إلى دولة مستقلة للأعداد القادمة من الدول حديثة الإستقلال ومن دول الشمال الإفريقي، وحتى إسبانيا التي كانت تعتبر منظمة عبور للمهاجرين المغاربة والسنغاليين الذين يدخلون بطريقة غير شرعية إلى فرنسا تحولت إلى دولة مقصد للهجرة وأصبحت تعج بأعداد كبيرة من المهاجرين [41]غير الشرعيين هذا الوضع الجديد والخطير معا أجبر الدول الأوروبية على علق الحدود في وجه الموجات الجديدة من المهاجرين وحتى في وجه اللاجئتين[42] .

_مرحلة وقف الهجرة :

بعد الأزمة البترولية التي عرفها العالم منتصف السبعينيات من القرن الماضي أصبح ينظر إلى الهجرة على أنها مشكلة ينبغي البحث لها عن حلول ناجعة، ومن ذلك ظهر الاتجاه نحو غلق الحدود أمام كل أنواع الهجرة الوافدة حتى اللاجئين والتجمع الأسري، ولم تقتصر هذه السياسة على الدول المستقبلة بل انعكست أثارها حتى إلى بعض الدول المصدرة للمهاجرين فقامت هي كذلك بمراجعة سياساتها الخاصة بالهجرة كرد فعل على الإنتهاكات المتكررة من بعض الدول وتقصيرها في حماية الأجانب .

[41] _Guillant michelle, la mosaique des migrationsafricaines , revue esprit, N°160 aout_september 2005_paris, p165.

[42] _mouhoubi, salah, la politique de cooperation algérie, bilans et perspectives, ben akuoun, alger, edition opu, sams année dédition, p235

وفي هذا الإطار الجزائر سنة 1573 نص القرار الصادر عن مجلس الثورة جاء فيه: "نظرا للحالة المزرية التي آل إليها المهاجرون الجزائريون في فرنسا جزاء العنصرية والإضطهاد فإن مجلس الثورة ومجلس الوزراء بعد الإنحناء أمام المرحلة الجديدة من الشهداء الذين لا ذنب لهم إلا مطالبتهم بالمساواة يدين كل المساعي الرامية إلى تعكير العلاقات بين الجزائر وفرنسا والعالم الثالث بأسره ويقرر الوقف الفوري للهجرة الجزائرية في إنتظار ضمان الأمن والكرامة للجزائريين من طرف السلطات الفرنسية."

ورغم إنخفاض عدد العاملين المهاجر من الجزائر إلى فرنسا في السبعينيات والثمانيات إلا أن هجرة الأسر حالت دون الإنخفاض الحاد في أعداد المهاجرين في تلك الفترة، لذلك تميز دارسات الهجرة بين نمط الهجرة الفردية لدوافع إقتصادية والذي ميز الهجرة المغاربية إلى أوروبا في الستينيات ونمط هجرة أسر المهاجرين الذين ساء منتصف السبعينات.

وعموما فقد اتبعت الدول الأوروبية العديد من الوسائل منها أن تمتع تماما الهجرة أو تعتمد وسيلة التراخيص السياحية المحددة المدى أو تعتمد سياسة الهجرة الإنتقالية بينما بات أهم مشكل يعاني منه المهاجرون هو العنصرية والسياسات التمييزية ويرجع بالأساس إلى عاملين أساسيين، الأول هو عامل تركز المهاجرين في مناطق معينة وبأعداد كبيرة، وهو رأي الرئيس الفرنسي "جورج بومبيدو" في تفسير الأحداث التي وقفت بفرنسا ضد الجزائريين والتي يرجعها إلى تركز المقاربة والجزائريين بصفة خاصة في بعض المدن كمرسيليا وليون وباريس وسط تجمعات ضخمة تعيش فيها أجناس مختلفة يستحيل التعايش فيما بينها بسبب إختلافات جوهرية كالدين والعادات.

أما العامل الثاني فهو مرتبط أساسا بالبطالة التي ارتفعت بنسبة مغلقة فبلغت أكثر من 5.82 مليون عاطل عن العمل في السوق الأوروبية المشتركة سنة 1978 منهم 22.8 % فرنسيين وأكثر من 300 ألف 1عاطل عن العمل في الأجانب[43].

تشكل الهجرة الواردة من شمال إفريقيا هاجسا أمنيا بالنسبة للدول الأوروبية حيث يتم ربطها في إطار المنظور الأوروبي بالإستقرار في دول جنوب أوروبا، حيث عدم الإستقرار السياسي في دول شمال إفريقيا قد يؤدي ضمن أسباب أخرى إلى زيادة تدفق اللاجئين نحو الشمال أي نحو الدول الأوروبية سواء بهدف العمل المؤقت أو بهدف اللجوء السياسي أو الإستقرار الدائم بها.

[43] _ محمد مصطفى حسن علمي، سياسات وتجارب إعادة إنخ ارط مهجري بلدان المغرب العربي، الجزائر، الديوان المطبوعات الجامعية، 1987 ،ص21

ومن جانب آخر فإن الأيدي العاملة المهاجرة إلى أوروبا وإن كانت تؤمن لها طاقة عاملة شابة ورخيصة إلا أنها من ناحية أخرى تشكل خطرا محتملا نتيجة ما يسميه الأوروبيون بالخطر الإسلامي الجنوبي، خاصة بعد إلغاء مسار الإنتخابات بالجزائر مطلع التسعينيات ودخولها في صراع دموي مسلح،هذا الوضع زاد من تخوف امتداد الأزمة الأمنية من الجزائر إلى بعض الدول الأوروبية وبخاصة تلك التي تستهدفها قوافل المهاجرين من شمال إفريقيا .

هذه السياسة التي انتهجتها الدول الأوروبية من أجل وقف تدفق المهاجرين القادمين إلى أوروبا والمتمثلة في غلق الحدود، لم تستطيع معالجة المشكلة كما كانت تستهدفها هذه السياسية بل زادتها حدة وأتت إلى بروز وجه جديدة للهجرة وظاهرة أكثر خطورة هي الهجرة غير الشرعية.

_مرحـلة الهجرة غير الشرعية :

تزامنت مرحلة غلق الحدود مع بعث سياسة محاربة الهجرة في أوروبا هذه الأخيرة التي تفطنت إلى ضرورة إدخال قضية الهجرة في أولوياتها السياسية و الأمنية ما تمخض عنه ما عرف باتفاقية"شنغن" والتي بموجبها تم غلق الحدود وفرض الرقابة اللازمة من أجل منع تدفق المهاجرين وطبقة سياسية غلق الحدود ابتدءا من سنة 1974 وبذلك حصرت أشكال الهجرة في :

التجمع الأسري ،اللجوء أو الهجرة السرية ،وفي سنة 1993 قامت الدول الأوروبية بتعديل قوانينها المتعلقة باللجوء رغم أنها لا تستقبل سوى 2إلى3 من إجمالي اللاجئين)كانت ألمانيا أول من بادر إلى ذلك على اعتبار أنها تستقبل ربع حصة أوروبا من اللاجئين ثم تبعتها في ذلك كل من فرنسا وبريطانيا(وهو ما أدى إلى ظهور الأشخاص بدون وثائق أو ما يعرف ب sanpapiers les((أيضا مهاجرين غير قانونيين وموازاة مع ذلك قامت بالتركيز على عملية إدماج المهاجرين القدماء في المجتمع الأوروبي وتسوية وضعية الأشخاص الموجودة بصفة غير قانونية حتى يطوي ملف الهجرة نهائيا [44].

غير أن هذه السياسة الصارمة كان لها أثر عكسي تجلى في تشجيع الهجرة السرية في ظل الدور الذي لعبه المهاجرون القدامى المقيمون في أوروبا في تدعيمها وتشجيع طريقة الدخول غير القانوني ما دامت الطرق الشرعية مستحيلة أو بإجراءات جد معقدة وحتى بالنسبة لطلبات اللجوء السياسي وبهذا الشكل انتقلت أوروبا من سياسة تشجيع الهجرة إلى ؟والبحث لها عن وسائل ملائمة لوقفها وردعها في ظل بروز ظاهرة "الهجرة غير قانونية "والتي تعد أكثر تعقيدا وصعوبة وباتت

[44] _Blonc chaleard- Marie chaude-histoir de l’immigration- edition la découverte. Paris 2001.p13.

تقلق المجتمع الدولي بعد تحولها من مشكلة تخص دول الوصول إلى مشكلة عالمية تقلق الضمير الدولي.

وكما سبق الإشارة إليه من أهمية الشمال الإفريقي بالنسبة للهجرة إلى أوروبا سواء كان المهاجرون من بلدان الشمال الإفريقي أو من غيرها متخذين منها معابر ومحطات رحيل للوصول للمهجر الأوروبي ومازالت تيارات الهجرة تتدفق عبر شمال إفريقيا إلى أوروبا فيما سمي بتهديد المهاجرين غير الشرعيين من شمال إفريقيا وبعد هذا النمط من الهجرة أكبر مشكلة تواجه دول الإتحاد الأوروبي ما جعلها على رأس الأولويات السياسية لمعظم الدول حاليا.

وبالرغم مما يكتف هذا النمط من الهجرة من مخاطر وصعوبات ما زالت القوارب غير المجهزة وال المؤهلة تعبر البحر الأبيض المتوسط إلى أوروبا يوميا عن طريق ما يسمى بالطريق الأزرق والذي يستخدم لنقل المهاجرين من شمال إفريقيا إلى أوروبا عبر اليونان و اسبانيا و إيطاليا .

وقد تزايدت أعداد المهاجرين غير الشرعيين وتعددت مصادرهم ووجهاتهم ومساراتهم كما تشير إلى ذلك أحدث بيانات منظمة الهجرة الدولية[45].

وفي هذا السياق أصبحت جزر الكناري الإسبانية من أهم محطات الهجرة غير الشرعية للمهاجرين من إفريقيا عبر سواحل المغرب والصحراء الغربية وموريتانيا، فقد وصل إلى سواحل جزر الكناري حوالي 30 ألف مهاجر غير شرعي في قوارب خشية صغيرة سنة 2006 وحدها فقط كما أن هناك محطة أخرى شبه جزر الكناري الإسبانية وهي جزيرة لامبدوسا الإيطالية التي أصبحت نقطة استقبال آلاف المهاجرين غيرالشرعيين من سواحل الشمال الإفريقي، حيث تنقل وكالات تهريب البشر المهاجرين ذكورا و إناثا وأطفالا أيضا من تونس والمغرب والجزائر دالس سواحل ليبيا حيث مناطق تجميع المهاجرين ومن ثم يتم نقلهم بالقوارب إلى جزيرة لامبدوسا، ومما يدل على خطورة الموقف أن حوالي 50إلى 60 %من المهاجرين فقط حتى يصلون إلى وجهتهم بينما يغرق باقي المهاجرين في البحر أو يموتون بسبب التكدس والعواصف الأمواج .

تخلت ظاهرة الهجرة السرية مرحلة "هيجان" وهي تحت طائلة قانون يجرمها وتعطي الأرقام المسجلة نتيجة واضحة تعني فشل أسلوب "الردع" في وقف موجات الهجرة، وتستدعي بذلك الحكومة للتفكير في حلول أخرى يجمع المراقبون على أنها "تنموية".

[45] _ _Om, 2006, losing hope at sea, the tragecties of irregulan migration, december 2006, switzer land

وتسجل الإحصاءات بالنسبة لظاهرة الهجرة السرية في الجزائر عام 2009 تناميا ملحوظا رغم أنه العام الأول من تطبيق القانون الجديد المجرم الظاهرة وظهرت أصناف جديدة من المهاجرين بناء على إحصاءات رسمية، وأفيد في هذا الشأن تسجيل أعلى مستوى الأطفال وصلوا الشاطئ الإيطالية والإسبانية وعدد من النساء الحوامل والشيوخ.

ويرى مسؤولوا وحدات حرس السواحل أن تحسن الأحوال الجوية يسهم في تضاعف محاولات التسلل إلى السواحل الأوروبية عبر قوارب تقليدية وتضاعف عدد المهاجرين السريين، ورغم ذلك تتمسك الجزائر برفضها الانخراط في سياسة الإتحاد الأوروبي الرامية إلى إشراك دول الضفة الجنوبية في جهود محاربة الهجرة السرية باتجاه الشمال مبررة رفضها بـ "سياسة الإتحاد الإفريقي."

التي لا نريد لإفريقيا أن تكون "حارسا متقدما".كما أن تطبيق القانون الجديد الذي يقضي بحسب المرشحين للهجرة وبعقوبات أقصى على مدبري الرحلات فتح الباب أمام وجهات أخرى ،وباتت الوجهة الجديدة للمهاجرين السر بين تتم عبر تركيا ،حيث يسهل العبور عبر النونان ويغيب قانون يتيح حسب المرشحين ويكفي التطلع أمام مقر السفارة التركية في الجزائر للنظر في حجم طلبات التأشيرة التي أصبحت 1تصلها يوميا جزء كبير منها لشباب مهاجر.

_الهجرة المنتقاة:

أجريت حول الموضوع بالنسبة مثال إلى الكفاءات الجزائرية التي هاجرت خلال السنوات العشر الماضية أن عدد الأدمغة التي هاجرت إلى الغرب و إستقرت أساسا في فرنسا و كندا قد تجاوز مائة ألف شخص و لما كانت كلفة الاستثمار في تكوين الفرد الواحد من الكفاءات العالية في البلدان النامية تقدر بحوالي مائة ألف دولار فهذا يعني أن الجزائر خسرت على الأقل عشرة مليارات من الدولارات في هذه العملية و بالإضافة إلى شكلي النزيف الذي تعاني منه اليوم بلدان الجنوب من خلال الهجرة المنتقاة أي هجرة أدمغتها من جهة و الخسارة المادية و المعنوية الناتجة عن تكوين هذه الأدمغة من جهة آخرى .يبدو واضحا أن شكلا أخر من أشكال النزيف يستعزز عبر سياسات الهجرة المنتقاة و هو نتاج عن تقلص حجم الأموال المرسلة من قبل المهاجرين إلى بلدانهم الأصلية .

قانون الهجرة المنتقاة إهانة في حق التاريخ و المهاجرين:

يهدف مشروع القانون الجديد المعروض على البرلمان الفرنسي في ما يخص العمالة الواقعة إلى تحويل منطق الهجرة من حالة "مفروضة" إلى خيار "الانتقاء" كما تؤكد ذلك مداخلات يتكون نيكولاسركوزي وزير الداخلية و صاحب المشروع و ليست هذه هي المرة الأولى التي يعمد فيها بلد

من بلدان الإتحاد الأوروبي إلى سن قوانين تحدد كثيرا من تدفق المهاجرين غير المتعلمين إليها و بخاصة أولئك الذين يدخلون إلى البلاد بشكل غير شرعي .

حل الطاهر بن جلون ضيفا أخيرا على جامعة القاضي عياض مراكش كانت المناسبة إلقاء لمحاضرة بعنوان "مقاربة جديدة للهجرة"، تدخل في إطار سلسلة، محاضرات برنامج كرسي إبن رشد للدراسات المتوسطية .انتقد قانون الهجرة المنتقاة و قال إنه إهانة كبرى في حق التاريخ الرقي حق المهاجرين الذين ساهموا في بناء فرنسا قانون يشدد إجراءات الهجرة إلى فرنسا و شروط التجمع العائلي، و يقوم على إختيار القادمين إلى فرنسا حسب مؤهالتهم و مدى حاجة سوق الشغل إلى اليد العاملة كما أرى أن هو لندا التي ترخص للمثلين بالزواج و باستهلالك الحشيش و بالقتل الرحيم.

صارت اليوم تضع مائة سؤال غريب أمام كل عربي أو مسلك يحلم بالهجرة و الإستقرار بهولندا فقط لكي تغطي الدليل بأن هولندا ما عادت كما كانت دعا الطاهر بن جلون أوروبا للتخلي عن أنانيتها وحث البورجوازية المغربية على التمعن في وقع المركب المغربي الذي يمكن أن يقل راكبيه نحو شاطئ الأمان كما يمكن أن يغرق و أرى أن المغرب ليس محكوما عليه أن يبقى فقيرا إلى ما لا نهاية و بالتالي مصدر الطاقة البشرية .

المبحث الثاني : واقع الهجرة الغير الشرعية

تمهيد :

شهدت قضية لمهاجرين السرين من الضفة الجنوبية للمتوسط نحو القارة الأوروبية تطورات مثيرة و متساوية انتقلت من كونها مشكلة محددة إلى موضوع يشغل الاتحاد الأوربي و بلدان شمال إفريقيا و الساحل الإفريقي.

لكن قضية الهجرة حاليا لن تعد تقتصر على المغاربة و الجزائريين الذين أبو خلال السنوات الماضية على التسلسل عبر مضيق جبل طارق على متن قوارب خشبية صغيرة بل أصبح مواطنوا بلدان الساحل الإفريقي التي تعيش ظروفا اقتصادية و اجتماعية و سياسية معينة أبرز المرشحين للهجرة غير شرعية نحو أوروبا.

كما لم يعد مضيق جبل طارق هو المعبر الوحيد الذي تسلكه القوارب الصغيرة بين تشديد الحراسة الأمنية في عرض السواحل الإسبانية بل تحول مركز جذب المهاجرين إلى مدينته مليلة المحتلة الواقعة فوق التراب المغربي و التي تعد مدخل إلى التراب الإسباني أو عن طريق مضيق الصقلية عبر تونس باتجاه إيطاليا، كمن خلال السواحل الليبية نحو إيطالية أيضا.

و قد اتسعت هذه الظاهرة في السنوات القليلة الماضية و ارتفع عدد المهاجرين بين السرين الذين تمكنوا من دخول الفضاء الأوروبي المشترك في رحلات بحرية لا خلوا من المخاطر بحثا عن فرص عيش أفضل.

و تزايدت أعداد الذين ماتوا غرقا و أصبحت مسألة المهاجرين السرية تطرح نفسها أكثر فأكثر على جدول المباحث والكفاءات بين بلدان الضفة الجنوبية للمتوسط و بلدان الاتحاد الأوربي دون أن تفلح كل الإجراءات الأمنية في الحد من الظاهرة و تقليص عدد المتوفين غرقا أو حجم الزوارق الخشبية التي تقطع 14 كيلومتر بين طنجة في شمال المغرب و التراب الإسباني في ساعات الليل المتأخرة حتى أصبحت تغرق بقارب الموت.

المطلب الأول : أسباب الهجرة غير الشرعية :

1_الأسباب السياسية و الأمنية :

تعتبر الأسباب السياسية و الأمنية من أهم العوامل التي أدت إلى تسارع و تزايد ظاهرة الهجرة غير قانونية و بالخصوص منذ "90 "حيث أصبحت أعداد لا تحصى من الشباب و القصر يخاطرون بحياتهم و يتركون ديارهم بحثا عن اوضاع أفضل للعيش، يجدونها دون شك في الدول الأوروبية، و رغم أن الأسباب السياسية هي من أكثر البواعث الدافعة للهجرة إلا أنها لا تتعلق بالأوضاع التي تعيشها الدول المصدرة فقط بل تمس بذلك ببعض سياسات الدول المستقبلة التي أدت بطريقة مباشرة أو غير مباشرة إلى تشجيعها.

لقد قال رئيس الحكومة الإسبانية فليب فوتراليس "لو كنت شابا مغاربيا لحاولت الهجرة و لو أمسكوني لحاولت مجددا [46]"...و يبرز هذا القول معرفة الأوروبيين بالظروف التي يعيشها الشاب و التي يسودها طابع قمع الحريات و انعدام الديمقراطية و غلق الحقل السياسي، لهذا يجدون أنفسهم دائما مهمشين و غير معنيين بسياسة دولهم التي تتجه لخدمة فئة معنية."

فالهجرة السرية هي صرخة شباب أمام الفساد الإداري فالعوامل السياسية تتمثل في أن ظاهرة الهجرة السكانية تأخذ مكانها لمواجهة عمليات الغزو المسلح، و قد تم إنشاء الكثير من الهيئات والمنظمات الدولية التي عملت و مازالت تعمل من أجل المساعدة عند حدوث مثل هذه الحركات السكانية و بخاصة تلك الحركات التي تتم بين السكان اللاجئين في كثير من أجزاء العالم و من الهيئات والمنظمات على سبيل المثال:

منظمة العمل الدولية و منظمة العفو الدولية[47] :

و الأسباب الأمنية لها دورها في استقطاب وفود الهجرة حيث أن الحروب هي أكثر ما يميز عامة القارة الأفريقية يضاف إليها مجموعة لا حصر لها من الصراعات العرقية و الإرهاب التي تعتبر من بين أهم العوامل المتحكمة في الهجرة غير قانونية و الحركات السكانية عامة خاصة اللجوء و التهجير والهجرة السرية، و من أبرز المشاكل المطروحة في هذه المسألة انعدام معيار دقيق للتفريق بين كل هذه الأنواع و إن كانت الإتفاقية الدولية للأجنبيين و القانون الدولي الإنساني يحددان نوعا ما تعريف الشخص الذي يختصان به، إلا أن اتفاقيات أخرى تتناول نفس الموضوع

[46] _ Benelkadi kamel «migration d'eveloppement, les africains sur une question commune» le quotidien el waten N°4676 du 30/04/2006 page 03

[47] _ رياض عواد: هجرة العقول – سوريا، دار الملتقى للطباعة و النشر 1995م ص 70.

تخلق الكثير من الغموض حتى تعريف المهاجر غير القانوني عن باقي الأوضاع عبر القوانين الأخرى [48].

و لقد كشف تقرير الجمعية العامة لعام 2001 أن ".....الدمار الناجم عن الصراعات الدائرة في تلك القارة)إفريقيا (كان ثمنها باهظا نتيجة عدم التصرف بسرعة لمنع تسرب الصراعات" و تعتبر الهجرة غير شرعية جزءا من هذا الثمن فبعد نصف قرن من انهيار الحكم الاستعماري فيما باتت الصراعات تطغى على كل أرجائها لتشمل إفريقيا الوسطى غامبيا، الكاميرون، نيجيريا، السودان،.... و غيرهما ووقع فيها أكثر من 186 إنقالبا و 26 حربا و أكثر من 250 مليار دولار لميزانية حروب أوقعت القارة في مديونية تفوق 305 مليار دولار[49] .

و فيما يخص الجزائر فإنها كبقية الدول التي اتبعت الاشتراكية في الحياة السياسية فشهدت تحولا من نظام الحزب الواحد إلى نظام سياسي ديمقراطي و ذلك منذ أحداث الخامس أكتوبر 1988 التي عمت كافة التراب الوطني و أدت إلى ظهور دستور جديد أقر التعددية الحزبية)دستور جانفي 1989)إن الديمقراطية التي فيها الجزائر تولدت عنها كثرة الأحزاب السياسية التي لن تلبي حاجيات و طموحات المواطنين، و مع تأزم الوضع الأمني و ظهور الهمجية الإرهابية في العشرية السوداء و تفشي ظاهرة التقتيل الجماعي و المجازر، دفعت الشباب إلى الهجرة غير شرعية بحثا عن الأمن و الاستقرار كما أن عدم الإستقرار السياسي للبلاد)أكثر من عشرة حكومات في العشرية السوداء(و إعلان حالة الطوارئ والأمن خلق الخوف و عدم الطمأنينة الذي تعيشها الدولة المغربية فأصبح الشباب يسعى إلى ابتكار طرق 3جديدة تضمن لهم "الحرقة" بأقل الأضرار[50]....

بالتالي فالهجرة غير قانونية ليست سوى نوع من التعبير عن سخط الشباب على الوصفية التي يعيشونها في أوطانهم و هروبا منها، و إذ كان هذا هو واقع الشباب المغاربي فإن الشباب الإفريقي أسوء حالا، إذ يعيش تحت كنف أنظمة دكتاتورية لا تراعي أدنى إهتمام لحقوق المواطنين و حرياتهم و تزيدهم تعقيدا لصراعات السياسية التي تصل في بعض الأحيان إلى نزاعات مسلحة يكون الشباب جزءا منها أو نجد عنها و من جهة أخرى فإن الدولة المصدر للمهاجرين كالدولة المغاربية كانت في مرحلة ما ترى هجرة اليد العاملة وسيلة فعالة لإستقرار سوف العمل لديها و

[48] _ رشال بريت، وايف ليشر "قانون الالجئيين و القانون الدولي االنساني، الجوانب المتوازنة و الدروس المشتقاة و النظرة المستقبلية" المجلة الدولية للصليب االحمر مختارات من أعداد 2001م ص 161.

[49] _ تقريراألمين العام لألمم المتحدة عن أعمال المنظمة، الوثائق الرسمية للجمعية العامة الدورة 57 الملحق رقم 1(57/1 (A/نيويورك أوت 2002 ص 10-21.

[50] _ السكناوي الغليزويري" الهجرة السرية بالمغرب ال يمكن عزلها عن الحركات االحتجاجية "عن جريدة الصحرة)ت.ن2005/03/05.)

معالجة مشكلة البطالة و وسيلة من وسائل نقل الخبرة و التقنية بالتكوين المهني للمهاجرين، و لهذا ففي فترة الثمانينيات كانت هذه الدول لا تبحث عن حلول لوقفها بقدر ما كانت تسعى لتحسين وضعية عاباها[51] .

2_الأسباب الإقتصادية و الاجتماعية :

يعتبر توافد المهاجرين ألسباب اقتصادية من أهم الدوافع التي ركز عليها المتخصصون في قضايا الهجرة و ظهور ذلك من خلال المكانة التي يتعرض الجانب الاقتصادي في تحليل الأسباب انطلاق لتدفقات البشرية خاصة ما يتعلق منها بمعدلات) البطالة (المرتفعة و وجود نسبة لا يستهان بها ممن يعيشون تحت) خطر الفقر (و تركز أهم التفسيرات الاقتصادية للهجرة)على ظاهرة انتقال العمالة(ورغبة المجموعات البشرية في تحسين مستويات معيشتها و يؤكد ذلك الخبير الاجتماعي الجزائري د/عبد الناصر حاجي "أن ظاهرة "الحراقة" في الجزائر تعد بشكل ما نتيجة نسبة البطالة العالية و سوء لحالة الثقافية و الاجتماعية للشباب ما أحرز فشل اندماج الشباب في المجتمع المحلي" [52] .

البطالة و سوق العمل :

إن البطالة تحس عدد كبير من السكان و خاصة منهم الشباب الجاهلين على مؤهلات جامعية تقدر نسبة البطالة في المغرب على سبيل المثال يحوي 12 %و تبلغ 21 %في المجال الحضري و15 %في تونس أما في الجزائر حيث تحسب مؤشرات القضاء على البطالة التي انقضت في 29 % بنسبة 2000 الرقابة 10 % سنة 2008 و بلغ معدل **البطالة بالجزائر** 11.7 بالمائة في سبتمبر 2018 مقابل 11.1 بالمائة في أفريل 2018 بزيادة 0.6 نقطة خلال هذه الفترة لكنها بقيت مستقرة مقارنة بسبتمبر 2017 (11.7 بالمائة أيضا)، حسب ما أعلن الديوان الوطني للإحصائيات. ... وبلغ معدل **البطالة** لدى هذه الفئة 24.6 بالمئة بالنسبة للرجال و51.3 بالمائة عند النساء .هذا الضغط على سوق العمل يغذي النزوح إلى الهجرة في شكلها القانوني و غير قانوني.

[51] _ Giulbilaro Donatella les migrations en provenance du magreb et la pression migration : situation actuelle et prévisions cahier de migration international N°15 département de l'emploi et de la formation 1997 P05

[52] _ 1 كامل الشرازي: دعوات إلى التشريع استعجالي لظاهرة الهجرة السرية في الجزائر" مقالة منشورة في الموقع 2008/01/01.بتاريخ http://www.amanjordan.org

هذا الضغط على سوق العمل يغذي النزوح إلى الهجرة في شكلها القانوني و غير قانوني.

و توضح البيانات المتاحة أن الدول الشمال الإفريقي خلال العقود التي تلت الإستقلال كانت من عدم القدرة على استعاب الزيادة في عرض العمالة في سوق العمل المحلي ففي منتصف الثمانينات لم تكن الحكومة الجزائرية قادرة على استعاب أكثر من نصف قوة العمل سنويا و حتى في أفضل النظم أداءا أما الحالة التونسية فقد كان متوسط معدل الإستعاب سنويا في الفترة 1973 – 1991 حوالي 68[53] % ".

و قد نتج في ذلك تزايد في معدلات البطالة خاصة في الثمانينيات و التسعينيات و بداية الألفية الثانية فقد قدر معدل البطالة في عام 2005 بحوالي 3.15 %في الجزائر و بلغت نسبة البطالة في الريف في نفس السنة 42 %و الجدير بالذكر أن معظم العاطلين كانوا من التسارب.

و قد زاد من تأثير هذه العوامل الاقتصادية التركيبة الديمغرافية للجزائر و التي تميزت منذ الخمسينات القرن الماضي بإرتفاع معدل النمو السكاني و ارتفاع نسبة الفئة العمرية للشباب من إجمالي السكان حيث وصلت النسبة ذروتها في بعض الدول في السبعينيات فوصلت إلى ما يفوق 60 %في 1الجزائر خلال السنوات الأخيرة[54]. "

الحاجة إلى التحويلات المالية:

إن حاجة الدولة المغرب العربي للتحويلات المالية للعاملين بالخارج و التي مثلت في بعض الدول مصدرا أساسيا للنقد الأجنبي الذي هو أحد المصادر الأساسية التي تعتمد عليها الدول في تنفيذ خططها التنموية و يعرض الجدول التالي حجم التحولات المالية لدول الشمال الإفريقي مقارنة بالمصادر الأخرى للنقد الأجنبي.

[53] _ إجلال رأفت المغتربين العرب من شمال افريقيا في المهجر الأوروبي ص 14.

[54] _ Dontalla giubilaro migration from the maghreb and migration pross ures curent sutmation and future prospeats genva ilo 1997

جدول حجم التحولات المالية في الجزئر مقارنة بمصادر النقد الأجنبي الأخرى 2008[55] .

الدولة	التحويلات المالية	الإستثمارات المباشرة	المساعدات الخارجية
الجزائر	20460.999	881.900	312.62
المغرب	40220.800	786.892	705.900
تونس	10432.000	5930.352	327.710

الوحدة ميلون دولار

السنوات	معدلات البطالة	السنوات	معدلات البطلات	السنوات	معدلات البطلات
2000	28.89	2007	12.4	2014	9.8
2001	27.3	2008	11.3	2015	11.2
2002	25.51	2009	10.2	2016	9.9
2003	23.72	2010	10.0	2017	12.3
2004	17.7	2011	10.0	2018	11.7
2005	15.3	2012	11.0	2019	11.4
2006	17.7	2013	9.8	2020	14.1

جدول يوضح نسبة البطالة في الجزائر من سنة 2000 إلى 2020 [56]

[55] _La source : world

[56] _الديوان الوطني الجزائري للإحصاء. الموقع الرسمي على الأنترنت

ظاهرة الفقر :

إن من أسباب زيادة حجم الفقر هي إنعكاسات ظاهرة البطالة و قد بلغت نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر في الجزائر مثال ما يقرب 2.12 %و هذه النسبة كانت ستزداد كثيرا لوال المساعي الجزائرية لتحسين الدخل القومي من خلال الزيادة في الأجور و تشجيع الاستثمار الخاص المحلي و الأجنبي و بالرغم من تحسين الإطار المعيشي للفرد الجزائري و الجهود المبذولة في التنمية البشرية حسب ما يشير إليه التقرير المحلي الاقتصادي و الاجتماعي للتنمية البشرية إلا أن نسبة الأمية تبقى مرتفعة بشكل ملفت لإلنتباه إذ تقدر بأكثر من 28 %و هو رقم مرتفع .

إذ يمكن أن تكون الأمية و انخفاض المستوى التعليمي من الأسباب أو العوامل المؤدية للهجرة غير الشرعية . و هناك دراسة أشارت إلى أنه ليس جميع المهاجرين يكونون من أفقر الطبقات الاجتماعية ففي حالة الجزائر مثال فإن موجات الهجرة تبدأ فترة من تقدم الدولة على مسار التنمية و ما يرتبط بذلك تحولات اجتماعية تتبع لبعض الأفراد قدرا من التعليم و المعلومات و الطموح الذي يدفعهم إلى الهجرة لتحسين أوضاعهم.

التباني في الأجور :

أكدت مختلف الأدبيات الاقتصادية على الفوارق الجغرافية في توزيع الدخل بين الأفراد الاقتصاديين كعامل رئيسي مسبب للهجرة الخارجية و قد أدمجت مقاربة الهجرة كعامل ميسر لحياة اقتصادية أفضل مقارنة بما هي عليه في بلدان الأصل و لا نستطيع اليوم أن نتوقع تزايدا قطعيا للهجرة الخارجية كنتيجة لتفاقم تباين الدخل بين البلدان نظرا لما اكتسب عليه هذه الهجرة من أبعاد سياسية واجتماعية و غيرها من الأبعاد الأخرى. [57]"

الأسباب اجتماعية :

ترتبط الدوافع الاجتماعية بالدوافع الاقتصادية ارتباطا طرديا فالبطالة و تدني في مستويات المعيشية على الرغم من كونها عوامل اقتصادية إلا أنها ذات انعكاسات اجتماعية و نفسية و أمنية سلبية في ذات المجتمع الذي نشأ عنه حيث يرى "مارشال" أن المشكلة الاجتماعية هي انحراف في سلوك الأفراد عن المعايير التي تعارف عليها المجتمع للسلوك المرغوب فيه و يرى "فيرتشايلد" أن المشكلة الاجتماعية هي موقف يتطلب معالجة إصلاحية و ينجم عن ظروف اجتماعية أو البيئة الاجتماعية ويتحتم معه تجميع الوسائل لمواجهته و تحسينه اجتماعيا و هاتان الناحيتان تتميزان في أغلب الأحيان ففي الحالة الأولى يمكن أن تدخل تحتها كل النقائص و الفشل في التوافق الذي يصيب

[57]_عبد الفتاح العموص: "المحددات النظرية للهجرة الخارجية في البلدان المتوسطة للبلدان المغاربية" تونس، جامعة صفاقص، ب ت

الفرد و الأسر والجماعات الصغيرة التي يمكن ردها إلى ظروف البيئة التي يعيشون فيها و يضرب مثال عن ذلك بالجريمة و أما المشكلات التي تظهر في الحالة الثانية فهي التي تتطلب وسائل

اجتماعية عاجلة لمواجهتها مثل الفشل في التوافق الذي يصيب البناء الاجتماعي و تأديته لوظيفته و الذي تعلموا مواجهته فردا أو جماعة صغيرة مثل الحرب الفساد السياسي و يرى روبرت ميرتون أن المشكلات الاجتماعية هي التباين أو التناقض بين ما هو موجود في المجتمع و بين ما ترغب مجموعة من هذا المجتمع بصورة جديدة أن يكون و بتأثر مدى هذا التناقض عن طريق :

1_إما برفع المستويات التي تكون لها فاعلية و عمومية في المجتمع .

2_أو بإستمرر إنحطاط الظروف الاجتماعية التي تؤدي إلى زيادة حدة هذا التناقض أو التباين.[58]"

و يتضح من الجدول أن الدول الثالث يفوق حجم التحولات المالية فيها حجم كل من المساعدات الخارجية و الإستعمارات المباشرة و هذا لا ينطبق على تونس و المغرب فقط و اللذان تشكل التحولات المالية نسبة كبيرة من الدخل القومي للدولتين بل حتى في الجزائر التي تعتمد على صادرات البترول لتوفير النقد الأجنبي فإن التحولات توفر حوالي ثالثة أمثال ما توفره الاستثمارات المباشرة و حوالي ثمانية أمثال ما توفر المساعدات الخارجية.

و من هنا فإن معظم التحولات المالية لبلدان المغرب العربي الثالثة تأتي من المهاجرين في الدول الأوروبية يرى الخبير الاجتماعي الجزائري د/عبد الناصر جابي أن "ظاهرة (الحراقة) تتطلب مقاربة أكثر شمولية من تلك تحصرها في الاعتبارات الاقتصادية" إذ ينبغي أخذ الاعتبارات الاقتصادية بعين الاعتبار في دراسة هذه الظاهرة و البحث عن تفسيرات إنطلاقا من التغييرات الأخرى.[59] "

و في هذا السياق يرى مراقبون أن ظاهرة الهجرة غير الشرعية مؤشر أقوى على عمق الأزمة التي كانت تتخبط فيها الجزائر أثناء التسعينيات.

و هكذا لعبت العوامل الاقتصادية دورا كبيرا و دافعا قويا محركا للهجرة غير الشرعية و هكذا فإن مستوى المعيشة في المجتمع تقيمي درجة ارتفاعه بدرجة رعاية المجتمع للأعضاء

[58] _ عصام توفيق عمر، عبير عبد المنعم فيصل، سر فتح سيروك المشكلات الاجتماعية المعاصرة دار الفكر ط1 عمان 22.ص، 2008
[59] _كامل الشيرازي – دعوات إلى تشريح استعجالي لظاهرة الهجرة السرية في الجزائر بتاريخ 2008/01/01

الداخلين في تكوينه [60]".

و الفشل في حل المشكلات الاجتماعية المتمثلة في الفقر و المجاعة و البطالة و الأمراض وشعور الأفراد و وعيهم بحدة و وطأة هذه المشكلات و إن حاجاتهم غير مشبعة و بالمقابل ما يرونه في الضفة الأخرى من إغراءات و رغبتهم في تحسين وضعيتهم المعيشية و تحقيق حلمهم بالهجرة من جهة ومن جهة أخرى نظرا للإجراءات الأمنية الصارمة و عدم السماح لهم بدخول دول الاستقبال فإنهم يعمدون إلى الهجرة غير الشرعية معرضين حياتهم لجميع المخاطر أقساها الموت غرقا في عرض البحر.

تعيش المجتمعات خاصة العربية بمختلف شرائحها الاجتماعية و الثقافية جملة من التناقضات الاجتماعية بل و حتى الصراعات التي جعلتها المنطقة الأكثر حراكا في العالم و تتصل ه التناقضات بالمشروع المجتمعي للمنطقة و خصوصا مستويات التوفيق بين الإصابة و الحداثة و ذلك في مختلف الجوانب الحياتية للأفراد و الجماعات كطبقة الأسرة و العالقة بين الرجل و المرأة و مكانة المرأة في المجتمع و كذا دور الدين و الديمقراطية و الحريات الحزبية و المواطنة و الولاء و في ظل هذه الأوضاع تعيش الفئات الاجتماعية لا سيما الشباب صراعا مع القيم الجماعية السائدة فينتج عنه تباين وجهات النظر حول العديد من القضايا الاجتماعية و يدفع هذه الهيئات إلى الشعور بالغربة و هي داخل مجتمعاتها ليتضح مما سبق أن هجرة الشباب الشرعية و غير الشرعية تحمل في طياتها دلالات مجتمعية عميقة تعبر عن الاحتجاج في الأوضاع الراهنة و رفضها [61].

و مما سبق نلاحظ أن الأسباب الاجتماعية ساعدت و بقوة في تحريك الهجرة غير الشرعية نحو البلدان الأوروبية.

الأسباب الجغرافية و الديمغرافية :

إن للعوامل الجغرافية الطبيعية أو البيئية أثرا كبيرا في زيادة معدلات الهجرة إلى الخارج حيث إن البيئة القاسية من حيث الحرارة أو الجفاف و الكوارث الطبيعية تشكل مناطق طرد للسكان فالفيضانات وثورات البراكين و القحط و الأوبئة كلها أسباب تدفع السكان إلى الهجرة[62]. "

[60] _ Noel M aillousc : « le criminel triste meconnu je la criminalgre contemporaine » annales internationnel 1984 p 12.

[61] _ اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي أسيا)الأسكرا(موجز السياسات االجتماعية حول هجرة الشباب في البلدان العربية العدد الثالث 2009 ،ص 08.

[62] _ محمد حسن صادق: "الهجرة الخارجية و أثرها على البناء الطبقي– دراسة ميدانية على قريتي حزام و العباس بمحافظة فن – رسالة ماجيستر تسير علم الإجتماع لكلية الأداب جنوب الوادي 1998 ص 44.

كذلك القرب الجغرافي يساهم بصورة مباشرة في انتشار هذه الظاهرة و يتضح هذا بصورة جديدة في 3الحدود البرية حيث تبقى المسافة الأقصر بين الضفتين (إفريقيا و أوروبا) 1 كلم لمضيق جبل طارق . فالجزائر تشكل جوانب رئيسية و همزة وصل بين إفريقيا و أوروبا، هذا الموقع الجغرافي ساهم في تسهيل عملية انتقال الأفارقة و المغاربة إلى الضفة الشمالية و قد أدت هذه الأسباب و غيرها إلى ترك الأفراد لأماكنهم سواء على المستوى المحدود لضيق أو على شكل حركات جماعية[63]. "

ليست العوامل الطبيعية بأقل أهمية بل تعد أهمها على الإطلاق في بعض الجوانب فكثيرا ما تتعرض مناطق مختلفة لموجات من الجفاف غالبا ما تعاني العديد من المشاكل سببه موقعها الجغرافي ما يؤدي إلى خسائر فادحة بالقطاع الزراعي فالبيئة تمثل أحد أهم العوامل الطاردة و الجاذبة في ذات الوقت اعتبارات أن البيئة و على الزمان كان لها دور أساسيا في نشأته و زوال العديد من الحضارات والمجتمعات تأسست على هذا فالعوامل المناخية السيئة و التقلبات المناخية و الكوارث الإيكولوجية تدفع كل عام بأعداد بشرية هائلة للحراك و الهجرة لاسيما في المجتمعات و الدول ذات التباين و الهياكل الاقتصادية المختلفة و التي تعتمد على الزراعة بالإضافة إلى انعدام العدالة في توزيع الثروات و هذا ما 1يقرر و يفتح مجالا واسعا أمام بروز ثقافة جمعية طاردة[64]. "

فهذه المشاكل قد أصابت أكثر من ست و ثالثين دولة في القارة الإفريقية في منتصف الثمانينات،و بالتالي مثلث عبئا ضخما على العديد من الدول و هددت اقتصاديا، بالإضافة إلى أن بعض دول القارة واجهت تحديات كبيرة خلال العشرين عاما الماضية تمثلت في الجفاف و التصحر الذي ضرب أجزاء عديدة من القارة و كذلك السيول و الأمطار تلعب دور ا كبيرا اختلال التوزيع السكاني أن موجات الجفاف و التصحر تعقها موجات متتابعة من أسراب الجداد التي ظهرت في السودان أثيوبيا الجزائر ...2الخ سنة 1993. "

و يشير التقرير الإقتصادي الصادر عن الأمم المتحدة في عام 2001 إلى أنه ما يعد سنة 1986هناك مناطق شاسعة في القارة مازالت تعاني من الجفاف و التصحر حيث تعد أثيوبيا من أكثر دول القارة الأفريقية التي تعاني من عدة المشكلة.

و بهذا تلعب العوامل الجغرافية و البيئة دورا كبيرا في هجرة العديد من الأفراد إلى خارج أوطانهم هروب من الأوضاع القاسية التي يعاني منها.

[63] _ الهادي أبو رقمة: الإنفجار السكاني – ليبيا منشورات جامعة السابع أفريل 1993 ،ص 35.
[64] _ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المكتب الإقليمي للدول العربية تقرير التنمية الإنسانية تحديات أمن الإنسان في الدول العربية نيويورك 2

كما أن عامل النمو الديمغرافي الذي يشكل العامل الأكثر ثقال للهجرة في غرب المتوسط لما يخلقه من مشكلات[65]. "

فارتفاع عدد السكان و انخفاض مستوى المعيشة و الظروف الاقتصادية السيئة والظروف السياسية غير المستقرة تؤدي إلى هجرة أعداد كبيرة جدا منها بطرق شرعية و غير شرعية إلى أوربا و بشكل الفروق الديمغرافية فيما يتعلق بالخصوبة و الوفيات و التركيب العمري عاملا مهما في هجرة السكان بحيث يمكن القول أن الهجرة تمثل تعويضا عن انخفاض معدل النمو السكاني في مجتمع الحزب، كما أن ارتفاع الخصوبة في أقطار الإرسال أي طرائقها زالت بانخفاض معدل الخصوبة في أقطار الإستقبال أي الجذب من أسباب الهجرة[66]. "

المطلب الثاني : أشكال الهجرة الغير الشرعية و إنعكاساتها

نتيجة للموقع الجغرافي الذي تحتله الجزائر و الذي تتوسط دول المغرب العربي و يتميز بحدوده الشاسعة مع دول الساحل و الصحراء "كالنيجر و مالي" فإن الجزائر تعد من أهم دول العبور للمهاجرين غير الشرعيين منها و إلى أوروبا و الهجرة غير شرعية "السرية" نحو أوربا مستمرة في كامل القارة الإفريقية و لكنها ترتفع كلما اتجهنا شمالا مما يجعل جهة الدولة المغاربية منها كبيرة.

و نظرا لإنتشار هذه الظاهرة المدخل عملت على تقديم بعين التوضيحات الخاصة بمختلف الوسائل التي يستعملها هؤلاء المهاجرين في رحلتهم غير مضمونة.

_طرق العبور غير الشرعي:

رغم المجهودات المبذولة للتصدي للهجرة غير الشرعية التي تكتسب بشكل كبير خلال السنوات الأخيرة ثم تتمكن مصالح الأمن من القضاء النهائي على هذه الأفة لأن المهاجرين غير الشرعيين يستعملون طرق مختلفة "جوية، برية، بحرية ."و في هذا السياق عند مارتن ودعزيز "1999" إن مديري فرص للعمل المحترفين و الناقلين للمهاجرين الدولتين يشكلون عاملا هاما في شبكات الهجرة الدولية ليوم و يلعب هؤلاء الوسطاء دورا هاما في المجال الهجرة السرية بحيث يعمدون على تحصيل رسم من العمالة المهاجرين أي أصحاب العمل. "

---

[65] _ عبد النورباجي – الأبعاد غير العسكرية للأمن في المتوسط – ظاهرة الهجرة غير القانونية في المغرب العربي في ملتقى قسنطينة 2008 ،ص 120.

[66] _ ربيع كمال كردي صالح – الأبعاد الاجتماعية و الثقافية للهجرة المصريين الريفيين إلى إيطاليا – دراسة انتربولوجية في قرية نطوان بمحافظة القيوم – رسالة دكتوراه قسم علم الاجتماع جامعة عين شمس القاهرة، 2005 ،ص 120.

1_الطرق الجوية :

على حسب الطاقات المادية و المعنوية في ميدان الأمن المتخذة على مستوى المطارات و تبقى هذه الظاهرة نسبة منعدمة أن تم وقوع أي محاولة من هذا القبيل فيمكن أن تكون بمشاركة بعض الأشخاص الذين ينتمون إلى المؤسسات المتواجدة بالمطارات و عن طريق تزويد وثائق السفر و التأشيرة . فالهجرة السرية عبر الحدود الجوية بالمطارات قليلة جدا إن لم تكن منعدمة حيث أن الحل الوحيد هو "تزوير الوثائق" و تشديد المراقبة و الحراسة على مستوى المطارات حفاظا على سالمة المواطنين لاسيما بعد حادثة اختطاف الطائرة الفرنسية 1994م و إنشاء مديرية فرعية لأمن المطارات و الحوادث فإن عملية الهجرة عن طريق الجو تعد صعبة جدا و مستحيلة حيث تبع كشف الوثائق المذكورة بالوسائل التكنولوجيا الحديثة .

بالرغم من الجهود الجبارة المبذولة للتصدي للهجرة السرية التي تفشت بكثرة خلال السنوات الأخيرة لم تتمكن مصالح الأمن من القضاء النهائي على هذه الأفة ألن المهاجرين غير شرعيين يستعملون طرقا مختلفة بمساعدة شبكات معينة في تهريب البشر يتوفرون على وسائل سرية و لوجستيكية مختصة[67]. "

2_الطرق البرية :

مما حفز هؤلاء المهاجرين هو شساعة الحدود الجزائرية حيث أن الحدود الجزائرية مع النيجر 1300كلم، مالي 1280كلم ,ليبيا 1250كلم ,المغرب 1523كلم, تونس 955كلم ,الصحراء الغربية 143كلم موريتانيا 520كلم، 1200كلم كل من السواحل و هو عامل بارز يصعب مراقبته بتشجيع المهاجرين غير شرعيين على العبور و ما زاد في تفاقم هذه الظاهرة بداية من عام 1990 هو تدفق أكثر من 34 جنسية إفريقية و أسيوية بهدف الالتحاق بأوربا عن طريق إسبانيا مرورا بالمملكة المغربية و بأقل حدة ايطاليا عن طريق ليبيا في سنوات تدهور المستوى الأمني و إنشغال قوات الأمن بمحاربة الإرهاب.

و لعل قيام اسبانيا تسوية جماعية لكل المهاجرين حفز تولي الهجرات بأعداد غير مسبوقة من أقصى الجنوب و الجنوب الغربي للجزائر خاصة من طرف المهاجرين لم تستعد الجزائر من قبل لكل من "الهند، باكستان، بنغلادش" و الجزائر بحدودها البرية الممتدة على 11.70كلم و البحرية

[67] _ الأخضر عمر الدهيمي: دراسة الهجرة السرية في الجزائر بحث مقدم يوم 8 فبراير 2010 بجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية – مملكة عربية السعودية ص 10.

1200 كلم 2الواقعة بين 07 دول و بمساحة تقدر بـ 2283000كلم هي بلد عبور آلاف من المهاجرين الراغبين في الوصول إلى أوربا[68]. "

فيميل المهاجرين بالتواطئ مع العصابات المختصة في تهريب الأشخاص إلى الأماكن المحددة تكون فيها مبالغ مادية ضخمة تصل إلى 06 ألاف فرنك فرنسي بعد ما تقوم هذه العصابات بتسليم المهاجرين السريين وثائق السفر مزورة يمكنهم من الدخول إلى إحدى هاتين المدينتين الإسبانيتين عبر نقاط و مركز حدودية.

و أهم ما شجع المهاجرين في سلك هذه الطريق هو تسوية السلطات الإسبانية و ضعفه المهاجرين الجزائريين في فترة سابقة امتدت خلال التسعينيات لدواعي إنسانية إجتماعية. "

2_الطرق البحرية :

بالنظر إلى شريط الحدودي البحري الجزائري و المقدر بـ 1200 كلم فإن المهاجرين غير شرعيين عبر البحر يستعملون بعض الوسائل لمحاولة التمويه في الوسط المينائي أواللجوء إلى استعمال البحارة لمساعدتهم في الإبحار و الإنتقال أو الركوب عن طريق التسلق بالحبال إلى البواخر الراسية و الاختباء بداخلها و الهجرة غير شرعية عبر البحر هي الطريقة المفضلة للهجرة إلى الدول الغربية و هذا لقصر المسافة و مدة السفر . "فشساعت المحيط المينائي و قلة وجود أجهزة متطورة)وسائل الإنذاروالكميرات(سهلت للمهاجرين غير شرعيين التسلل الى الميناء خاصة منهم القاطنون على السواحل لمعرفتهم الخبيرة للموقع بما فيه من منافذ للتسلل و الإفلات من الرقابة[69]. "

تجلب الاهتمام بظاهرة الهجرة على عدة مستويات ففي الدول الأوربية بدأت خطط مكافحة الهجرة غيرمشروعة على أشدها لمواجهة الأعداد المتزايدة من المهاجرين و التي أصبحت تمثل خطرا اجتماعيا وثقافيا تشير نوعا من القلق بين سكان هذه البلاد و اخذت تصدر تشريعات مشددة لتنظيم و تحجيم الهجرة كما حدث في فرنسا لضمان اندماج الأسر المهجرة في المجتمع كما إهتمت الأمم المتحدة بالمشكلة و أصدرت تقريرا خاصا عن الهجرة الدولية و التنمية مايو – 2006. "

و فيما يلي سنتناول تلك آلثار المترتبة على ظاهرة الهجرة غير المشروعة

[68]_الأخضر عمر الدهيمي: مر جع سابق، ص 09.
[69] _ أألخضر الذهبي: دراسة حول الهجرة السرية في الجزائر، ص 10.

الانعكاسات السياسية :

تشكل هاجس الأمن المشكلة الأكبر و الأخطر، حيث تزيد هذه الظاهرة من معدلات الجريمة وتنوعها خاصة عند عدم التعرف على مرتكبيها فقد تساعد الهجرة غير شرعية في دخول الأسلحة والمتفجرات و الدخائر لزعزعة أمن الدول و كذلك ظهور الأفكار المتطرفة و تسلل عناصر تنتمي إلى 2جماعات أو عصابات إرهابية تسعي إلى زعزعة الأمن داخل البلاد . "دون أن ننسى الجرائم التي يرتكبها المهاجر غير الشرعي كالسرقة في حال لم يتمكن من الحصول على مال لسد حاجياته أو ترويج المخدرات أو الإنخراط في شبكات الدعارة.

الانعكاسات الاقتصادية :

تحدث الهجرة سواء مشروعة أو غير مشروعة من الناحية الاقتصادية تأشيرات متنوعة الايجابية و السلبية لكل من الدول المصدرة للهجرة أو المستقبلة لها .أ(الدول المستقبلة للهجرة :هناك آثار إيجابية حيث أصبحت الأيدي المهاجرة هي القوة المنتجة و المتميزة في اقتصاديات هذه الدول و التي بفضله استطاعت أن تحقق قدرا كبيرا من الإستغلال الاقتصادي للإمكانيات و الموارد المتاحة لها مما ترتب عليه التطور و زيادة الدخل القومي و رقابة المجتمع[70]. "

و مع ذلك فإن الأمر لا يخلو من الآثار السلبية من الناحية الاقتصادية للدول المستقبلة تتمثل في

1 _ تفاقم مشكلة البطالة لعدم توفر فرص العمل ألبناء الوطن

2 _ عدم دمج المهاجرين في المجتمع الذي يعيشون فيه خاصة بعد أحداث)11 سبتمبر 2001[71].

3_ انتشار العمالة العشوائية غير الضرورية و ذات الإنتاجية المنخفضة و ظهور سوق ظل موازنة للعمالة المسؤولة التي تقبل بأجور أقل و شروط عمل قاسية. "

4_ الإخلاء به لبيان سوق العمل و عدم توازن بين العرض و الطول .

[70] _لواء و دكتور حمدي شعبان الهجرة غير مشروعة)الضرورة و الحاجة(مركز االعالم ألمني 2006 ،ص9
[71] _لواء و دكتور: حمدي شعبان، مرجع سابق، ص 09.

الانعكاسات الاجتماعية :

يرصد المحللون الاجتماعيون عديدا من المشاكل الاجتماعية الناشئة عن ظاهرة الهجرة غير الشرعية سواء في البلاد المستقبل للهجرة أو المصدرة لها و قبل الإشارة إلى سلبياتها ينبغي التطرق إلى حقيقتها حيث أن 98 %من المهاجرين هم من الذكور الذين تتراوح أعمارهم ما بين 20-45 سنة يترتب عنها ما يلي :

1 ظاهرة الزواج من الأجنبيات :

و هذا راجع لبحث المهاجر غير الشرعي عن مبرر مشروع لوجوده الأمن داخل الدولة غالبا ما ينتج عنه الطالق و بالتالي مشكلة نسب الأطفال و بالتالي ظهور جيل غير سوي من الشباب [72].

_ترسيخ قيم دونية، العمل اليدوي لدى أبناء الدولة المستقبلة للمهاجرين ".

_دخول عادات غربية على المجتمع، و ظهور قيم جديدة و ثقافات دخيلة مثل التسول، التسكع، و البطالة.

خلاصة الفصل :

فالهجرة غير الشرعية ظاهرة اجتماعية عرفها المجتمع حديثا، و بشكل مقلق خصوصا في السنوات الأخيرة، فالهجرة بحد ذاتها ليست حديثة بل هي قديمة، و لكنها تحولت إلى هجرة غير شرعية بعد أن قيد الانتقال من بلد إلى آخر و وضعت التأشيرات يجب احترامها للدخول إلى دول الاستقبال الأمر الذي يصعب على الكثير من الحالمي بالهجرة الحصول على هذه التأشيرات مما يضطرهم إلى التزوير أو التسلل عبر الحدود خفية ما يجعل صفة الشخص الموجود في بلد الاستقبال صفة غير شرعية هناك عوامل طرد كبيرة تدفع بالشخص إلى السعي للهجرة غير شرعية أهمها العوامل الاقتصادية نقص فرص العمل و العوامل الاجتماعية، و عدم قدرة الشخص على تلبية حاجاته و عوامل سياسية و المتمثلة في فشل الحكومة في إعداد برامج تنموية ناجعة بالإضافة إلى العوامل لمحفزة الأخرى من تأثير العالم و القرب الجغرافي، و كما لعب الإغراء دورا كبيرا في هذه الظاهرة، حيث من العوامل السابقة يرى الشخص الراغب في الهجرة و المهاجر أن الضفة الأخرى هي الجهة المنتظرة.

[72] _د/حمدي شعبان، مرجع سابق، ص 10.

الفصل الثاني :

مكافحة الهجرة الغير الشرعية من منظور الأمن الإنساني

المبحث الأول : الأمن الإنساني كآلية لمكافحة الهجرة غير الشرعية.

إذا كان المفهوم التقليدي للأمن الإنساني يتخذ من الدول ، الأمة مرجعية له في و ضع المقاربات الأمنية بهدف تحقيق السلم و الأمن الدوليين ، فإن التحولات التي طرأت على الساحة العالمية بعد نهاية الحرب الباردة وبروز تهديدات جديدة قادرة بفعل العوامل على تجاوز حدود الدول ، أكدت التشكيك في المقدرة الفعلية للدولة على ضمان إستقرارها و أمنها من منطلق التركيز فقط على مبدأ تقوية قدراتها العسكرية أو الإقتصادية وبتحصين حدودها دون ضمان حماية الفرد بتحريره من الحاجة و الخوف ، باعتباره مركز للسياسات الأمنية.

المطلب الأول: مفهوم الأمن الإنساني:

بداية إن تحليل مفهوم الأمن الإنساني بظهر أنه يتطوى على عاملين أساسيين : أولهما: العامل الأمني الذي يسعى لتوفير الأمن الذي يطال أبعادا متعددة، متداخلة و متكاملة فيما بينها ".
Interdépendant components أما ثانيهما: فهو العامل الإنساني الذي يجعل من الإنسان كفرد وحدة التحليل الأساسية في أي دراسة للسياسات الأمنية ، لذلك فإن التعميم عن هذا المفهوم بمصطلح أمن الإنسان ليس القصد منه مجرد إضافات طابع إنساني على المفهوم بل أن عملية تحقيق الأمن تتمحور حول الفرد في حد ذاته [73] .

فالأبعاد المختلفة للمفهوم لم تتحقق إلا مع تقرير لجنة الأمن الإنساني 2003 الأمن الإنساني الآلية التي قدمت له " حماية الجوهر الحيوي لحياة جميع البشر عبر سبل من شأنها تعزيز الحريات الأساسية و الإشباع الإنساني ، و تشترك في هذه الحماية جهات عدة فاعلة من وطنية و دولية تتجسد عبر أنظمة سياسية و اجتماعية و اقتصادية و بيئية و عسكرية و ثقافية تنمح الإنسان العيش و البقاء[74] .

يرى باري بوازن " Buzan Borry " أحد أبرز خبراء الدراسات الأمنية في العالم فيعرف الأمن على آلة العمل على التحرر من التهديد ، وفي سياق النظام الدولي فإن الأمن هو قدرة الدول و المجتمعات على الحفاظ على كيانها المستقبل و تماسكها الوظيفي ضد قوى التغير التي تعتبرها معادية [75].

---

[73] _ يلوصيف الطيب ، مجلة العلوم القانونية و الإدارية و السياسية ، تلمسان جامعة أبو بكر بلقايد ، العدد 18 -2014 ، ص5
[74] _ 2 57 يلوصيف الطيب ، مرجع سابق ، ص57
[75] Borry Buzan people stateand fear an agenda fr intenational sécuritie in the post col war Era-2ed Boulder tynne rienner publishers-1991p5

قد ميزو أخدت عدة تسميات لألمن متعددة من بينها :

الشراكة الأمنية: بحيث يتم مشاركة الدول غير الغربية

الأمن المتكامل: بحيث يتضمن كل أشكال التهديد

الأمن التعاوني: بحيث يتم تقاسم الأعباء الأمنية لاحواء التهديد

الأمن المتبادل: إذ يتم التخلي نسبيا عن نزوع الدول منفردة إلى بعضهم أمنها على حساب الدول الأخرى

إلا أنه ومع تعدد التسميات الأمنية غير أنها بقيت ضمن نطاق الدائرة التقليدية لألمن ، حيث تلعب الدول القومية دورا فعالا و رئيسيا[76]

أصبح مفهوم الأمن الإنساني متعدد الأبعاد يعبر عن التصدي للأنواع مختلفة من التحديات و التهديدات تتمحور في مجملها حول الإنسان بمستويات متعددة و مختلفة و متشابكة من بينها :

البعد الاجتماعي security community:

استخدم لأول مرة من طرف Buzan Borry في 1991 يشير إلى قدرة المجتمعات على الاستمرارية وفق الشروط التي تمكن من التطور و إعادة إنتاج أنماط خصوصيتها الغوية و الثقافية و الهوية الدينية و الوطنية و عاداتها و تقاليدها وفق تصوره مقبول في مواجهة الانكشاف المختلفة و المؤسسة لعنف داخل المجتمع الناتج عن ألا مساواة و التهميش ذلك أن الإنسان يسمد أمنه من الجماعة التي ينتمي إليها ، سواء كانت أسرة أو مجتمع محلي ، أو منظمة يمكن أن توفر لأعضائها هوية ثقافية و مجموعة قيم

ويندرج في هذا السياق المن الثقافي الذي يمكن من الحفاظ الهوية من محاولات الهيمنة على الشخصية بما يعني أن الدفاع عن الوجود سابق عن الدفاع عن الحدود خاصة في عصر العولمة و ما تفرضه من تحديات على الهوية الوطنية ، مما زاد من أهمية الأخذ بالأمن الثقافي ، إلا أنه الأمن المجتمعي أصبح يواجه مصادر عديدة من التهديدات مثل النمو الديمغرافي ، الهجرة حركة اللاجئين فقدان الشعور بالانتماء إضافة إلى الركود الاقتصادي وتوسيع الفوارق بين الشمال و الجنوب كلما أصبحت تمثل تهديدات لألمن الإنساني بمختلف أبعاده

[76] عادل زقاع إعادة ضياغة مفهوم ألمن ، برنامج إعادة البحث في ألمن االجتماعي ، متحصل عليه من :
com/adalzegagh/recont htm ?2009www.geocities

.البعد السياسي Security Political :

ويعني الاستقرار التنظيمي للدول و تظم الحكم و الإيديولوجيات التي تستمد منها شرعيتها و إيجاد المناحات السياسية المختلفة التي تعبر عن تطلعات و أراء مختلفة فئات المجتمع ، و يبقى أيضا تشكيل المنظمات غير الحكومية و المجتمع المدني يمكن لها أن تساهم في خلق المجتمعات الديمقراطية .إن الأمن السياسي للفرد يعين أعطائه الحق في المشاركة السياسة و تمكنه من الحصول على فرص متكافئة للوصول إلى مواقع السلطة وضع القرارات يقوم هذا البعد على حقيق عملية الاستقرار على المستوى الداخلي بين النظام السياسي و المجتمع من خلال تحقيق الأمن ، أما في المستوى الخارجي يقوم على تحقيق السيادة لما شكله من أهمية على مستوى الأمن السياسي[77]

البعد الاقتصادي Security Economi :

ينظر إليه على أنه التحرر من الفقر و السعي للعيش في رفاهية ، و يعني ضمان الحد الأدنى من المد خول لكل فرد من أجل الوصول إلى الحاجات الأساسية للحفاظ على وجوده) الغداء الكافي، التعليم الأساسي، المأوى المناسب، المياه النظيفة

إلا أن هذه الحالة لا يعاني منها الناس الذين يعيشون في فقر مدفع فقط و لكن أيضا الذين لديهم وظائف ثابتة لا يستطيعون أن يعيشوا حياة كريمة ، نظرا لما يشكله العامل الاقتصادي من أهمية في الحياة الاجتماعية حيث يتدخل في جميع المجالات و يشمل تدابير تؤهل الفرد للحصول على الحاجات الأساسية من مأكل و مشرب و ملبس و صحة خاصة في فترات الأزمة الاقتصادية و الكوارث الطبيعية[78]

حسب ميلو فإن دراسة الأمن ترتكز على ثالث مستويات يوضح من خلالها الأطراف بالأمن و القيم المعنية بالتهديد ويندرج ذلك حتى التعريف الذي قدمه و ولغز الأمن[79]

[77] عيسات فضيلة ، الأمن الإنساني في السياسة الخارجية الكندية بين الخطاب و الواقع 1996-2010 ، رسالة ماجستير "غير منشورة "جامعة الجزائر ، ص4

[78] يلوصيف الطيب ، مرجع السابق، ص 64

[79] عادل زقاع ، مرجع السابق، ص 4

العنصر : موضوع الامن	القيم المهددة
الدولة: المدرسة الواقعية	السيادة "القوة"
المجموعة: الأمن المجتمعي	الهوية
الأفراد : الأمن الإنساني	البقاء"الرفاه"

المصدر: عادل زقاع

الجدول02 : مفهوم الأمن الإنساني حسب برنامج الأمم المتحدة الانمائي UVDP :

القيم المهددة	طبيعة التهديد	القيم الأساسية	الهدف
الدولة الأفراد الطبيعة الجماعات المجتمعية	السياسة ,القمع التعذيب الاختطاف انتهاكات حقوق الإنسان الاقتصادية الفقر، التشرد الغداء، الجوع الشخصية العنف الجسدي الجريمة المجتمع: القمع التفكك التميز البيئة: التلوث الكوارث الطبيعية الصحة: الأوبئة الأمراض، عدم الكفاية بالصحة		

المصدر:

Ramesh thakur , human security regimes, paper prepared for the work shop

pnhuman sécurity umiversty of queenshand Brisbane Australia 3-4 September 1998-p16

المطلب الثاني: واقع الأمن الإنساني في الجزائر :

أصدر المجلس الاقتصادي و الاجتماعي تقريره السنوي حول التنمية البشرية في الجزائر و هو التقرير الذي بذل خبراء المجلس في طريقة إعداده جهودا معتبرة و نجحوا بالتعاون مع خبراء برنامج الأمم المتحدة للتنمية في تحديد الطريقة التي ستمكن مستقبلا من إجراء مقارنة بين الوضعية في الجزائر و بقية العالم ، النتيجة المهمة الأولى التي خلص إليها خبراء المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي تتعلق بمؤشر الفقر في الجزائر[80] .

هذا المؤشر تراجع بين 1995 و 2005 من 23 %إلى 16 60 % كما أن عدد السكان الذين يعيشون تحت خط الفقراء الغذائي إنخفض حسب المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي ، حيث اعتمد المجلس نتيجة الدراسة التي أعدها المركز الوطني للدراسات و التحاليل للسكان و التنمية حول مستوى معيشة السكان سنة 2005 ، والتي خلصت إلى أن 13,6 % من عدد السكان الذين كانوا يعيشون تحت خط الفقر الغذائي سنة 1988 ، نزل إلى و10.61 % سنة 2004 كما أن عدد المواطنين الذين كانوا يعانون من مستوى فقر شامل نزل م 3,98 مليون جزائري سنة 1995 إلى 20 مليون سنة 2004بالإضافة إلى أن عدد الذين يعيشون بدولار واحد في اليوم أي 73 د ج أصبح ضعيفا.

[80] _تقرير المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي 2008

إن الفضل في التحسن المسجل في مجال مكافحة الفقر يعود إلى مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي الذي انطلق سنة 2001 و إستمر إلى غاية 2004 ، بالإضافة إلى المخطط الوطني لتنمية الفلاحة الريفية ، كما أن الجزء الأهم في هذه الميزانية ذهب إلى دعم التربية في شكل منح مدرسة ، و المساعدة الاجتماعية التي تشمل الأطفال المسعفين و الأشخاص المعوقين و رعاية الشيخوخة بالإضافة إلى الصناديق الاجتماعية الصندوق الاجتماعي للتنمية ، صندوق دعم تشغيل الشباب ، الصندوق الوطني للسكان .

وعلى الرغم من التحسن في الحالة الصحية للسكان في الجزائر بسبب إنخفاض معدل الوفيات ، فإن ذلك لا يغطي الارتفاع المتزايد ألم ارض المختلفة في المجتمع الجزائري وفيما يلي جدول يوضح درجة انتشار أهم الأمراض المزمنة حسب السن و النوع لسنة 2006 كتبة مؤوية [81] .

النسب	18_0	26_19	37_27	60_39	أكبر من 60	المجموع
أمراض ظغط الدم	0,08	0.14	0.57	7.82	31.15	4,38
أمراض المفاصل	0,18	0,25	0,46	4,13	13.57	2,10
الربو	0,24	0,8	0.93	1.8	11	1,70
أمراض القلب	0,6	0,27	0.33	1,5	6.44	1.100
أمراض أخرى	0,26	0.30	0,30	1.5	6,99	1.11

Source: Ministère de la Santé, Office National des Statistiques, Suivi de la situation des Enfants et des Femmes, Rapport 2007, p.32

[81] _ Source : ministere de la sante office national des statisti ques , suiri de la situation des enfants t des femmes,rappcrt 2007-p-32

إحباط محاولة الهجرة الغير الشرعية

كما أن تقرير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي تطرق إلى حقائق غير سارة تتعلق بالوضعية الاجتماعية للجزائريين وبخصوص ميزانية الأسر، حيث توصلت دراسة المركز للدراسات والتحاليل للسكان والتنمية إلى أن 58.22 %من ميزانية الأسر تذهب إلى التغذية التي تتوزع على الحبوب بنسبة 25.46%والخضار الجافة بنسبة 13.68% والحليب ومشتقاته بنسبة 13.68 % .

بنسبة أما اللحوم بنوعيها والأسماك والفواكه فهي مخصصة ألقلية فقط من المواطنين . هذه الصورة لوضعية الفقر بصفة عامة ووضعية الفقر الغذائي للجزائريين

بشكل خاص سببها الأول هو البطالة المتفشية بقوة وعلى نطاق واسع، ويفسرها من ناحية ثانية تضاعف عدد العمال الفقراء.

وعند ملاحظة أرقام الديوان الوطني للإحصاء والتخطيط التي أعتمد عليها تقرير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، يتضح أن حصة عائدات الأجور قد تراجع دخلها الوطني، وهو ما يشير إلى أن ثمار النمو الاقتصادي لم توزع بطريقة عادلة واستفادت منها شرائح غير الأجراء وخاصة المقاولين.

حقيقة أنه بين 2001 و 2002 عرفت كتلة الأجور الوطنية ارتفاعا بنسبة 9 %سنويا ولكنه نمو مرتبط بارتفاع عدد العاملين.

أما القدرة الشرائية للمتوسط الأجر بالنسبة لكل القطاعات فقد عرفت انخفاضا بنسبة 1.4% سنويا وب 5 % بين 2000 و 2004 لأسباب معروفة وتتعلق بتحرير الأسعار الذي لم يقابله تحرير للأجور بنفس الوتيرة.

وفي نفس السياق أقر المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي معتمدا على نتائج الدراسة التي قام بها المركز الوطني للدراسات والتحاليل للتنمية والسكان هشاشة الأمن الغذائي في الجزائر في ظل غياب سياسة زراعية ذو اقتصادية من شأنها ضمان حق الغذاء للأجيال القادمة من جهة، وتقليص فاتورة الاستيراد التي تشهد ارتفاعا مخيفا من سنة لأخرى، حيث أشار المركز إلى أن الجزائر احتلت المرتبة الأولى إفريقيا من حيث الواردات الغذائية، حيث انتقلت قيمة واردات الغذاء فيها من 1 مليار دولار في المتوسط سنة 1970 إلى 2 مليار في 1980 و 3 ملايير سنة لتقفز بعد خمس سنوات أي في 2008 إلى 8 مليار دولار كلها تغطى من عائدات قطاع المحروقات.

كما أن الجزائر إلى جانب مجموعة من الدول السائرة في طريق النمو حسب المركز الوطني للدراسات والتحاليل للتنمية والسكان، رغم محاولاتها تدارك الوضع من خلال مجموعة من التدابير والإصلاحات التي خلصت إلى بعض النتائج المحفزة والتي تدخل في إطار ما يسمي المخطط الوطني للتطوير الفلاحي، إلا أن النتائج المحققة تبقى بعيدة عن تحقيق اكتفاء ذاتي ولو بالقدرالقليل.

و لعل أول مؤشر على ذلك يضيف المركز الوطني للدراسات والتحاليل السكانية والتطوير تعكسه نسبة الواردات الغذائية التي نجدها في حدود 75 بالمائة من مجموع الاحتياجات المحلية، إلى جانب مؤشرات أخرى على غرار محدودية الإنتاج المحلي الذي لا يتعدى 25 بالمائة، وارتفاع معدل الإستهلاك والطلب المتزايد على المواد الغذائية الناتج عن ارتفاع الكثافة السكانية من جهة، والتغير السريع في نمط التغذية عند الجزائريين.

وعليه تخصص الجزائر بحسب ذات المركز 45 من المائة ميزانيتها للتغذية باعتبارها أكبر مستهلك للحبوب، وأن 60 بالمائة من حاجياتها من الحليب ومشتقاته مستوردة من دول أجنبية على شكل مادة أولية يتم تحويلها محليا .

وفي سياق متصل توصل المركز إلى أن 68.2% من الأسر تحصلوا على قروض و أن 46.3 % يستعملون المبالغ المقترضة للمصاريف اليومية كما أن حوالي ثلث العائلات الجزائرية تستدين بشكل مستمر لسد حاجاتها اليومية.

وأظهرت نفس الدراسة أن 4/1 الأسر الجزائرية تعاني من متاعب مالية.

القطاع الآخر الذي يعاني والذي يزيد من توتر المحيط الاجتماعي ويثقل كاهل الجزائريين هو قطاع التربية.

حيث أصبحت المدرسة تسجل نسبة مرد ودية داخلية غير كافية فالتسرب المدرسي بلغ مستويات عالية جدا ، وعندما نقيس نسب التمدرس في كل أطوار التعليم ابتدائي، ثانوي و عالي ، يظهر جليا التوجه الحالي نحو التراجع.

وتتوزع نسبة التمدرس في التعليم في الطور الثانوي إلى 46.01 % بالنسبة للبنات و 31.66 للذكور.

هذا الأخير يبين لوحده العدد المرتفع للشباب البطالين في المجتمع الجزائري.

وباختصار ما يمكن استخلاصه من هذا التحليل الإحصائي هو أن نسبة 60 % فقط من بين المتمدرسين تصل إلى التعليم العالي أي 2/3 المتمدرسين، وهو ما يعني أن 1/3 لا يصلون إلى المرحلة العليا من التعليم.

اتفقت مع فرنسا على
مكافحة العبور الحدودي
للمهاجرين غير الشرعيين
إيطاليا ستطرد
«الحراقة» الذين
وصلوا إليها منذ
بداية الوباء
24

كما أن تقرير المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي تطرق إلى حقائق غير سارة تتعلق بالوظيفة الاجتماعية للجزائريين و بخصوص الأسر وفي نفس السياق أقو المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي معتمدا على نتائج الدراسة التي قام بها المركز الوطني للدراسات و التحاليل للتنمية و السكان .

هشاشة الأمن الغذائي في الجزائر في ظل غياب سياسة زراعة و اقتصادية من شأنها ضمان حق الغداء الأجيال القادمة من جهة ، و تقليص فاتورة الإستيراد التي تشهد إرتفاعا مخيفا من سنة الأخرى .

كما أن الجزائر إلى جانب مجموعة من الدول السائرة في طريق النمو حسب المركز الوطني للدراسات و التحاليل للتنمية و السكان ، رغم محاولاتها تدرك الوضع من خلال مجموعة من التدابير و الإصلاحات التي خلصت إلى بعض النتائج المحفزة و التي تدخل في إطار ما يسمى المخطط الوطني للتطوير الفلاحي .

و القطاع الأخر الذي يعاني و الذي يزيد المحيط الاجتماعي و يثقل كاهل الجزائريين هو قطاع التربية حيث أصبحت المدرسة تسجل نسبة مرد ودية دخيلة غير كافية فالتسرب المدرسي بلغ مستويات عالية جدا و عندما نفس نسب التمدرس في كل أطوار التعليم

إبتدائي ، ثانوي ، عالي يظهر حليا التوجه الحلي نحو التراجع تتوزع نسبة التمدرس في التعليم في الطور الثانوي إلى46.01 % بالنسبة للبنات و 31,63 للذكور ، هذا الأخير بين لوحده العدد المرتفع للشباب البطالة في المجتمع الجزائري، و باختصار ما يمكن إستخلاصه من هذا التحليل الإحصائي هو أن نسبة 60 %فقط من بين المتمدرسين تصل إلى التعليم العالي أي 2/3 المتمدرسين وهو يعني أن 1/3 لا يصلون إلى المرحلة العليا من التعليم .

المبحث الثاني : أهمية الأمن الإنساني في تعزيز مكافحة الهجرة غير الشرعية:

المطلب الاول : دور الامن الإنساني في مكافحة الهجرة الغير الشرعية

لتعيش اليوم في العالم بتميز بالعقيد و التغير المشارع تتعرض شعوية لشتى أنواع المخاطر و التهديدات و بالتالي إنعدام عام بالشعور بالطمأنينة و الأمن ذلك نتيجة تبدل طبيعة الصراعات و تطور الأسلحة الفتاكة و الإستقطاب الإقتصادي و الثقافي لا لمعقول بين الشمال و الجنوب و داخل المجتمع نفسه .

فالهجرة غير الشرعية هي في الأساس نتيجة لترى الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية و قلة الوعي الثقافي و إنسداد الأفق أمام الأفراد ما يجعل منها ..... وسيلة في أنمعا لتحسين الظروف المعيشية و الاجتماعية حتى لو إنطوى ذلك على مخاطر من خلال الإبحار بقوارب خشبية لا تتوفر على أدنى درجات السالمة و الأمان ما يجعلها وسيلة إنتحار حقيقية وما الأرقام التي تنشرها الهيئات الرسمية في الجزائر ومن هنا إنطلق مفهوم الأمن الإنساني من خلال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في محاولة لوضع الأمر الأزمة و الآليات التنفيذية لتصحيح الوضع .... بالإضراب و الهشاشة و العشوائية ، فإلى جانب الأمن الاقتصادي) ضمان الحد الأساسي للدخل(يشمل مفهوم الأمن الإنساني ، الأمن الصحي (الخلو النسبي من المرض و العدوى (و الأمن الغذائي) توفير الفرص المادية و المالية للحصول على الغداء (الأمن البيئي) ماء صحي ، هواء نظيف و شبكة أرضية متماسكة (و الأمن الشخصي) الأمن من العنف و التهديد البدني (و الأمن المجتمعي) أمن الهوية الثقافية (و الأمن السياسي) حماية الحريات الأساسية و حقوق الإنسان(.....إذا الأمن الإنساني في ضمان الأمن الصحي و توفير متطلبات الحق في الصحة هذا الحق الذي يفترض التحلي بالظروف التي تمكن الأفراد من بلوغ أقصى قدراتهم على تحقيق حياة صحية و التمتع بهذه القدرات ، وهذا إشتمل النشاطات المؤسسات الاجتماعية أيضا ، لكن إن كان الحق في الصحة لا يهدف لمعالجة الفرو قات الاجتماعية و الاجتماعية و الاقتصادية بين البشر .

فهو لا يفرق بين غني و فقير و يشمل الأصحاب ، كالمرض ، حيث أنه من أهم مراحي السياسة الصحية تكافؤ الفرص في الحصول على الرعاية الصحية، فالمرض و العجز و الوفيات التي يمكن تجنبها تشكل تهديد الأمن الإنساني ، و الصحة ليس فقط غياب المرض و إنما التمتع بحالة جيدة جسديا و نفسيا و إجتماعيا تسمح بالتحكم بالمستقبل.

ومن خلال ما سبق يمكن القول بأن تراجع مؤشرات الأمن الإنساني في الجزائر يعد دافعا ومسببا قويا للهجرة غير الشرعية على اعتبار أن التفاوت الاجتماعي و قلة فرص العمل و ضعف مستوى المعيشة لدى كثير من فئات المجتمع الجزائري تدفع بكل تأكيد إلى الهجرة حتى ولو كانت بطرق غير مشروعة وعليه فإن العمل على تطوير آليات و مرتكزات الأمن الإنساني من خلال توفير الحد الأدنى من الخدمات الاجتماعية و الصحية و فتح لمجال أمام إدماج الشباب في عملية التنمية من خلال خلق فرص حقيقية للعمل ، و تطوير التعليم فكل ذلك سيحد من وتيرة إنتشار ظاهرة الهجرة غير الشرعية في الجزائر و التي عرفت نموا و إنتشارا كبيرا خلال السنوات الماضية.

ويمكن القول إن المقاربات المحكومة بالهاجس الأمني والتي أدت الممارسة الميدانية عقمها وعجزها، ينبغي أن تتراجع لتفتح المجال لتدابير ديمقراطية أكثر عمقا وعقلانية، تعتمد على الأخذ بالعدالة الاجتماعية ضمن أهدافها وممارساتها بالشكل الذي يتيح للشباب مشاركة أوسع في عملية التنمية ، ويسهم في تدبير و توفير الشروط الموضوعية والضمانات اللازمة لتوفير عيش كريم لكل فئات المجتمع وبالأخص فئة الشباب

.

"ماذا يحدث في الجزائر" بهذا العنوان تساءلت عديد الصحف والقنوات التلفزيونية الاسبانية، بعد وصول 454 حراقا جزائريا على متن 31 قاربا في الـ 24 ساعة الأخيرة إلى سواحل مورسيا ومدينة كارتاخينا تحديدا جنوبي البلاد الذي وصف بـ"الإنزال غير المسبوق"، ما اضطر سلطات المدينة لإقامة مخيم لإيوائهم بميناء كارتاخينا، مع تسجيل 7 حالات إصابة بفيروس كورنا المستجد.

وأظهرت فيديوهات وصور بثتها قناة "أر.تي.في.إي" الاسبانية الحكومية، عمليات إنقاذ لعدد منم الحراقة الجزائريين ووصولهم على ميناء كارتاخينا قرب مورسيا، وهم بصدد إجراء فحوصات طبية من بينها قياس درجة حرارة الجسم وعزل المشتبه بهم بإصابتهم بكورونا.

وحسب القناة الحكومية الإسبانية، فإن من بين 454 حراقا من الجزائر، هناك عشرات النساء والأطفال القصر (لم تحدد عددهم)، تم تسجيل إصابة 7 أشخاص بفيروس كورونا، حيث تم عزلهم عن بقية الواصلين، كما تم عزل الحراقة الآخرين لمنع اتصالهم بالعالم الخارجي، مخافة وجود مصابين أو حاملين للفيروس.

ويظهر في فيديو نشرته صحيفة "لا فيرداد" واطلعت "الشروق" عليه، تنصيب مخيم به نحو 20 خيمة في ميناء كارتياخينا، أين تم إيواء الحراقة الواصلين، نظرا لعددهم الكبير الذي لم يسبق له مثيل على سواحل مورسيا، حسب وسائل إعلام إسبانية، التي أشارت إلى أن أهم موجة للحراقة الجزائريين كانت في نوفمبر 2017، حين وصل 500 حراق على مدار 3 أو أربعة أيام.

كما نقلت وسائل إعلام في جزر الباليار وصول نحو 20 حراقة على فترات متفرقة على جزيرة إيبيزا، تبين أنهم غير مصابون بفيروس كورونا بعد إجراء التشخيص.

وحسب إحصاءات سابقة لوزارة الداخلية الاسبانية، فإن الحراقة الجزائريين في صدارة الجنسيات القادمة إلى اسبانيا بطريقة غير شرعية، منذ مطلع العام الجاري، وأدى هذا الوضع بالمفوضية الأوربية لإبداء قلقها، وتقديم ملاحظات لسلطات مدريد إزاء هذا الوضع، الذي يؤشر لوجود عصابات مختصة في تنظيم رحلات الحراقة.

تطلق عليهم تسمية الحرّاقة. إنهم مهاجرون آتون من الجزائر أو عبرها، يقدرون بالآلاف كل عام، ويحاولون اجتياز البحر المتوسط باتجاه الاتحاد الأوروبي. إضاءة على ظاهرةٍ غير معروفة.

انطلاق عمليات البحث والمطاردة للمهاجرين الأفارقة، التي بدأتها الجزائر في شهر كانون الأول/ديسمبر الماضي، أعادت هذا البلد إلى دائرة الضوء الإعلامي، المحلي والعالمي مجدداً، ووضعته على خارطة أزمة الهجرة غير الشرعية.
هذه القضية بعينها، تخفي ظاهرة أخرى لا تنفك تتعاظم، حسب الصحافة الجزائرية، ألا وهي الهجرة غير الشرعية، للمواطنين الجزائريين أنفسهم.
الجزائر في المرتبة التاسعة بين البلدان المصدرة للهجرة غير الشرعية، عبر الحدود الخارجية للاتحاد الأوروبي، حسب ما أوردت المنظمة غير الحكومية "الجيريا ووتش."

تُطلق تسمية "الحرَّاقة" باللغة العربية على هؤلاء المهاجرين، الذين يعبرون الحدود، دون أي اعتبار لوجودها؛ بمعنى أنهم "يحرقون" هذه الحدود، طلباً لمستقبل أفضل ودون الحصول على أية تأشيرةٍ للسفر. آلاف الجزائريين يغادرون خلسةً بلادهم كل عام، على متن قوارب صغيرة، يعبرون بواسطتها البحر الأبيض المتوسط، باتجاه إيطاليا أو إسبانيا، معرضين حياتهم للخطر الداهم في أغلب الأحيان.

غياب الأفق

جريدة الوطن الجزائرية تورد أن هذه الظاهرة التي بدأت مع بداية القرن الحالي، أخذت بالتمدد، في الأشهر الأخيرة، وهي تثير الكثيرَ من الأسئلة لدى السلطات المعنية. من ناحية أُخرى تقدِّر، الرابطة الجزائية لحقوق الانسان، أن اتجاه هذه الهجرة ليس في طريقها للانعكاس وأن هذه الهجرة نفسها لن يتضاءل حجمها في القريب، بل هي تتمدد، انطلاقاً من شواطئ العاصمة الجزائر، نفسها، وهي التي كانت حتى وقت قريب، بعيدة عن هذا النوع من الظواهر.

لا يمكن الاعتداد بالإحصاءات الرسمية، التي تحسب وتذكر فقط، من جرى توقيفهم، من "الحرّاقة"، دون احتساب أولئك الذين قضوا غرقاً في عرض البحر أثناء محاولة السفر، وهذا لا يساعد على تقييم ورسم الواقع على حقيقته في هذا المجال.

تقول أرقام الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان، إن 1200 من "الحراقة" منعوا من المغادرة في العام 2016، من قبل حرس الشواطئ الجزائري. أما 2017، لا يبدو أفضل حالاً من سابقه، مع توقيف 85 شخصاً من "الحرّاقة" في ليلة واحدة في الثالث من شهر كانون الثاني/يناير، في مدينة وهران وحدها. عشرة آلاف "حراقة" أنقذوا في أعالي البحار من قبل البحرية الجزائرية منذ العام 2005.

نساء، أطفال، مسنّون ومثقفون

هذه المأساة المستمرة منذ عدة أعوام، تعود أسبابها إلى فقدان الأمل والأزمة الاقتصادية، وكذلك المعاناة اليومية، والتطلع إلى غدٍ أفضل". كما يشرح السيد عبد المؤمن خليل، الأمين العام للرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان، رداً على سؤال لتلفزيون فرانس 24.

"نماذج عديدة من الناس، تطالها ظاهرة الهجرة هذه، ولا تقتصر على الفقراء أو العاطلين عن العمل فقط، بل أن أغلبية المتحمّسين للسفر، هم من الشباب الذين تقل أعمارهم عن 30 عاماً، وكذلك نجد، بين هؤلاء "الحرّاقة" نساءً، وقصّراً، ومسنّين، وكذلك مثقفين من حملة الشهادات". يضيف السيد عبد المؤمن خليل.

من ينجو من الموت خلال الرحلة، من هؤلاء "الحرّاقة" يتعرضُ لنفس المشاكل، التي يعاني منها المهاجرون اللاشرعيون في أوروبا والقادمون من المغرب، وتونس، وليبيا. العام 2014 أوقِف نحو 13000 من المهاجرين عند وصولهم الى الحدود الأوروبية.

أما من توقفُه البحريةُ الجزائرية قبل عبوره البحر المتوسط، فيلاحق قضائياً، ويعاقب بدفع غرامة مالية بتهمة الهجرة غير الشرعية، وقد يتعرض للسجن أيضا. "نحن نشجب قانون عام 2009 الذي يجرِّم الحرّاقة، لأنه غير مجدٍ"، يقول عبد المؤمن خليل. "وهذا القانون لا يحل مشكلاتِ هؤلاء البشر الذين يغامرون بحياتهم في البحار."

"وبدل أن تلجأ للعقاب، على الدولةِ، أن تتبنى سياساتٍ فعالةً قادرةً على احتواءِ هؤلاء الناس عبر خلق الفرص الاقتصادية المحلية، وكذلك عبر توقيع اتفاقاتٍ تسمحُ بتسهيلِ الحصولِ على تأشيراتِ السفر للجزائريين الراغبين في السفر الى الخارج.

فرانس24

ترجمة: جيل واكيم

خلاصة الفصل :

ظهر مفهوم الأمن الإنساني كجزء من مصطلحات النمودج الكلي للتنمية Paradigm Holistic الذي تبلور في إطار الأمم المتحدة من قبل محبوب الحق وزير المالية الباكستاني الأسبق، وقد كان تقرير التنمية البشرية لعام 3993 الوثيقة الرئيسية التي اعتمدت مفهوم الأمن الإنساني ضمن الإطار ألمفاهيمي، مع مقترحات لسياسات واجرائات معينة.

تلك كانت نقطة البداية لإطلاق هذا المفهوم وهو حديث النشأة، حيث برز من خلال تقرير التنمية البشرية لعام 3993 .

من هنا نجد قوة العالقة بين الأمن الإنساني والتنمية، إذ إن نموذج التنمية البشرية يربط بين كل من الأمن الإنساني والتكافؤ والإستدامة والنموذج والمشاركة، بما أن التنمية تتيح إجراء تقويم لمستوى الأمن الحياتي الذي يحرزه الناس في المجتمع.

وفي هذا السياق و بالاعتماد على مجموعة فريدة من الأدوات، يساهم الاتحاد الأول و بي في إيجاد ذا من خلال برنامج سياسة الجوار الأوروبي محيط متوسطي أكثر أمن .

وفذي هذا الإطار عملت سياسة الجوار الأوروبي على تعزيز الأمن الإنساني عن طريق تخفيض الفقر وعدم المساواة و تشجيع الإدارة الجيدة وحقوق الإنسان، وكذا المساعدة في التنمية، ومعالجة الأسباب الرئيسية للنزاع وعدم الأمن وهي المسببات الرئيسية وراء تفاقم ظاهرة الهجرة غير الشرعية من شمال إفريقيا باتجاه أوروبا.

الخـــاتمـــــة

من خلال ما تم التطرق إليه في بحثنا هذا حول الهجرة غير الشرعية ودوافعها ومسبباتها فبن الجزائر على غرار بعض الدول الأخرى تعاني من تفشي ظاهرة الهجرة غير الشرعية بين مختلف فئات المجتمع وبالرغم من الجهود المبذولة من طرف السلطات الحكومية المختصة للحد من هذه ّ هذه الظاهرة ما زالت تشكل خطرا محدقا بالمجتمع نظرا لعدم التركيز الظاهرة الخطيرة، إلا أن هذه الظاهرة ما زالت تشكل خطرا محدقا بالمجتمع نظرا لعدم التركيز الظاهرة الخطيرة، إلا بشكل ي على مستويات جديدة من الحلول غير الحلول الأمنية أو حتى الحلول الاقتصادية السطحية.

حيث أن الإجراءات القانونية والتشّدد في الإجراءات الأمنية وحده لا يكفي لمعالجة هذه الظاهرة وآثارها السلبية، وإلا فان تفاقمها سوف يزداد مستقبًلا وربما نشهد ما هو أقسى من مراكب وسفن الموت.

فالفقر وانخفاض مستوى المعيشة من جهة وتردي مستويات "مؤشرات" الأمن الإنساني تعد أكبر دافع للهجرة غير الشرعية في الجزائر.

حيث أن هذا الموضوع يحتاج إلى مقاربة شاملة من جميع جوانبه مع الأخذ بعين الاعتبار الجوانب الإيجابية في مسألة الهجر ة من حيث تبادل الثقافات والحوار والاستفادة من الطاقات في بناء اقتصاد الدولة والمجتمع والتبادل الحضاري في سعي حثيث إيجاد حلول تحفظ الكرامة والحقوق للإنسان. ومن خلال هذه المقاربة يظهر جليا الدور البارز للآمن الإنساني من خلال مؤشراته كآلية فعالة في التقليل ّ أو التخفيف من حدة ظاهرة الهجرة غير الشرعية .

ومن خلال هذه الدراسة أمكن التوصل إلى الاستنتاجات التالية:

أولا: إعادة دراسة ظاهرة الهجرة برمتها وبلورة قناعة مشتركة فمحاربة الهجرة غير المشروعة تتطلب على المدى المتوسط والطويل مواجهة الأسباب المؤدية لها كالفقر و البطالة ,و انسداد الأفق أو الحروب والكوارث، بخلق سياسة تنموية وطنية تستفيد من طاقات البشر قول العالم الفرنسي الديمغرافي والإمكانات والموارد الأولية الموجودة في الجزائر، على حد الكبير الفريد صوفي:" ما أن يرحل البش ا أن ترحل الثروات حيث يوجد البشر وإما أن يرحل البشر حيث توجد الثروات".

فازدياد الفوارق وانسداد الأفق بسبب تنامي البطالة يحتم تبني سياسة إنمائية أو إستراتيجية اقتصادية اجتماعية تؤدي إلى خلق فرص العمل واحترام الكرامة الإنسانية، و تحقيق هذا الهدف يتطلب تنمية مستدامة قائمة على مشروعات اقتصادية واجتماعية, وانجازات ملموسة .

ثانياً: تنسيق التعاون الأمني بين الجزائر والدول الأوروبية المعنية وتبادل المعلومات لتفكيك الشبكات والأطر العاملة في تسهيل الهجرة غير الشرعية عبر الحدود، مع تحديث القوانين و التشريعات اللازمة لردع شبكات التهريب و النقل و البرية والبحرية لردع المهاجرين السريين.

ثالثاً: تشجيع الاستثمارات في المشروعات المتوسطة والطويلة الأجل التي من شأنها توفير فرص عمل ما يحد من الرغبة في الهجرة غير المشروعة.

رابعاً: إيجاد آليات وطنية في الجزائر لاستقطاب المهاجرين في الخارج ومدخراتهم للمشاركة في المشاريع الاستثمارية سعيا لمحاولة استعادة هذه القوة الاقتصادية البشرية، ومحاولة استعادة الأدمغة المهاجرة ونشر الوعي بين هذه الطاقات والاستفادة منها في شتى المجالات السياسية والاقتصادية والفكرية والثقافية ما يساهم فعليا في وضع مشروع وطني هدفه تحقيق الأمن الإنساني من خلال الارتقاء وتحسين مستوياته المختلفة.

خامساً: تطوير عمل ومهمة مؤسسات المجتمع المدني وتفعيل دورها في دعم برامج التنمية البشرية وتعزيزها ّ، بحيث تصبح شريكة فعالة في وضع و تنفيذ إستراتيجية وطنية لدعم وتطوير الأمن الإنساني في الجزائر على اعتبار أن تحقيق الأمن الإنساني يتطلب تضافر جهود كل مؤسسات الدولة سواء في شقها الرسمي المتمثل في المؤسسات والهيئات العمومية أو في شقها الغير رسمي من خلال مؤسسات المجتمع المدني النشطة على الساحة الوطنية.

المراجع

المراجع :

قائمة المراجع العربية :

1_ الأخضر عمر الدهيمي. التجارب العربية في مكافحة الهجرة غير المشروعة " دراسة حول الهجرة السرية في الجزائر ". المملكة العربية السعودية. جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية. 2010

2_ الكساندرو مونسوتي. الحروب والهجرات: الشبكات والاستراتيجيات الاقتصادية لشعب الهزارة في أفغانستان. إصدارات معهد نوشاتال لالنثروبولوجيا. باريس. دار العلوم لإلنسان 2004

3_ لحوات علي. الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا عبر بلدان المغرب العربي. طرابلس. منشورات الجامعة المغاربية. 5

4_ الجابري محمد عابد. وحدة المغرب العربي. تونس. مطابع الجامعة. 1941

5_ افيرت. أس.لي. نظرية الهجرة. الديموغرافيا. 1

6_ حسن علي محمد مصطفى. سياسات وتجارب إعادة انخراط مهجري بلدان المغرب العربي . الجزائر. ديوان المطبوعات الجامعية. 1

7_ حذوات محمد علي. مفهوم الشرق أوسطية وتأثيرهذا على الأمن القومي العربي. القاهرة . مكتبة مدبولي. 2002

8_ ساسن ساسكيا. تقنية العمل ورأس المال. دراسة في الاستثمار الدولي وتدفق العمل. المملكة المتحدة. كامبريدف. 1988

9_ سميث ت.لين . ترجمة محمد السيد غالب وآخرون. أساسيات علم السكان. القاهرة. دار الفكر العربي.

10_ عادل عبد الرازق. دور منظمة الوحدة الأفريقية في مواجهة المشكلات الاقتصادية فذي أفريقيا من 1963-1993 .القاهرة. الهيئة المصرية العامة للكتاب. 2003

11_ عبد الحميد زوزو. دور المهاجرين الجزائريين في الحركة الوطنية بين الحربين 1919 . 1939. الجزائر. الشركة الجزائرية للنشر والتوزيع. 1984

12_ -عبد الرزاق جلبي علي. علم اجتماع السكان. الإسكندرية. دار المعرفة الجامعية. ط3 . 2005

13_ -عبد الكريم محمد الغريب. فسيولوجيا السكان. الإسكندرية. دار الكتاب الحديث . 1995

14 _ د. فرج يوسف أمير. مكافحة الاتجار بالبشر والهجرة غير الشرعية طبقا للوقائع و المواثيق و البروتكولات الدولية . الإسكندرية . المكتب العربي الحديث . 2011

15 _ محمد بن يعقوب الفيروز أبادي مجد الدين. القاموس المحيط. بيروت. دار الفكر. ف5(.د ت ن)

16 _ معجم الكافي. شركة المطبوعات للتوزيع والنشر. ط4 .بيروت. 1994

17 _ ميشيل بي أي . تورادو. هجرة العمل والبطالة المدنية في الدول الأقل تقدما. المراجعة الاقتصادية الأمريكية. 1969

18 _ هاربيزون سارة. هيكل الأسرة وقرار الأسرة بشأن اتخاذ قرار الهجرة فذي عملية صنع قرار الهجرة. مناهج متعددة الاختصاصات للدراسات على المستويات البسيطة في الدول النامية والمتقدمة. نيويورك. مطابع بيرجامام. 1911

الرسائل العلمية :

1_ -ربيع كمال كردي صالح. الأبعاد الاجتماعية والثقافية لهجرة المصريين الريفيين إلى إيطاليا . دراسة أنثروبولوجية في قرية تطوان بمحافظة الفيوم. رسالة دكتوراه منشورة. قسم علم الاجتماع . جامعة عين شمس. القاهرة. 2005

2_ قزو محمد آكلي. الوضع القانوني للمهاجرين الجزائريين بفرنسا. رسالة ماجستير . كلية الحقوق. جامعة تيزي وزو. الجزائر. 1986

3_ محمد حسين صادق حسن. الهجرة الخارجية وآثارهذا على البناء الطبقي. دراسة ميدانية على قريتي خزام و العيايشا بمحافظة قنا. رسالة ماجستير غير منشورة. قسم علم الاجتماع. كلية الآداب جامعة جنوب الوادي.1998

المجلات و الجرائد :

1_ -شريف السيد. اللجوء حماية من انتهاكات حقوق الإنسان. مجلة الموارد. صيف 2005

2_ -يوسف الصباح أمل. البيانات الإحصائية لظاهرة الهجرة. مجلة عالم الفكر المجلد السابع عشر. العدد الثاني. 1990

3_ السكناوي الزويري. ية بالمغرب لا يمكن عزلها عن الحركات الاحتجاجية الهجرة السر . جريدة الصحوة عدد 5.3.2005 .

4_ هاشم نعمة. جريذدة الشرق الأوسط. الجزائريون في فرنسا... الهجرة والهوية الوطنية. العدد 8292 . 11 اوت 2001

الدراسات و الأبحاث العلمية :

1_ -المؤتمر الدولي حول العالم والأزمات والرهانات والتحديات. مداخلة نجيب بخوش، سعاد سراي بعنوان: المعالجة العالمية لظاهرة الهجرة السرية في الجزائر ." كلية الاتصال. جامعة الشارقة .الإمارات العربية المتحدة

2_ د. عزيزة محمد علي بدر: تيارات الهجرة إلى أوروبا – حالة شمال إفريقيا- ورقة مقدمة لندوة " المغتربون العرب من شمال إفريقيا في المهجر الأوروبي ". القاهرة. جامعة الدول العربية و برنامج الدراسات المصرية الأفريقية. أفريل2005

3_ -تقرير التنمية البشرية.1994.برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

قائمة المراجع الفرنسية :

1_ - Henry Jean Robert . Maghrébiens en France – de la " mére-patrie" aux marges de L'europe Europien . Revue Panoramiques N° 55 . 4em trimestre . Paris . 2001

2_ Guennouni Naima . Les migrants et leurs droits au maghreb (TunisieAlgérie- Maroc) . cahier de L'unesco ; migration et droit humains . Université Hassan 2 . Casablanca . 2004

3_ Barry Buzan . People state and fear . North Carolina . The university of north Carolina Press . 1983

4_ - Douglass S.Massey . In Marcelo M suarez Orozco .The New Immigration an interdsciplinary Reader . New York . Routledge . 2005

5_ - Giulbilaro Donatella . Les migrations en provenance du maghreb et la pression migratoire ;situation actuelle et prévisuons . Cahier des migrations internationales . N°15 Departement de l'emploi et de la formation . 1997

6_ Mouhoubi Salah . La Politique de cooperation Algérie-France . bilans et perspectives . Benaknoun . Alger . Edition OPU . Sans année d'édition

7_ Sarah Collinson . Shore to Shore . The Politics of migration in EuroMaghreb Relations. London . The Royale institute of international affairs . 1996

8_ - Vaisse Mourice . Dictionnaire des relations internationales au 20em siécles . édition armand colin . Paris . 2000

مواقع إلكترونية :

1- الموقع الالكتروني لجريدة الأحرار : http://www.sawt-alahra.net/online/modules

2- منظمة العمل الدولية :www.ilo.org

3- الجريدة الرسمية للاتحاد الأوروبي :

-lex.europa.eu/JOIndex.do?ihmlang=fr Www.eur

4- مشروع ملتقى بوت أوروبا :http://www.meltingpot.org/articolo2927.html

5-- الموقع الالكتروني لجريدة ريبابليكا الايطالية :http://www.repubblica/Arabic.com

6- الهجرة، اللجوء والتضامن تكامل التنمية على الرابط:

http://www.immigration.gouv.fr/spip.php?page=dossiers_det_imm&numrubrique=286&numarticle=1533

7- المعهد الفرنسي للعالقات الدولية على الرابط:

http://www.ifri.org/?page=detail-contribution&id=5235&id_provenance=103&provenance_context_id=12

8- وزارة الشؤون الخارجية والتعاون في إسبانيا على الرابط:

http://www.maec.es/en/menuppal/Ministerio/Paginas/postingTXT%2817-2%29Ministerio.aspx

9- ريبورتاج وثائقي على التلفزيون الفرنسي، القناة الثالثة على الرابط:

http://www.france3.fr

10- الموقع الالكتروني لجريدة الخبر اليومي الجزائرية على الرابط :

http://www.elkhabar.com/quotidien/?ida=1...nsert=2009080

11- الموقع الالكتروني إفريقيا كوم على الرابط:

http://www.allafrica.com/stories/200602100789/html

12-تحقيق صحفي بعنوان الشباب والهجرة على الرابط:

http://www.arabicbabelmed.net/tahqiq-sahafi/90-youth-migration/412-algeria-immigration.html

13- التقرير الدولي حول الإرهاب والتهريب على الرابط:
www.magharebia.com/cocoon

14- يومية ايالف الالكترونية على الرابط:

http://www.elaph.com/Web/news/2011/7/666836.html

15- الموقع الالكتروني الجزائر 360 على الرابط:

http://www.algerie360.com/ar/18653

16- عادل زقاع "إعادة صياغة مفهوم الأمن" برنامج البحث في الأمن المجتمعي على الرابط :

http://www.geocities.com

17- صحيفة الاقتصادية الالكترونية على الرابط:

http://www.aleqt.com/2009/10/21/article_291082.html

18- الأمن الإنساني الدولي على الرابط:

www.HumanSecuRity.org

19-- سليمان نصيرات "مفهوم الأمن الإنساني" نظرة متجددة على الرابط:

http://www.islamonline

20- وزارة التخطيط والتعاون الدولي التونسية على الرابط:

http://www.mdci.gov.tn/index.php?id=68&L=1

21- موقع أوروبا جارتنا على الرابط :

/http://www.eurojar.org/ar/euromed-articles

الملاحق

تمكنت الشرطة القضائية للأمن الولائي لمستغانم من الإطاحة بمدبر للهجرة الغير الشرعية عن طريق مواقع التواصل الاجتماعي، حسبما علم اليوم الجمعة من هذا السلك الأمني

وأوضح المصدر أن العملية جاءت بعد توقيف شخص مؤخرا بالقرب من شاطئ "لاكريك" على مستوى الواجهة البحرية لمدينة مستغانم عثر بحوزته على مبلغ مالي يقدر بـــ 150 ألف دج و330 أورو.

وقد تبين أن المعني ينحدر من ولاية جيجل وجاء إلى مستغانم بنية الهجرة غير الشرعية عن طريق البحر عقب تواصله إلكترونيا مع أحد المدبرين لرحلات الإبحار السري، وفق نفس المصدر.

واستغلالا لهذه المعلومة تمكنت فرقة مكافحة الجرائم الالكترونية من تحديد هوية المدبر وتوقيفه في اليوم الموالي، يضيف نفس المصدر.

وأظهرت التحقيقات أن المشتبه به الرئيسي كان يقوم بالنصب على ضحاياه بإيهامهم بتنظيم رحلات الهجرة غير الشرعية مقابل 150 ألف دج وبالتحريض على الإبحار السري عن طريق شبكات التواصل الاجتماعي.

وبتهمة تهريب المهاجرين والتدبير للخروج من التراب الوطني بطريقة غير شرعية تم إنجاز ملف إجراء قضائي ضد الموقوفين (23 و37 سنة) وتقديمهما أمام وكيل الجمهورية لدى محكمة مستغانم يضيف المصدر ذاته.

وبعد إحالة المتهمين أمام قاضي المثول الفوري حكم على المشتبه به الرئيسي (المدبر) بالحبس لمدة 18 شهرا نافذا وبدفع غرامة مالية قدرها 300 ألف دج وأخلى سبيل المشتبه به الثاني كما أشير إليه.

20 هجرة
العرب
الجمعة 2020/10/16
السنة 43 العدد 11852

رحلة الحلم الضائع

كورونا يوسع دائرة الحالمين بالهجرة من المغرب العربي

تحركات المسؤولين الأوروبيين للحد من الظاهرة تسويق سياسي يفتقد للحلول

أغلق كورونا كل أبواب التسلل الهاشمي في بلدان المغرب العربي ما دفع بالشباب، وحتى أولئك الحاصلون على شهادات جامعية ولم يحصلوا على وظائف في الدولة إلى التفكير في مغامرة البحرة السرية رغم ما تحتويه من مخاطر.

الرباط – يسعى حلم الهجرة بمراكب الموت، فالكثير من شباب بلدان المغرب الكبير بسبب خيبة الآمال المتراكمة والإحباطات الاقتصادية والاجتماعية لازمت كورونا.

وبالمقابل، فإن الشباب من الذكور والإناث وحتى الأطفال يحاولهم يوميا في مراكب متهالكة لأمل قصص نهايتها المؤلمة عبر وسائل الإعلام، بينما يندد المسؤولون الأوروبيون بفوضى هذه الظاهرة في المغرب والجزائر وتونس للحد منها في برامج وقرارات يقول عنها الخبراء في مجرد دعايات سياسية لا ترقى إلى الحلول الحقيقية.

محاربة الهجرة عبر المتوسط في صميم برنامج الزيارة التي يقوم بها وزير الداخلية الفرنسي جيرالد دارمانان نهاية الأسبوع إلى الرباط كما كانت هان راس لوتريس رئيس الوزراء الإسباني بيدرو سانشيز ووزيرة الداخلية الإيطالية لوتشيانا لامورجيزي الشهر الماضي تباعا إلى مؤخرا إلى الجزائر.

وبموازاة ذلك تجري إيطاليا مع تونس محادثات حاسمة للتوصل حول الموضوع حيث بلغت محاولات الهجرة عبر المتوسط الصيف الماضي مستوى مرتفعا منذ 2011 حين اندلاع الثورة التونسية.

تسويق سياسي

يرى الباحث الإسباني المتخصص في الهجرة إيفان مارتن أن "العامل الأول للهجرة في المغرب هو تدهور الوضع الاقتصادي، بينما يتمثل في الجزائر في اليأس من حدوث تغيير سياسي، ويرتبط في تونس بفقدان الأمل في خلق أفاق اقتصادية واجتماعية".

وأظهرت دراسة مستقلة نشرت مؤخرا، أن نصف شباب العالم العربي تقريبا يفكرون في الهجرة بحلول 30 في المئة في شمال أفريقيا؛ وترتبط هذه الرغبة مباشرة بالإحباطات الاقتصادية الناجمة كورونا بالأساس لتفاقم.

ويعتزم وزير الداخلية الفرنسي كذلك طرح مسألة المهاجرين القاصرين الذين يستغلون بمقارنتهم بهدف "حل هذه المشكلة التي تخص بلدنا أن للمتابعة" للعاريين بحسب ما أكان نهاية معتمدين لكن إيفان مارتن يعتقد أن هذا الأمر "يتعلق فقط بتسويق السياسي".

لخطاب حول الهجرة في أوروبا، على اعتبار أنه لم ينجح أي بلد أوروبي في حل هذه المسألة المعقدة التي تخضع لعدة تشريعات خصي القاصرين، بينها الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل.

ويضيف الباحث أن هذا "التسويق السياسي" يعتمد إلى الخطابات الداعية إلى تشديد مراقبة الحدود، بينما كانت الإجراءات المتخذة حتى الآن من خلال تعداد المهاجرين غير المتقصين الذين ينجحون في العبور إلى أوروبا بشكل كبير.

وتراجعت هذه الأعداد بنسبة 92 في المئة مقارنة مع عام 2015 الذي شهد ذروة تدفق هؤلاء المهاجرين، بينما تراجعت بنسبة 14 في المئة خلال الأشهر الثمانية الأولى من عام 2020 مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي، بحسب وكالة فرانتكس الحدودية الأوروبية.

رحلة البحث عن مورد رزق

بعد الحصول على مورد رزق أعرا صعبا بالنسبة إلى شباب دول شمال أفريقيا التي تعاني واحدا من أطول معدلات البطالة في العالم قبل أن تزيد تداعيات الأزمة الصحية الأمر سوءا، بحسب الأرقام الرسمية التي أشرف عليها وكالة العلاقات العامة "أصداء" في سي بليو.

يقول الأنثروبولوجي شكيب جسوس إن "الأعمار تدفع الشباب إلى الهجرة"، معتبرا أن "مسافة الأمان اتساع أشهر بعد أن كانت سنوات".

الحجر الصحي الصارم في المغرب زيادة على التأثير الذي سببته الجائحة حفزت رغبات الهجرة خصوصا لدى الحاصلين على شهادات جامعية، يعد أن الوضع في أوروبا صعب أيضا".

منذ ظهور يهاجر للهجرة نحو العرب عبر طرق مرية مختلفة، أصبح من يختار ركوب قوارب الموت ومصارعة الأمواج للعبور إلى الضفة الأخرى، وهم من يختار عائلة شبابا بين الشباب التي تحملها المنظمات التجارية الكبرى، وآخرون يختارون هذه العمل عبر المتوسط بمقابل دفع مبالغ طائلة وغيرها من الوسائل التي تتعد بتعدد عمود العيش.

ولا تقتصر الهجرة السرية في المغرب على تلك الذين لم يجدوا عملا بسبب عدم اختصاصهم في مهن معينة، بل تشمل عدد من الحاصلين وباحثين حاصلين على عدد أليف.

طارق شاب مغربي من الرباط تحصل على شهادة جامعية في علم الاجتماع منذ خمس سنوات استغل خلالها بمهن هامشية لا تعرف الاستقرار كما كان حلمها اليومي لا يقي بالحاجيات الضرورية التي تتميز بالاستقرار، لذلك بدأ يخطط للهجرة إلى فرنسا حيث عمك أقارب الذين يقلن أنهم مجموعون في المكان وفي معظمة كبيرة لم تجح في عبور الحدود إلى أوروبا.

يعرف طارق طريق الهجرة الذي يبدأ من جبل طارق إلى إسبانيا التي يتوجه خلالها إلى الفصال عبر عدن وبدات تكون فيها الرقابة الأمنية شديدة على العربات، وإذا نجح في الوصول إلى الحدود الإسبانية الفرنسية يحتاج إلى من يساعده على عبور الحدود خلسة بطاقل مادي لا يستطيع به لكنه على الرغم من تصوره للمخاطر التي قد تعترضه لا يعرف حجمها حقيقة قد أقلع الوحيد الهروب من واقعه المرير.

يقول طارق إنه يعلم جيدا أن الوصول إلى فرنسا ليس سهلا، وإن وصل فلن يكون الأمر سهلا بشأن ذلك يدرس العمل والاندماج بشكل قانوني في بلد أوروبي يرزح هو نفسه تحت مشاكل اقتصادية فرنسا الحجر الصحي الذي فشل المشاكل التي يمكن أن يدير فيها أعرره لون أوراق إقامة للعمل في المتاجر وقطاع لكنه يؤكد أن ليس له ما يخسره إلا وضعية سيئة.

ومن المهاجرين الذين يركبون قوارب الموت رياضيون منعوا الحدث بعدورهم المتوسط أو بأسعدة هم للقيام بذلك. وفي نهاية أكتوبر 2019 ملأت حكاية هذا الحلم العداء الحاصل على ميدالية على المطح بعد أن رمى بطل في رياضة الباركورنغ بدعن النور بوفرنسة عبد البيك الأدبية في البحر أثناء هجرته إلى إسبانيا.

قال "بدأت العنو مع فريقي لنادي أمل جنوب أسفي عند العشر، وحسنت على بطولة للملك 5 عراقي فضلا عن هدد كبير من البطولات المحلية والإقليمية، فأضفا "رغم العدد الكبير من البطولات التي فزت بها، إلا أني لم أستلم من أي تعويض مالي".

وبخصوص إطلاقه نيته الهجرة قال إن "جميع الأبواب أغلقت في وجهي واعتذر بأني الأطفال الذين يكون القوارب من أجل الهجرة".

البحر ولا البطالة

يتزايد عدد الحاصلين على شهادات جامعية وسط المهاجرين على قوارب الموت من تونس، علما أن الكثير منهم "يعملون في وظائف لتسد بالهشاشة"، بحسب رشدان بن عمر عن منتدى الشباب التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

ولم تكن رحلة البحث عن "الحراقة" يؤدي الضعف التي يطلقها التونسيون على من يقومون بتهريب المهاجرين عبر البحر، سهلة، إذ يرفض حلم الهجرة لعشب شباب تونس وقد زادت الهجرة بين صفوف الضعف الشهادات الجامعية في الوقت الذي يرتفع فيه إغلاق عدد كبير أمام سفن الضفة بالخاصة تونس مطالبين بحقهم في التشغيل.

يقول أمير الدالمي (27 سنة)، الحاصل على إجازة في القانون الجميلة منذ عشر سنوات، إنه يدار في العراء مع مجموعة من الشبان والبنات في انتظار مطلوح مطالبين فيه الدولة بتوفير شغل يحفظ لهم كرامتهم "أنا هنا منذ شهر وخمسة أيام، وإن نجوت إلى عائلتي التي ملت بطالتي إلا بعد أن أحصل على شغل فأنا مواطن تونسي ولي حق أن أعيش فيه".

وحول فكرة الهجرة يقول أمير "أنا أعارض الفكرة إذا ما كانت هجرة نظامية، لدي أن في عائلة وأطفال، لكني لن أعامر بحياتي في عرض البحر، أنا ولدت في تونس لأعيش فيها، وأمل كورونا كانت المتعلق في قطاع السياحة الذي عملت فيه كثيرا، أتمنى أن تنتهي هذه الجائحة بسرعة حتى أعود إلى عملي".

ويؤكد عنبر أن له من الصفات في الجامعة من قادر على قوارب الموت إلى إيطاليا وما زال يحاول الاستقرار والبحث عن شغل بشهاداته الدكتوراه، ومنهم من هجر إلى فرنسا ليجد البعض من أقله يؤديه، وهو يشتغل الآن في مهن بعيدة عن اختصاصه في ظروف غير قانونية تذكره يوميا بأنه لا يقبض طلبه ويتم ترحيله إلى رحلة البطالة في بلاده.

وتنشط محاولات الهجرة من الساحل التونسية في اتجاه أوروبا عبر "قوارب الموت" ويتم توقيف مهاجرين بصورة شبه يومية، وسجلت تونس خلال ثورة 2011 ارتفاعا كبيرا في عدد المهاجرين عبر القاربين، ثم شهد منحى المحاولات للوصول إلى السواحل الإيطالية ترجعا لبعده، ويرتفع من جديد بدءا من عام 2017 تزامنا مع الأزمة الاقتصادية والاجتماعية.

جزائريون بلا مستقبل

أغلقت السلطات الجزائرية الحدود، وتعمل جاهدة على خنق احتجاجات الحراك، وتشهد الجزائر ارتفاعا غير مسبوق في هجرة الشباب "الذين لا يرون أي مستقبل لهم في هذا البلد"، بحسب كسيلة زيكن المتخصص في قانون الهجرة.

وتم اعتراض أكثر من 1200 مهاجر غير نظامي خلال عشرة أيام قبالة السواحل الجزائرية في مختلف ولايات البلاد، وفق ما أعلنت عنه قيادة الدرك الوطني.

وأوضح بيان للقيادة أن "هذه العمليات مكنت من توقيف 1200 مهاجر غير شرعي من بينهم 65 امرأة و16 قاصرا، كانوا على متن 50 قاربا للموت".

وبينما تراجع عدد المهاجرين الذين وصلوا إلى السواحل الإسبانية في المجمل إلى النصف خلال الأشهر الثمانية الأولى لعام 2020 مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي، بحسب وكالة فرانتكس.

وقالت السلطات الإسبانية إن أكثر من 2000 جزائري بلغوا الشاطئ منذ بداية العام الجاري، خارج الأطر القانونية، في إشارة إلى تزايد الهجرة الجزائرية إلى هذا البلد. كما تبرز دقة وزارة الداخلية الإسبانية أن جائحة كورونا لم تشكل عائقا أو حاجزا أمام المهاجرين المصريين ولم ترجعهم عن المجازفة بقوارب الموت في الوقت الذي قامت فيه إسبانيا بإعادة المئات إلى الوراء.

وتوضح الوزارة الإسبانية أن "عدد الوافدين غير النظاميين من الجزائر كانوا الأكثر عددا ضمن عدد المهاجرين غير الشرعيين القادمين من دول أخرى بينها المغرب وتونس ودول جنوب الصحراء".

وتبقى المسألة الأكثر تعقيدا بالنسبة إلى مدارين تلك المتعلقة بإعادة المهاجرين غير النظاميين إلى بلد أنهم بسبب طول الإجراءات الإدارية وما ينتج عن ذلك من تكاليف، فضلا عن تراكم أعداد المعنيين جراء شلل المواصلات الدولية منذ اندلاع جائحة كورونا. وسواء كان المهاجرون قاصرا أم بالغين "فالحل الوحيد يكمن في العمل على ألا تتولد لديهم الرغبة في المغادرة"، كما يقول شكيب جسوس مشيرا إلى مطالب الدعم التي تطالبها البلدان المغادرة عادة للحد من تدفقات المهاجرين غير النظاميين.

أعداد المفقودين في تزايد

2020 مقارنة بتراجعها الكبير في 2019 بنسبة 30 في المئة بالتزامن مع الحراك الشعبي الذي طالب بالتغيير الجذري في الجزائر.

وقالت السلطات الإسبانية إن أكثر من 2000 جزائري بلغوا الشاطئ منذ بداية العام الجاري، خارج الأطر القانونية، في إشارة إلى تزايد الهجرة الجزائرية إلى هذا البلد. كما تبرز دقة وزارة الداخلية الإسبانية أن جائحة كورونا لم تشكل عائقا أو حاجزا أمام المهاجرين المصريين ولم ترجعهم عن المجازفة بقوارب الموت في الوقت الذي قامت فيه إسبانيا بإعادة المئات إلى الوراء.

وتوضح الوزارة الإسبانية أن "عدد الوافدين غير النظاميين من الجزائر كانوا الأكثر عددا ضمن عدد المهاجرين غير الشرعيين القادمين من دول أخرى بينها المغرب وتونس ودول جنوب الصحراء".

وتبقى المسألة الأكثر تعقيدا بالنسبة إلى مدارين تلك المتعلقة بإعادة المهاجرين غير النظاميين إلى بلد أنهم بسبب طول الإجراءات الإدارية وما ينتج عن ذلك من تكاليف، فضلا عن تراكم أعداد المعنيين جراء شلل المواصلات الدولية منذ اندلاع جائحة كورونا. وسواء كان المهاجرون قاصرا أم بالغين "فالحل الوحيد يكمن في العمل على ألا تتولد لديهم الرغبة في المغادرة"، كما يقول شكيب جسوس مشيرا إلى مطالب الدعم التي تطالبها البلدان المغادرة عادة للحد من تدفقات المهاجرين غير النظاميين.

> حالة الفراغ التي خلفها الحجر الصحي حفزت رغبات الهجرة لدى الحاصلين على شهادات جامعية رغم وضع أوروبا الصعب أيضا

وتشهد سواحل محافظة مستغانم غربي البلاد، في الأيام الأخيرة انقلاب قارب مطاطي يقل 16 مهاجرا جزائريا غير شرعي كانوا يتنون الهجرة نحو إسبانيا، بينهم فتاة كانت متوجهة من زوجين ولا أطفال لا تتعدى أعمارهم 8 سنوات تقول حنانهم جميعهم غرقا في البحر.

وكشف بيان عن وزارة الدفاع الجزائرية أن وحدات حرس السواحل التابعة للقوات البحرية تمكنت خلال الفترة الممتدة من 15 إلى 19 سبتمبر، من إنقاذ 430 شخصا حاولوا الإبحار بطريقة غير شرعية عبر 42 محاولة، لدى مغادرة لحرس السواحل في المياه الإقليمية الجزائرية.

من جانبها، كشفت السلطات الإسبانية عن أرقام "مهولة" في عدد الجزائريين الذين وصلوا إلى أراضيها منذ بداية العام الحالي عبر قوارب الهجرة السرية المعروفة في الجزائر بـ"قوارب الموت".

وأضافت وزارة الداخلية الإسبانية بالأرقام فالهجرة السرية الوافدة إلى بلادها من هذة دول، حيث بلغ عدد الجزائريين الذين دخلوا الأراضي الإسبانية عن طريق الهجرة غير الشرعية أكثر من 2000 شخص منذ بداية العام الحالي.

وأشارت إلى تزايد هجرة الجزائريين المرية نحو إسبانيا في

مات الحلم وهات صاحبه

عدد المهاجرين الذين يصلون إلى أوروبا حاليا لا يمثل إلا نسبة ضئيلة من أعدادهم في ذروة الأزمة

عدد المهاجرين الذين يصلون إلى أوروبا برا وبحرا شهريا بين عامي 2015 و2020

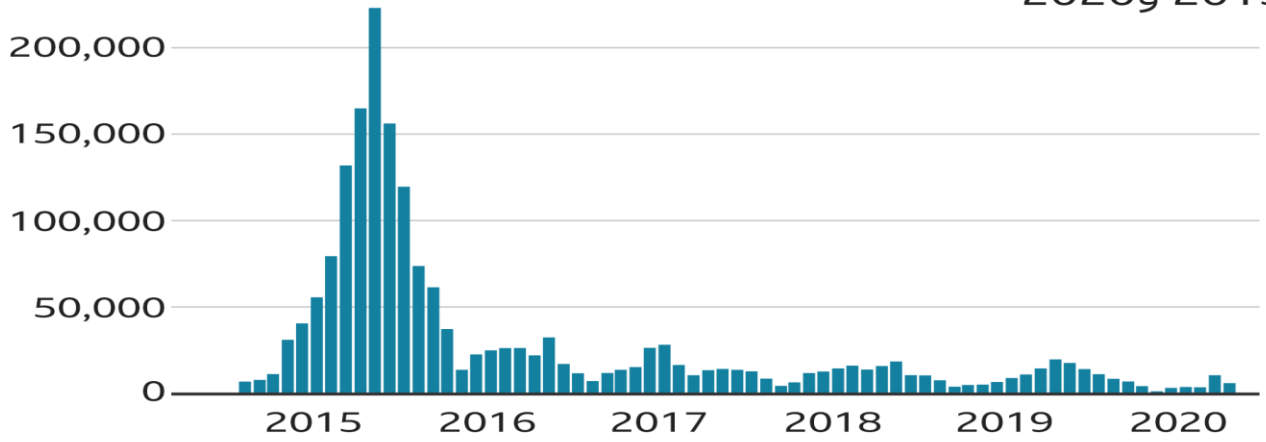

BBC

المصدر: مفوضية اللاجئين التابعة للأمم المتحدة

El increíble desembarco de 400 inmigrantes en Murcia: así hicieron 200 kilómetros en 31 gomas

La Consejería de Salud ha confirmado siete casos de coronavirus entre los 454 irregulares que llegaron entre el viernes y el sábado.

26 julio, 2020 - 14:15

Argelia busca a 17 desaparecidos que navegaban en patera hacia Eivissa

مقدمة

الفصل الأول : الهجرة الغير الشرعية بين القانون و الواقع 04

المبحث الأول : التأصيل المفاهيمي لظاهرة الهجرة الغير الشرعية 05

المطلب الأول : مفهوم الهجرة الغير الشرعية .....05 -23

المطلب الثاني : التطور التاريخي لظاهرة الهجرة الغير الشرعية 24-31

المبحث الثاني : واقع الهجرة الغير الشرعية 32

تمهيد 32

المطلب الأول : أسباب الهجرة الغير الشرعية 33-42

المطلب الثاني : أشكال الهجرة الغير الشرعية و إنعكاساتها.....42 - 45

خلاصة الفصل.....46

الفصل الثاني : مكافحة الهجرة الغير الشرعية من المنظور الأمن الإنساني.....47

المبحث الأول : الأمن الإنساني كألية لمكافحة الهجرة الغير الشرعية 48

المطلب الأول : مفهوم الأمن الإنساني .....48 - 52

المطلب الثاني : واقع الأمن الإنساني في الجزائر.....53 - 60

المبحث الثاني : أهمية الأمن الإنساني 61

المطلب الأول : دور الأمن الإنساني في تعزيز مكافحة الهجرة الغير الشرعية .....61 - 66

خلاصة الفصل : 67

خاتمة :.....68 - 70

مراجع :.....71 - 77

الملاحق :..... ..... 78 - 83

ملخص مذكرة ماستر

تصنف الهجرة من القضايا الاكثر شيوعًا بين الدول سواءًا المتقدمة أو الدول النامية، و في ظل إنتشارها الواسع إستحدث المشرع المشرع الجزائري آليات للتصدي لها و مكافحتها كظاهرة إجتماعية .

الهجرة السرية أو الهجرة غير الشرعية أو الهجرة غير النظامية في بعض الأحيان هي الدخول غير القانوني أو غير القانوني أو السري إلى الأراضي الوطنية للأجانب الذين لم يكملوا الإجراءات المتوقعة. تعتبر هذه الهجرة غير شرعية ، لأنها تتميز عن الهجرة النظامية بوجود تشريعات أو معاهدات أو سوابق قضائية أو غيرها من اللوائح الصارمة أحيانًا التي وضعتها الدول القومية والتي تم تجاوزها. ينشأ عدم الشرعية من حقيقة أن هؤلاء الأشخاص الأجانب ليس لديهم الوثائق أو الشروط التي يتطلبها القانون أو المعاهدات للسماح بدخولهم ، أو من خلال استمرار إقامتهم بعد انتهاء صلاحية الوثائق. اعتمادًا على التشريع ، قد يتعلق الأمر أيضًا بالمهربين. تتميز السرية بحقيقة أن المدخل والإقامة مخفيان ، أي يتم تنفيذهما بسلطة تقديرية معينة ، وأحيانًا بعيدًا عن الأنظار. تتميز المخالفة بحقيقة عدم احترام القواعد المختلفة المعمول بها ، ولا سيما القوانين والأنظمة والإجراءات المتعلقة بإقامة الأجنبي. بالنسبة للبلدان التي تطبق قرارات محكمة العدل الأوروبية ، لم يعد الإقامة غير القانوني جريمة بعد قرار من محكمة العدل الأوروبية

الكلمات المفتاحية:

1 / الهجرة الغير الشرعية

2 / البطالة

3 / المستوى الإقتصادي

4 / الفقر

5 / اليد العاملة

6 / القانون الجزائري

Migration is one of the most common issues among developed and developing countries, and in light of its wide spread, the Algerian legislator has developed mechanisms to address and combat it as a social phenomenon.

key words:
Clandestine immigration, illegal immigration, or sometimes irregular immigration is the illegal, illegal or discreet entry into a national territory of foreigners who have not completed the expected formalities. This immigration is considered illegitimate, because it is distinguished from regular immigration by the existence of legislation, treaties, case law or other sometimes severe regulations that have been put in place by nation states and which are bypassed . The illegality arises from the fact that these foreign persons do not have the documents or the conditions required by the law or the treaties to authorize their entry, or by the continuation of their stay after the expiry of the documents. Depending on the legislation, it may also concern smugglers. The clandestinity is characterized by the fact that the entrance and the stay are hidden, that is to say carried out with a certain discretion, sometimes out of sight. The irregularity is characterized by the fact of not respecting the various rules in force, in particular the laws, the regulations, the procedures relating to the stay of a foreigner. For countries which apply the decisions of the European Court of Justice, illegal stay is no longer a crime following a decision of the European Court of Justice
1/ illegal immigratio
2 / unemployment
3/ Economic level
4 / poverty
5/ Labor
6 / Algerian law